

الفصل الثاني: مسيرة تمام حسان اللغوية قراءة في جهود تمام حسان اللغوية

المبحث الأول: تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية
المبحث الثاني: قراءة في مشروع تمام حسان اللغوي
" اللغة العربية معناها و مبنائها "
المبحث الثالث: نظرية تضافر القرائن عند تمام حسان
بديلا لنظرية العامل

المبحث الأول :

تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية

تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية:

حتى نفهم منحى تمام حسان اللغوي في درس اللغة العربية فهما جيدا ، لا بدّ من الاطلاع على حياته العلمية والثقافية، وتكوينه الأكاديمي، والتعرف على أساتذته الذين أخذ منهم منهجه الذي طبقه على اللغة العربية، وفي هذا لا بدّ من الاطلاع على جزء من شخصيته، كونه رائدا من رواد الدرس اللغوي المعاصر في مصر والعالم العربي بوجه عام، لأن هذا الرجل لم يعد حكرا على دولته بل تعدى صيته حدود مصر، لما جاء به من طرح جديد للغة العربية، فقد أحيى تراثها ورتّب أشناتها، وسنقول كما قال أحد تلامذته الأوفياء: « ولولا طبيعة الزمان وأن المعاصرة حجاب لبويع تمام حسان أميرا ومجددا للنحو العربي وللدراسات اللغوية الحديثة في عالمنا العربي »⁽¹⁾ . فهذه الكلمة تشهد على صنيع الرجل، وتجعل القارئ يتساءل، ماذا قدّم هذا الرجل حتى نصّب تلميذه أميرا ومجددا للنحو العربي؟

فرحلة تمام حسان العلمية في مجال اللغة حافلة بالعطاءات والوقفات المنيرة التي تتم على فكره الواسع وتكوّنه الأصيل، وحتى نعرفه أكثر سنحاول من خلال هذه السطور أن نعرض على حياته العملية، المبنوثة فيها جوانب شخصية سنتعرف من خلالها على علمه وثقافته وسنقف على بعض كتبه ونحاول إبراز البعد الوظيفي فيها.

أولا - نشأته وثقافته:

ولد "تمام حسان عمر محمد داود" في اليوم السابع والعشرين من شهر يناير سنة 1918 بقرية الكرنك بمحافظة قنا أقصى صعيد مصر. تربّى على القرآن الكريم والتعليم الأزهري منذ صباه، ثم درس بالمدرسة دار العلوم وحصل على إجازة التدريس عام 1945.⁽²⁾ بعد تخرجه مباشرة عيّن مدرّسا، ثم معيدا بدار العلوم التي أوفدته في بعثة دراسية إلى جامعة لندن، حيث تخصص في علم اللغة فحصل على الماجستير في فرع الأصوات، فكان موضوعه: « دراسة صوتية لهجة الكرنك في صعيد مصر، عام 1952 تحصل على درجة الدكتوراه في الفرع نفسه⁽³⁾»، وقد كانت بعثته فرصة سانحة لدراسة

(1) صبري الصعيدي ، معالجة التراث في المصنفات الغربية اللغوية الحديثة: <http://www.islamonline.net> يوم: 2010/1/10، الساعة: 10:30.

(2) عبد الرحمان حسن عارف، تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية، الكتاب التذكري، ط:1، القاهرة، عالم الكتب، 2002، ص 13.

(3) عبد الرحمان حسن عارف، نفس المرجع، ص 14.

المناهج اللغوية الحديثة، ولإتقان اللغة الانجليزية، وكان ثمرة ذلك نقل مجموعة من المؤلفات الإنجليزية إلى العربية⁽¹⁾، وهذا لاحتكاكه الكبير بالأدب الإنجليزي، وتأثره بأساتذته. كل ذلك عوامل ساعدت في توجيهه اللغوي الذي زاد من رغبته في مساهمة المناهج الغربية.

وبعد عودته، عين مدرسا بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة عام 1952، ثم أستاذا مساعدا، كما تم انتدابه سنة 1961 مستشارا ثقافيا بالسفارة النيجيرية، حيث أقام فيها مدة خمس سنوات حافلة بالإسهامات العلمية الجادة⁽²⁾.

وبعد عودته إلى مصر عين رئيسا لقسم النحو والصرف، وفي عام 1967 أعيد إلى جامعة الخرطوم بالسودان، أنشأ أثناءها قسم الدراسات اللغوية الحديثة⁽³⁾.

ثم بعد عودته إلى مصر سافر إلى المغرب، وظل بها حتى أحيل على التقاعد عام 1978، أقام بها مدة ست سنوات، بالرغم من قلتها إلا أنها كانت شديدة الأثر في مجال الدراسات اللغوية الحديثة، حيث تزعم الدكتور الاتجاه الوصفي، في مقابل تزعم الفاسي الفهري الاتجاه التحويلي التوليدي⁽⁴⁾.

ولقد نشط "تمام حسان" في هذه الفترة؛ حيث أشرف على العديد من الأبحاث العلمية للحصول على درجة الماجستير، وتولى تدريس مقرر علم اللغة الحديث، كما كانت له أنشطة علمية متعددة هيأت له المشاركة في الندوات والمؤتمرات التي كانت تتعقد بالقطر المغربي و من ذلك مؤتمر التعريب بالجزائر علم 1974، وذكرى ابن خلدون بالمغرب، وندوة اللسانيات بتونس عام 1978⁽⁵⁾.

ولم يكتف تمام حسان بدوره الأكاديمي، بل برز أيضا في المشاركات الثقافية والعلمية، إذ قدم الكثير من الأبحاث اللغوية والأدبية بمجلة المناهل المغربية على مدى عقد من الزمن، كما نشرت له أبحاث في حوليات الجامعة التونسية، ومجلة اللسان العربي المغربية

(1) صبري الصعيدي، تمام حسان وأثره في البحث الأكاديمي المغربي، www.lahjat.maktoob.blog.com، يوم 2010/4/6، الساعة 10:02

(2) ينظر: عبد الرحمان حسن عارف، تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية، ص 14.

(3) ينظر: المرجع نفسه.

(4) - صبري الصعيدي، تمام حسان وأثره في البحث الأكاديمي المغربي، www.lahjat.maktoob.com، ص 04.

(5) - ينظر: المرجع نفسه.

التي يصدرها مكتب تنسيق التعريب الذي منح تمام حسان أكبر جائزة تقديرية عام 1972 عن بحثه « القرائن النحوية »⁽¹⁾.

ثم عاد إلى مصر لينتخب عضواً بمجمع اللغة العربية بالقاهرة لكن بعدها استقال، وفي عام 1980 وقع عقد عمل بجامعة الملك عبد العزيز فرع مكة المكرمة بعهد اللغة العربية لغير الناطقين بها، وقد أسس فيها أول قسم لتخرج معلمي اللغة العربية، وظل يواصل عطاءه بالمعهد حتى أواخر 1996 ليعود إلى مصر ليعمل أستاذاً بكلية دار العلوم التي مازال يعمل بها حتى الآن⁽²⁾.

لقد قدم هذا الباحث للمكتبة اللغوية العربية مؤلفات تجاوز مدى تأثيرها مشرق الوطن العربي إلى مغربه، فحازت على الرضا و القبول، وفي الوقت الذي أثارت أفكاره كثيراً من الخلاف والاختلاف، فأسالت تبعاً لذلك مداد المعارضين والمؤيدين، ولا غرابة في هذا لأنه كما قال أحد الدارسين: « هو منظر ومفكر ورائد لغوي خبر تراث العربية وتزود من منابعه الأصلية خير زاد، وعاصر النظريات والاتجاهات اللغوية الحديثة التي كانت سائدة إبان فترات الخمسينات من القرب المنصرم وبخاصة البنيوية والوصفية، بل أنه تتلمذ على أشهر رموز روادها وفي مقدمتهم اللغوي الانجليزي فيرث 1960»⁽³⁾. هذا الأخير الذي تمثل آراءه واتخذها سنداً له في نقده للتراث اللغوي العربي.

فتمام حسان لم يتوقع في اتجاه لغوي واحد ألزم نفسه به، بل دفعته الحاجة إلى التطلع على « أحدث النظريات اللغوية التي ظهرت أوائل النصف الثاني من القرن العشرين على يد عالم اللغة الأمريكي تشو مسكي، والتي تعرف بالنظرية التوليدية التحويلية »⁽⁴⁾، حيث عكف على دراسة النحو التحويلي بعد مجيئه إلى المغرب، محاولاً من خلال هذا الاطلاع توضيح أوجه الاتفاق والاختلاف بين منهجه الوصفي البنوي والمنهج التحويلي.

والمتتبع لمسيرة تمام حسان يجده قد جمع بين التراث والحداثة فكانت آراؤه اللغوية مزيجاً بين هذين التيارين إذ إنها تستلهم أصالتها من جذور التراث العربي العريق، وتستمد

(1)- ينظر: صبري الصعيدي، تمام حسان و أثره في البحث الأكاديمي المغربي. www.lohjol.maktoob.com.

(2)- ينظر: عبد الرحمان حسن عارف، تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية، ص 15- 16

(3)- عبد الرحمان حسن عارف، تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية، الكتاب التذكري، ص 07.

(4)- صبري الصعيدي، تمام حسان وأثره في البحث الأكاديمي المغربي، www.lohjol.maktoob.com.

معاصراتها من أحدث الاتجاهات في دراسة اللغة وتحليل نظمها...»⁽¹⁾. وهذا ما ساعد على تقليص الفجوة القائمة بين الدرس العربي و الدرس اللغوي الحديث في الغرب.

فقد استطاع من خلال أعماله العلمية أن يضيف على الدرس اللغوي جدة غير معهودة، فحرك ما كان ساكنا وأحضر ما كان غائبا، وفتح لمن جاء بعده آفاقا وفضاءات من أوجه التفكير اللغوي، وتحليل قضاياها المتشعبة، فلم تكن نظراته في اللغة من النوع الهادئ العابر، بل كانت تبعث في العقل اللغوي فضل تأمل وإعمال نظر، وطول تدبر⁽²⁾.

فبالرغم من مكانته المتميزة وما وصل إليه من علم إلا أنه اتصف بخلق رفيع من التواضع خاصة في تعامله مع الباحثين، فمن مواضع تواضعه لما وصفه محمد حماسة عبد اللطيف في مؤتمر العربية وقرن من الدرس النحوي بأنه أستاذ الجميع، فردّ عليه تمام حسان بتواضع: « أني أحسّ في هذا الموقف بالخرج، وقد قال محمد حماسة كلاما أشكره عليه، لكنني أبرأ منه جملة وتفصيلا، فما أنا إلا طالبا علم مسن، وخلقني الله لأعمل والبحث وظيفتي في هذه الدنيا»⁽³⁾ وهذا الكلام الحكيم لا يصدر إلا من رجل عرف مكانته وحدد لنفسه موضعا، ولهذا يستحق التقدير من كل من عرفه أو عرف أبحاثه.

وقد وصفه أحد تلامذته لما دخل عليه في بيته قائلا: « إذ رأيتني بإزاء رجل تعلوه هيبة ووقار تؤكد ملامحه الحادة، وبنياناه الجسماني القوي الذي يستدعي صورة القديم، وكرمه ودفء لقائه الذي سيبين سريعا عن أصوله الصعيدية»⁽⁴⁾ إلى أن يقول: « كنت أتصوره غارقا في الكتب القديمة والمخطوطات والأوراق المبعثرة، فإذا به يصطحبني لغرفة مكتب بسيطة وأنيقة ومنتظمة... وكانت المرة الأولى التي أرى فيها شيئا تجاوز الثمانين يكتب أبحاثه ويراجعها بنفسه من الكمبيوتر»⁽⁵⁾

ثانيا - نشاطه العلمي:

(1)- عبد الرحمان حسن عارف، تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية، الكتاب التذكري، ص 07

(2) - المرجع نفسه. ص 07.

(3) - عباس علي اسوسوة، وقائع مؤتمر العربية من الدرس اللغوي، اليمن: جامعة تعز، 2003

(4) - صبري الصعيدي، معالجة التراث في المصنفات العربية اللغوية الحديثة، <http://www.majma.org.jo/majma/index> 24 أبريل 2010، سا: 9:00، ص 5.

(4) - صبري الصعيدي، معالجة التراث في المصنفات العربية اللغوية الحديثة، www.almaktobe.net 10 جانفي 2010، سا 14:30

(5)- صبري الصعيدي، معالجة التراث في المصنفات العربية اللغوية الحديثة .

لتمام حسان نشاط علمي كبير يمكن تصنيفه إلى ثلاثة مجالات، أولها مجال التأليف، وثانيهما مجال المقالات والبحوث وثالثهما مجال الترجمة. إلا أننا في هذا المقام سنكتفي بثلاثة مصنفات رأينا أنها تمثل خلاصة فكره، وتجسيده لمفهوم المنهج الوصفي الوظيفي وهذه المؤلفات هي مناهج البحث في اللغة، واللغة بين المعيارية والوصفية، والأصول، دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي ، فكل مؤلف من مؤلفاته يمثل فتحاً جديداً في بابه.

1/ مناهج البحث في اللغة:

صدر أول مرة عام 1955 بالقاهرة ، ويعد هذا الكتاب أول محاولة لتقديم مناهج البحث اللساني الغربي الحديثة ، وتطبيقها على اللغة العربية الفصحى، وفي هذا يقول: « ولقد جئت في هذا الكتاب بشرح مناهج الفروع الرئيسية في الدراسات اللغوية (...) ويقوم تطبيق النظرية في هذا الكتاب على اللغة العربية الفصحى »⁽¹⁾، حيث إنه قسم كتابه إلى ستة مستويات سماها مناهج، وهي على الترتيب: منهج الأصوات أو الفونتيك، ومنهج التشكيل الصوتي أو الفونولوجيا، ومنهج الصرف، ومنهج النحو، ومنهج المعجم، ومنهج الدلالة، وقد حدّد هذه الفروع انطلاقاً من المنهج الوصفي، فرسم من خلالها طريق البحث العلمي باتباع النقاط التالية:

« 1. الباحث في علوم اللغة كالباحث في تشريح الجسم الإنساني عليه أن يصف ما يراه لا أن يصدر أحكاماً أو يفرض قواعد.

2. ليس من وظائف الباحث أن ينص على ما يحوز لغويا ومالا يحوز.

3. الباحث اللغوي يختار مرحلة بعينها من لغة بعينها ليصفها وصفا استقرائياً»⁽²⁾.

ففي هذا الكتاب تستطيع أن تستقري المنهج الوصفي الوظيفي من خلال تتبع طريقته في طرح هذه المستويات التي بني عليها كتابه، ففي الفصل الأول يظهر الاتجاه الوصفي السياقي الذي اتبعه، هذا الاتجاه الذي يتخذ الشكل والوظيفة أساسين من أسس منهج اللغة، يمكن تطبيقه على كل فروع الدراسات اللغوية⁽³⁾، فقد حاول "تمام حسان" أن يدمج

(1) - مناهج البحث في اللغة، ص 05.

(2) - محمد صلاح الدين بكر، الوصفية في الدراسات العربية القديمة والحديثة، www.alarabia.ws، يوم: 3 مارس 2010، ساعة: 15:30، ص 05.

(3) - ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 37.

مصطلح "الوظيفة" في كل قضية من القضايا التي يدرسها، وهذا ما سنلاحظه من خلال صفحات الكتاب، فهو يرى أن اللغة متعددة الأنظمة يؤدي كل نظام منها وظيفة بالتعاون مع النظم الأخرى⁽¹⁾. وقد حاول في ذلك تطبيق المنهج الوظيفي، الذي لم يختره اعتباطاً، بل جاء من « أن اللغة تستخدم وسيلة من وسائل الاجتماع وأداة ذات غرض محدد »⁽²⁾.

وكما قلنا فقد قسم كتابه بحسب مستويات اللغة، وحاول توضيح موضوع كل دراسة بدقة وتفصيل، ففي منهج الفونتيك بين ما هو علم الأصوات، الذي يرى أنه « دراسة الأصوات التي تجري في الكلام من حيث هي حركات عضوية مقترنة بنغمات صوتية »⁽³⁾.

ثم حاول من خلال هذا الموضوع أن يفرق بين الصوت اللغوي وغير اللغوي، إلا أن وصل إلى أن الصوت اللغوي ذو جانبين أحدهما عضوي والآخر صوتي⁽⁴⁾.

وفي هذا الباب تحدّث عن وسائل البحث العلمي المعتمد عليها في دراسة الأصوات اللغوية، ثم تعرض لصفات أصوات اللغة العربية الفصحى، كما جاءت عند علمائنا الأولين.

ثم انتقل إلى منهج التشكيل الصوتي، لأنه يرى بأن دراسة الأصوات لا تقتصر على الجانب الطبيعي لخضوعها لقواعد معينة في تجاورها وارتباطها ومواقعها، وفي هذه الناحية ندرس سلوكها في مواقعها أكثر مما هي دراسة للأصوات نفسها⁽⁵⁾، وإذا حاولت أن تقارن بين المنهجين سنجد أن « علم الأصوات يدرس أصوات الكلام، أمّا علم التشكيل الصوتي يدرس أصوات اللغة، وهذه الأصوات وحدات تجريدية، وهدف هذا العلم تحديد النظام الصوتي للغة معينة، ويعتمد فيها هذا على أساس وظيفي، ومن ثم يميز بين وحدة صوتية تجريدية لها أثر وظيفي، ووحدة أخرى لا أثر وظيفي لها »⁽⁶⁾، أي أن علم الأصوات يهتم بكيفية إنتاج الصوت وتنقله عبر الهواء إلى أذن السامع دون الاهتمام بوظيفته أو معناه، أما علم الأصوات التشكيلي فهو دراسة لوظيفة الأصوات في اللغة من حيث تفاعلها وتجاورها.

(1) - ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) - ينظر المرجع نفسه، ص 67.

(4) - ينظر: المرجع نفسه، ص 72.

(5) - ينظر: المرجع نفسه، ص 139.

(6) - مناهج البحث في اللغة، ص 200.

وكل وصف تشكيلي للأصوات ينبني على إيجاد المقابلات الصوتية التي توجد في اللغة والتفريق بين صفاتها، وبين وظائفها حيث نقابل بين صفة وصفة، وظاهرة وظاهرة، كأن نقابل مثلا بين صفة الجهر والهمس، أو بين وجود النبر من عدمه.

وفي ظل حديث تمام حسان في الفرق بين العلمين، نجده يفرق بين الصوت والحرف، فالحرف تجريد والصوت تحقيق، وبالتالي موضوع علم الأصوات التشكيلي هو الحرف، أما موضوع علم الأصوات فهو الصوت⁽¹⁾.

وفي المقام نفسه نجده يفرق بين الحرف الصحيح والعلة، فالفرق بينهما يقع في التوزيع والوظيفة؛ فمثلا الفرق بين الواو الساكنة المطالة والضمة من حيث التوزيع، نجد أن الواو قد تقع محركة ولا تأتي الضمة كذلك، ومن حيث الوظيفة تأتي الواو في بداية المقطع، أما الضمة فلا⁽²⁾.

فعلم الأصوات التشكيلي يركز على وجه الاختلاف، وهي التي يطلق عليها تمام حسان بالقيم الخلافية، التي تميز بين وحدة ووحدة، وهي ما يسميها "تمام حسان" باصطلاح العلاقة، حيث يقصد بها «جهة الشركة أو التخالف بين صحيح وصحيح، كعلاقة الجهر المدركة إيجابيا بين (د.ز)، وسلبيا بين (د.ت) أي أنها جهة شركة بين الزوج الأول، وجهة الاختلاف في الزوج الثاني»⁽³⁾، وفي رأي "تمام حسان" أن أي حرفين في النظام التشكيلي لا بد أن يكون بينهما جهة اختلاف واحدة على الأقل.

وهو في حديثه عن هذه العلاقة قد نجده متأثرا إلى حد قريب بنظرية "تروبتسكوي" في تحديده للفونيم، فقد تعمق هذا الباحث «في دراسة الفونام، وتناوله من جميع الوجه، الذي توصل إلى أن تحديد الفونام ينبغي أن يقوم على أساس وظيفي، أو بعبارة أخرى ينبغي أن يحصر دوره في التمييز بين العناصر اللغوية»⁽⁴⁾

وقد تعرض "تمام حسان" لنظرية "تربتسكوي" في ظل حديثه عن نظرية الفونيم، عند جملة من المحدثين، ونظرة تربتسكوي للفونيم على أنه علامة مميزة لا يمكن تعريفها إلا

(1) -ينظر: المرجع نفسه، ص 153.

(2) - ينظر: نفس المرجع، الصفحة نفسها

(3) - المرجع نفسه. ص 154.

(4) - نصر الدين بن زروق، محاضرات لسانيات عامة- اللغة العربية وآدابها-، تكوين أساتذة التعليم الأساسي، الجزائر: الديوان الوطني للتكوين والتعليم عن بعد، 2006، ص 88.

بالرجوع إلى وظيفتها في تركيب كل لغة وهي نفس نظرة بلومفيلد الذي يرى بأن الفونيم يحتوي على خلافات صغرى مميزة للأصوات.(1).

وقبل أن يتحدث "تمام حسان" عن مفهوم المقطع عرض لمفهوم مهم في الدراسة الصوتية و هو مفهوم المجاورة في السياق حيث يرى بأن هناك حروفا لا تصلح أن تتجاوز في المقطع ، وحتى يفهم معنى المجاورة لا بد من الإلمام بمعنى المقطع، الذي يرى تمام حسان بأنه صعب التحديد.(2)

وقد توصل "تمام حسان" إلى تحديد المقطع بأنه « تعبيرات عن نسق منظم من الجزئيات التحليلية، أو خفقات صدرية في أثناء الكلام أو وحدات تركيبية، أو أشكال وكميات معينة »(3) ، وهناك من انتقد تمام حسان في هذا التعريف ورأى بأنه تعريف مبهم(4) ؛ كونه لم يوضح مكوناته أو كمية أصواته، كما أنه لم يتبنّ اتجاهها معنا ،حيث نجده قد مزج بين أشياء كثيرة؛ بين الخفقات الصدرية، وبين الوحدات التركيبية وبين كميات معينة، وهذا ما يجعل الدارس يتساءل كيف أحدد هذا في كلام معين؟

وقد تناول تمام حسان في مستوى التشكيل الصوتي جملة من الظواهر الفونولوجية، كالموقعية التي يقصد بها دراسة لسلوك الأصوات في الموقع، طبقا لما يقتضيه هو، سواء أكان هذا الموقع بداية الكلمة، أو وسطها، أو نهايتها(5)، وهذه الدراسة تتم داخل السياق، ولا تصح وهي منعزلة عنه.

ومن الظواهر الفونولوجية كذلك ظاهرة النبر التي يقصد بها « وضوح نسبي لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام »(6)؛ إذ هو بروز صوت أو مقطع أكثر من غيره في الكلام المنطوق، أو بتعبير آخر هو الضغط على صوت، أو مقطع خاص من كل كلمة لتبرز أكثر مقارنة بغيرها من الكلمات في السلسلة الكلامية.

و"تمام حسان" يرى بأن للنبر في اللغة العربية وظيفة صرفية؛ فصيغة (فاعل) يقع النبر فيها على الفاء، وفي صيغة (مفعول) يقع النبر على العين(ع). كما يرى أن النبر لا

(1) - ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 162.

(2) - ينظر: المرجع نفسه، ص 163، 164.

(3) - المرجع نفسه، ص 170.

(4) - ينظر: فاطة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 51.

(5) - ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 179.

(6) - ينظر: المرجع نفسه، ص 194.

يقتصر على مستوى الكلمة بل يمكن أن يكون له وظائف نحوية، ودلالية في الكلام، إما أن يكون تأكدياً أو تقريرياً، ففي حالة التأكيد يعلو معه الصوت، أقوى من التقريري (1).

أما ظاهر التنغيم فهي ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام، فيرى "تمام حسان" أن له وظيفة نحوية خاصة في تحديد الإثبات والنفي في الجملة، كما أن له وظيفة صوتية وأخرى دلالية، فالوظيفة الصوتية فهي النسق الأصواتي الذي يستنبط التنغيم، وأما وظيفته الدلالية فتظهر في اختلاف الترتيب العام لنغمات المقاطع في النموذج التنغيمي (2).

أما المستوى الثاني فهو الصرف الذي يعنى بدراسة صيغ الكلمات ويطلق على هذا العلم باللغة الأجنبية Morphology .

ومن خلال اطلاعنا على ما كتبه تمام حسان في هذا الجزء نجد أنه قد تناول هذا المستوى من الناحية التشكيلية التركيبية للصيغ والموازن الصرفية وعلاقتها الصرفية من ناحية والاشتقاقية من ناحية أخرى.

وقد فرق في دراسته لهذا المنهج بين ثلاثة مصطلحات هي: الباب، والمورفيم، والعلامة؛ فالباب هو اصطلاح من علم اللغة يستعمل بالنسبة للغة المعينة من خلال مصطلحات دي سوسير، وهو وسيلة تقسيمية لا تنسب له وجوداً خارجياً، فيعبر عن كل باب بمورفيم معين (3).

أما المورفيم فله حضور ذهني، وهو اصطلاح تركيبى بنائي، وهو عبارة عن وحدة صرفية في نظام من المورفيمات متكاملة الوظيفة، وكل نظام من المورفيمات له علاقة بنظام الأبواب. والعلامة هي العنصر الذي يعبر عن المورفيم تعبيراً شكلياً وتوجد في النطق، حيث قد تكون عنصراً أبجدياً أو ظاهرة فوق مقطعية (4). وللتمثيل عن ترابط هذه المصطلحات نقول مثلاً: باب الفاعل يعبر عنه مورفيم خاص وهو "الاسم المرفوع" وعلامته محمد (5).

(1) - ينظر: المرجع نفسه، ص 194، ص 197.

(2) - ينظر: المرجع نفسه، ص 198.

(3) - ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 204.

(4) - ينتظر: المرجع نفسه، ص 206.

(5) - المرجع نفسه، ص 207.

وفي هذا المنهج تحدث عن الصيغة التي هي علامة للمورفيم، وفي هذا المقام نجده يفرق بين المعنى الوظيفي، الذي هو معنى العلامة الصرفية، والمعنى المعجمي الذي هو معنى الكلمة التي سنتخذها مثالا؛ فمثلا صيغة (فَاعَلٌ) نجد لها معنى وظيفيا خاصا وهو المورفيم، وهو المشاركة، كما أن لها صيغة فعلية وهو جزء من معناها الوظيفي وإسنادها إلى الغائب جزء ثالث من معناها الوظيفي، ونحن في هذا لم نتعرض للمعنى المعجمي للكلمة التي سنتخذها مثالا والتي هي على وزن فَاعَلٌ كَفَاتَلٌ، لأنها موجودة في القاموس، وبهذا يكون المعنى الوظيفي نحويا صرفيا، ويكون المعنى المعجمي عرفيا اجتماعيا⁽¹⁾؛ أي أن المعنى الوظيفي قواعد كلية أو قوالب، أمّا المعنى المعجمي فهو العلامات اللغوية الاصطلاحية التي يتكلم بها أبناء اللغة الواحدة.

ولقد أكد "تمام حسان" على أن الصيغة الصرفية وحدها ليست كافية للدلالة على المورفيم لوجود الغموض فيها، وهي لهذا بحاجة إلى وسيلة نحوية متمثلة في السياق، الذي سيفصل في بعض الصيغ المتشابهة المختلفة في المعنى؛ مثل صيغة " فَعَلٌ " نجدها مشتركة بين الصفة المشبهة وبين المصدر؛ مثل " شَهْمٌ و ضَرْبٌ "، وفي هذا سنعتمد على السياق للتفريق بين الصيغتين، لأن له دور أساسي في تحديد المعنى الوظيفي اللغوي.⁽²⁾

بعدها تحدث عن الاشتقاق الذي اعتبره « ردّ لفظ إلى آخر لموافقته إياه في حروفه الأصلية ومناسبته له في المعنى »⁽³⁾، وفي هذا تحدث عن الملحقات التي تتخذ معنى وظيفيا لا معجميا ، فمعناها الوظيفي في الكلمة التي تلحق لها هو المورفيم الذي تعبر عنه، الذي يعبر بدوره عن باب من أبواب النحو أو الصرف، فمثلا كلمة " يحترمونهم " نجد فيها: الياء تعبر عن مورفيم المضارعة الذي يعبر عن باب ابمضارع، و التاء كحشو تعبر عن باب الافتعال، والواو عبارة عن مورفيم الفاعلية الذي يعبر عن باب الفاعل أو العمدة⁽⁴⁾ ، والنون علامة على مورفيم الرفع يعبر عن باب رفع الفعل المضارع والضمير المتصل عجز في الكلمة علامة على مورفيم المفعولية الذي يعبر عن باب المفعول أو باب

(1) - ينظر: المرجع نفسه، ص 208.

(2) - ينظر: مناهج البحث في اللغة. ص 208.

(3) - المرجع نفسه، ص 212.

(4) - ينظر: المرجع نفسه، ص 221.

الفضلة⁽¹⁾، إذا للملحقات معنى وظيفي لا معنى معجمي، والأساس في هذا أن يقدر القارئ المهمة الأساسية للملحقات، ومعناها الوظيفي.

والدراسة الصرفية عند "تمام حسان" لا تكون « إلا دراسة رأسية وتلك هي الصيغة التي يصطبغ بها منهجه، ونقصد بالدراسة الرأسية دراسة الجدول، سواء أكان تصريفياً أم اشتقاقياً⁽²⁾؛ أي فكرة الرأسية تشبه العلاقات الاستبدالية، ومعناها الاختلافات الشكلية في المادة الصرفية الواحدة، عكس الفكرة الأفقية التي يصطبغ لها أبواب النحو التي في السياق⁽³⁾، أي علاقات نظامية ترتبط بين وحدات الجملة في سياق معين، فالفاعل يحتاج إلى فعل، والمبتدأ إلى خبر وهكذا (...) أي أن هناك علاقات أفقية حاضرة بين الأبواب النحوية. وفي منهج النحو، نجد مظاهر المنهج الوصفي الوظيفي واضحة بشكل جلي، خاصة في الجزء الذي تحدث فيه عن علاقة الإعراب بالمعنى المعجمي أو الدلالي، إذ ربط بين الإعراب والمعنى الوظيفي، وقصد بالمعنى الوظيفي الوظيفة التي تشغلها الكلمة في الجملة، وهو معنى تكتسبه الكلمة من خلال صيغتها ووضعها بعيداً عن مفهومها اللغوي، وفي هذا يقول: « يكفي أن تعرف وظيفة الكلمة في السياق ، لتدعي أنك أعربت إعراباً صحيحاً (...) ولذلك يستطيع المرء أن يعرب كلمات لا معنى لها، ولكنها مصنوعة على شروط اللغة العربية ومرصوفة على غرار تراكيبيها⁽⁴⁾ ؛ ولهذا نجده يأتي بكلام مصنوع ليس له معنى لغوي غير أنه جاء على صيغ العربية، فقام بإعرابه على أساس أن هذا الكلمات الهرائية تحمل في طياتها معنى وظيفياً، ليصل إلى أن المعنى الوظيفي هو الذي يحدد وظيفة الكلمة في السياق ثم يحدد إعرابها، نتيجة أن الإعراب فرع المعنى الوظيفي الذي هو موقع الكلمة الإعرابي، وليس فرع المعنى المعجمي ولا الدلالي كما قال العرب رغم أنهم نظرياً صرّحوا بهذا إلا أن في تطبيقاتهم صرفوه إلى المعنى المعجمي حيناً وإلى الدلالي حيناً آخر⁽⁵⁾ .

(1) - ينظر : المرجع نفسه ،الصفحة نفسها .

(2) - المرجع نفسه، ص 223.

(3) - المرجع نفسه، ص 223.

(4) - مناهج البحث في اللغة ص 227.

(5) - ينظر: المرجع نفسه. ص 225.

لكن نظرة تمام حسان فيها نوع من الخلل؛ لأنه لا معنى أن تحدد وظيفة كلمة دون أن يكون لها معنى معجمي، ولم نفهم ماذا يقصد بهذه العملية. وهذا ما رآه بعض الباحثين لأنه « قد جرد المعنى اللغوي من قيمته الإعرابية، وهذا غير مقبول فهناك الكثير من الكلمات لا تستطيع إعرابها ما لم تقف على معناها اللغوي »⁽¹⁾، وخاصة إذا كنت أمام جملة وقع فيها التقديم والتأخير، وتتشابك فيها العلاقات، فنكون هنا بحاجة للمعنى اللغوي أكثر من المعنى الوظيفي؛ فمثلا كيف أعرب جملة "أكل الخبز الولد" انطلاقا من رؤية تمام حسان إذا لم أكن أعرف المعنى المعجمي لكل كلمة فيها، لنصل في النهاية إلى أن اللغة جسم واحد لا نستطيع فيها الفصل بين المعنى المعجمي و المعنى الدلالي .

ثم بدأ حديثه عن تكامل المناهج الأربعة من أصوات، وتشكيل صوتي، و صرف، ونحو، لتتشكل لنا ما يسمى بالجراماطيقا grammar ، وفي هذا يؤكد على المعنى الوظيفي قائلا: «... المعنى الذي تدرسه الجراماطيقا هو المعنى الوظيفي فحسب »⁽²⁾ ، أي أن الجراماطيقا تعالج المعنى حتى حدود المعجم، حيث يحدد وظيفة الصوت ، فوظيفة الحرف والمقطع والموقع والذبر والكمية والتنغيم، فوظيفة المورفيم والصيغة، فوظيفة الباب من أبواب النحو⁽³⁾.

بعد فراغه من الحديث عن علاقة الإعراب بالمعنى الوظيفي ، عرّج إلى الحديث عن أقسام الكلام ، وقد رأى أن تقسيم النحاة للكلام مبني على أسس لم يذكروها، وإذا نظرنا إلى هذا التقسيم على ضوء الدراسات اللغوية الحديثة يمكن الوصول إلى شيئين، أولهما أن هذا التقسيم صالح للنقد، وثانيهما أن هذا النقد مبني على أسس يمكن استخدامها في تقسيم الكلمات تقسيما جديدا وهذه الأسس كما حددها تمام حسان هي: - الشكل الإملائي المطلوب - التوزيع الصرفي - الأسس السياقية - المعنى الأعم ومعنى الوظيفة - الوظيفة الاجتماعية⁽⁴⁾.

فالشكل الإملائي هو الذي يفرق بين المفرد والجمع؛ مثلا: مسلمات، ونبات، نستطيع التخلي عن الألف والتاء في مسلمات، ولا نستطيع الاستغناء عنهما في كلمة نبات، لأن

(1) - عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين. ص 312

(2) - مناهج البحث في اللغة. ص 229.

(3) - ينظر: مناهج البحث في اللغة. ص 229

(4) - ينظر: المرجع نفسه، ص 230- 233

الأولى جمع مؤنث سالم، والثانية مفرد، أمّا التوزيع الصرفي، فهو الذي يساعد على التفريق بين الصيغ من خلال توزيعها على الجدول الصرفي، كإدخال ألف ولام التعريف للتفريق بين الاسم والفعل⁽¹⁾.

أمّا في الأساسين السابقين فيظهر تأثر "تمام حسان" بالمنهج الوظيفي السياقي اللذين قصد بهما ارتباط الكلمة بما قبلها وما بعدها على مستوى التركيب، فمن خلال هذه الأسس السياقية يظهر التصنيف الصرفي للكلمة، عندما لا يستطيع الشكل الإملائي أن يميز بين الوحدات الصرفية فمثلاً: « لا نستطيع إلاّ على أساس سياقي أن نفرق بين "هم" باعتبارها ضميراً منفصلاً، وبينها باعتبارها ضميراً متصلاً، لأن بشكلها الإملائي قد لا تدل على اتصال أو انفصال بدليل المقارنة في الأمثلة الآتية :

هم يحضرون، يحضرهم

هم يجدون، يجدهم⁽²⁾. فالشكل الإملائي كما هو واضح لا يجدي في التفريق بين الضميرين حيث نحتاج هنا إلى الموقع في السياق.

فتمام حسان من خلال حديثه يجعل من السياق المكان الطبيعي لبيان المعاني الوظيفية للكلمات، فهو يحدد وظيفة الكلمات حتى ولو كانت في جملة هرائية، فما بالك بكلمات مرصوفة في نص أدبي تستخرج منه القواعد النحوية، وهذا ما فعله نحاة العرب القدماء الذين اعتمدوا في تقسيمهم للكلم على أسس سياقية؛ خاصة في اعتماده على الشواهد والنصوص⁽³⁾

أمّا الأساس الخامس فإنه ينتمي إلى ما يسمى بسياق الحال أو السياق الاجتماعي، حين ترتبط هذه الوظيفة بالمجتمع وما يفرضه من دلالات خاصة لأنها تدخل في تحديد العلاقات التي يبني عليها المجتمع؛ مثل كلمة: أب، أم، مولود، رئيس، مرؤوس.... أو أنا أنت، هو⁽⁴⁾؛ حيث إن بين كل كلمة وكلمة علاقة معينة، فلكل مولود أب وأم ، ولا يوجد رئيس دون مرؤوس، وإذا قلت أنا فأكيد هناك أنت، وهناك هو.

(1) - ينظر: المرجع نفسه، ص 233.

(2) - ينظر: مناهج البحث في اللغة . 233

(3) - ينظر: المرجع نفسه، ص 234

(4) - ينظر: المرجع نفسه، ص 235، 236.

وانطلاقاً من هذه الأسس الخمسة خلص إلى تقسيم جديد للكلام، ليصبح أربعة أقسام، وهي: اسم، وفعل، وضمير، وأداة، فلامس دلالة معينة، وللضمير دلالة غير معينة، وتشارك الأداة مع الضمير في كونهما يخرجان عن القاعدة العامة القائلة أن للكلمة العربية أصولاً ثلاثة، وفي أنها لا يقبل العلامات المميزة للاسم جميعاً⁽¹⁾.

وقد تناول في منهج النحو، مبحثاً آخر يتعلق بوسائل الربط في السياق، وفي هذا يتمسك بفكرة الوظيفية، ويؤكد ولاءه للمنهج السياقي، وتأثره بما جاء به "عبد القاهر الجرجاني" (ت471هـ)، فتناول فكرة السياق من وجهة حديثة، مستندا في ذلك على ما قدمته اللسانيات الحديثة، وفي رأيه أن ما يجعل السياق مترابطاً ثلاث وسائل هي: وسائل التماسك السياقي، ووسائل التوافق السياقي، ووسائل التأثير السياقي⁽²⁾.

فالتماسك السياقي قائم على العلاقات المتشابكة الموجودة بين أجزاء التركيب، هذا التماسك الذي رآه مبنياً على أساس المعنى الوظيفي لا على أساس المعنى المعجمي؛ إذ يدور حول وظيفة الباب في السياق وهذا التماسك ما عبّر عنه "عبد القاهر الجرجاني" عند حديثه عن النظم قائلاً: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك: أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض، وتجعل هذه سبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس. وإذا كان كذلك حيث أن تنظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحد منها بسبب من صاحبها ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك، علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل، أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيًا أو استفهامًا أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعية لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل إحداهما شرطاً في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمننت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس»⁽³⁾

(1) - ينظر: المرجع نفسه، ص 237.

(2) - المرجع نفسه، ص 237

(3) - دلائل الإعجاز، عناية: علي محمد زينو. ط: 1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2005. ص 58.

ومن خلال هذا القول، يتضح أن التماسك عند الجرجاني قائم على أساس التعليق والبناء؛ ويقصد بالتعليق العلاقة التي تربط الكلمة بأختها فيجعلها فاعلا لها أو مفعولا أو غير ذلك، ومن خلال هذه العلاقة تحدد وظيفة الكلمة، أما البناء فهو ترتيب الكلمات في السياق، وهو أساس التماسك السياقي، وهذا ما فطن إليه عبد "القاهر الجرجاني"، فجعله «كشرط من شروط البلاغة، وجعله مبنيا على المعنى، وواضح أن هذا المعنى ليس معجميا ولا دلاليا (...) وإنما هو معنى وظيفي يدور حول وظيفة الباب في السياق» (1).

أما التوافق السياقي فيظهر من موقع الكلمة في النظم الذي يقتضي التوافق بين أجزاء الجملة، فاختيار ضمير مفرد مثلا يقتضي فعلا مسندا إلى مفرد وفي هذا يقول "تمام حسان": «التوافق ملحوظ بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين التابع والمتبوع، فمحمد قائمٌ لا قائمان ولا قائمون» (2). طبعا هذا الاختيار يتم عبر المحور الاستبدالي حيث يحرص المتكلم على اختيار الألفاظ المتوافقة والمنسجمة؛ وهذا ما يمكن أن نطلق عليه بقريئة المطابقة.

ويعد التعليق والتوافق نتيجتين للتأثير السياقي، فالتماسك نجده قائما بين الفعل والفاعل والمفعول به، وبين المبتدأ والخبر وإلى جانب هذه العلاقات لا بد من الإشارة إلى دور القيم الخلافية القائمة في أبواب النحو، التي تجعل الفاعل مرفوعا، والمفعول به منصوبا (3)، وهذا الاختلاف بين الحركات الإعرابية ناتج عن اختلاف في الوظائف في سياق معين، وقد فطن "ابن مضاء القرطبي" (ت592هـ) إلى ذلك حيث تراه يقول: «وإن من يرى أن العرب إنما راعت المعاني وجعلت اختلاف الألفاظ في الغالب دليلا على اختلاف المعاني» (4).

و"تمام حسان" يرى أن "ابن مضاء القرطبي" قد اقترب من مفهوم الوظيفة، «فاختلاف الوظيفة مؤثر في الجملة إلى حد كبير وذلك الاختلاف في الوظيفة هو المقصود بالتطريز اللغوي والقيم الخلافية» (5).

(1) - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 238.

(2) - ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 240.

(3) - ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) - الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف. ط: بلا. القاهرة: دار المعارف. ص 126.

(5) - مناهج البحث في اللغة، ص 241.

ومن خلال تتبع كلام "تمام حسان" ستجد أن ملامح نظريته الجديدة بدأت تظهر، من خلال نقده لنظرية العامل؛ إذ يقول في هذا: « هذا في الواقع مساهمة في نقد نظرية العامل ؛ لأن القيم الخلافية إذا أثرت في السياق هذا التأثير لم يكن هناك داع لافتراض عامل ومعمول في الجملة »⁽¹⁾؛ إذا في نظر تمام حسان تغيير الحركات الإعرابية ليس سببه العامل ، بل سببه الوظيفة التي تشغلها الكلمة، و في هذا تظهر الإرهاصات الأولى لفكرة "تمام حسان" من خلال تخليه عن فكرة العامل لبحث عن فكرة أخرى يرى أنها أساس تحديد المعنى .

أما في منهج المعجم الذي يدور حول الكلمة إيضاحا وشرحا، فيرى "تمام حسان" أن المعنى المعجمي قاصر على المعنى الاجتماعي المرتبط بالموقف، ويدور موضوع المعجم حول الكلمة، التي رأى "تمام" بأن تعريفها ناقص؛ لذلك أعاد النظر فيه، وقدم تعريفا جديدا مفاده أن الكلمة « صيغة ذات وظيفة معنوية معينة في تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح أن تفرد أو تحشى أو يغير موضعها أو يستبدل بها غيرها في السياق، وترجع مادتها غالبا إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بها زوائد »⁽²⁾ . وفي تعريفه هذا قد حدد بعض المعايير التي يتخذها الباحث للفصل بين الكلمات، ويحدد من خلالها بداية ونهاية أي كلمة معينة.

أما فيما يخص منهج المعجم، فهو منهج يختلف عن منهج الصوت والصرف والنحو، لاعتماده على قضايا خاصة بالكلمة، وهي:

1. الهجاء: فالمعجم مكان طبيعي للنظر في هجاء الكلمة.
2. النطق: فالمعجم يرفق بالكتابة الصوتية للكلمة.
3. التحديد الجراماطيقي: أي في المعجم تحدد الكلمة إن كانت اسما أو فعلا.
4. الشرح: فالمعجم متعلق بشرح معاني الكلمات، فيعرض لتطورها التاريخي، و تقسيماتها مصحوبة بالشواهد.⁽³⁾

(1) - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 266.

(3) - ينظر: المرجع نفسه، ص 268، 269.

وباعتبار أن العربية لا تملك معجما مرتبا بحسب الترتيب التاريخي نجد "تمام حسان" يمتني نفسه بأن يصبح للعربية معجما بهذا الترتيب، كما يتمنى في آخر حديثه أن تتفادى المعاجم العربية الأخطاء التي وقعت فيها المعاجم التقليدية، ليستطيع أي باحث أن يجد الأسس الأربعة التي تحدثنا عنها سابقا⁽¹⁾.

أما منهج الدلالة باعتباره آخر منهج فقد تعرض له "تمام حسان"، وفيه نجده مؤرخا أكثر منه مطبقا؛ إذا استعرض وجهة نظر بعض العلماء في المعنى الدلالي، وخص بالذکر نظرية دي سوسير.

وفي هذا المبحث فرّق بين الدراسة الآنية والتاريخية فركّز في الدراسة التاريخية على التطور التاريخي للكلمة بحثا عن الأسباب التي تحدث التغيير في المعنى، التي ربما تكون تاريخية أو لغوية أو طبقية.

أما الدراسة الآنية، فركز فيها على المعنى الثابت للكلمة ومثّل لها برأي اللساني فيرث، وفيها شرح "تمام حسان" الظروف التي مرّ بها اصطلاح الماخریات Context of situation، وفي هذا يقول: «والآن ننفذ أيدينا من وجهة النظر التاريخية لننشئ منهجا لدراسة الصيغة، والوظيفة في اللغة فتجعل الفكرة المركزية في هذا المنهج هي الماخریات»⁽²⁾. ويقصد بالماخریات ما يحيط بموضوع التحليل من تكوين شخصي وتاريخي ثقافي للشخص ومصطلح الماخریات يقصد به في علم اللغة سياق النص⁽³⁾.

وقد شقّق "تمام حسان" المعنى إلى نسق من الوظائف، وكل وظيفة هي استعمال لشكل لغوي معين، أو عنصر لغوي معين في سياق ما؛ أي النظر إلى المعنى باعتباره مركبا من علاقات الماخریات⁽⁴⁾.

وقد عرض تمام حسان عرضا نظريا لما قصده فيرث بمصطلح سياق الحال أو المقام، وانتهى من هذا العرض إلى: «أن هذه النظرية التي جاء بها فيرث تحليلات امبريالية عملية، لا نظرية للمعنى، ويمكن وصفها بأنها نسق من الماخریات كل ماخری منها في داخل الآخر، وتتجه جميعها إلى شرح الحقائق اللغوية، وكل ماخری منها وظيفة

(1) - ينظر: المرجع نفسه، ص 273.

(2) - مناهج البحث في اللغة، ص 285

(3) - ينظر: المرجع نفسه، ص 287.

(4) - ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الماجري الذي يشتمل عليه، ولا يزال يشتمل كل من هذه الماجريات على الآخر، حتى تحتويها جميعا ماجريات الثقافة التنشئية»⁽¹⁾.

ثم ختم تمام حسان كتابه بتفضيله للمنهج الوصفي باعتباره أحسن منهج للدراسة اللغوية؛ لأنه في نظره يخلص الدراسات اللسانية من الشوائب الأخرى، ليجد الطالب نفسه أمام موضوع مستقل لا يعتمد في أفكاره ومصطلحاته على فروع المعرفة الأخرى⁽²⁾؛ لأن المنهج الوصفي يدرس الظاهرة كما هي دون تدخل للظروف المحيطة بها، وهذا هو أساس المنهج البنوي.

ويرى بعض الباحثين أن دراسة تمام حسان قامت على آراء النظرية الوظيفية؛ إذ ركز فيها على العلاقات الوظيفية التي تقوم بين الأصوات وإن كان يسمى نظريته بالنظرية الوصفية⁽³⁾

ويعد كتاب مناهج البحث في اللغة امتدادا لمشروع اللغة العربية معناها ومبناها، لذلك حاولنا أن نتعمق في مباحثه حتى يساعدنا هذا في فهم، مشروعه اللاحق، وسنكتشف أن جل ما جاء به في هذا الكتاب متداول في كتبه اللاحقة.

2- كتاب اللغة بين المعيارية والوصفية:

طبع أول مرة سنة 1958 بواسطة التزام مكتبة الأنجلومصرية ، كما طبع بدار الثقافة بالدار البيضاء سنة 1979.

وقد عالج هذا الكتاب موضوع موقف الإنسان من اللغة في حالتها الدرس والاستعمال، أي درس اللغة موضوعا للمتكلم، وموضوعا للباحث.

اتجه "تمام حسان" إلى دراسة المعيارية والوصفية، حين رأى شكواي الناس من صعوبة النحو، وهذا ما ذكرناه فيما سبق، حيث أراد من خلال سطور هذا الكتاب أن يشخص الداء، ويسهل علاجه، وكما هو واضح أن أساس الشكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولا وأخيرا⁽⁴⁾.

(1) المرجع نفسه، ص 302-303.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 304.

(3) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 44.

(4) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية. ط: 4. القاهرة: عالم الكتب، 2000، ص 3-4.

وانطلاقاً من الواقع اللغوي الذي غدت فيه القواعد سيدة النصوص، قسم "تمام حسان" مؤلفه إلى بابين كبيرين هما: المعيارية والوصفية، وفرّق من خلالهما بين ناحيتين من نواحي النشاط هما: الاستعمال اللغوي، الذي هو وظيفة المتكلم، و البحث اللغوي الذي هو وظيفة الباحث، وفيهما تفريق بين المتكلم و الباحث ، حيث إن وظيفة المتكلم تطبيق أسس معينة غير واضحة لديه، حتى يكون كلامه سليماً، أمّا وظيفة الباحث فهي الكشف عن هذه الأسس لتوضيحها. فاللغة عند الأول معايير تراعى، وهي عند الثاني ظواهر تلاحظ ومن هنا نجد أن نشاط المتكلم معياري، ونشاط الباحث وصفي.

وفي هذا ربط بين المعيارية والأمور الاستعمالية كالقياس والتعليل والمستوى الصوابي، كما ربط بين الوصفية والأمور المنهجية كالرموز اللغوية، والاستقراء والتفصيل والنماذج اللغوية، فهذه هي فلسفة الكتاب الذي يعتبر اللغة في خدمة المجتمع والمنهج في خدمة اللغة⁽¹⁾.

وهذا الكتاب في كل خطوة يخطوها، لا نجده يحكم بل يصف ويلاحظ ما كان عليه القدماء من المنهج الوصفي، وما أن تنتهي آخر خطوات الكتاب حتى نكون قد تعرفنا على المنهجين "القديم والحديث"، لنصل في النهاية إلى أهمية المنهج الحديث، الذي ينبغي أن يتخذ أساساً للبحث اللغوي⁽²⁾.

ويعد هذا الكتاب تأليفاً نظرياً، قدم فيه صاحبه المنهج الوصفي إلى الفكر اللغوي العربي الحديث بصورة أقرب وأشمل، حيث نجده يصف الدراسات النحوية العربية بالمعيارية perspective ، وهو مصطلح جديد مستمد من الفكر اللغوي الأوربي، في مقابل الوصفية Descriptive التي يدعو إليها في البحث اللغوي⁽³⁾.

وقد حدد "تمام حسان" في التمهيد لكتابه المنطلقات الأساسية للدراسة الوصفية، فحدد أصولها ومبادئها العامة ومن بين هذه المبادئ: أن الباحث في اللغة عليه أن يصف ما يراه ولا يصدر أحكاماً أو يفرض قواعد، ولا ينبغي للباحث أن يعبر عن موقفه من موضوعه بالنص على ما يحوز وما لا يحوز، ومن المبادئ كذلك أن الدراسة الوصفية تختار مرحلة

(1) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 13

(2) ينظر: محمد صلاح الدين بكر، الدراسات في الوصفية العربية القديمة والحديثة. www.alarabiae.ws. يوم 2010/3/3، الساعة 15:30

(3) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 69.

بعينها من لغة بعينها لتصفها وصفا استقرائيا وتتخذ النواحي المشتركة بين الجزئيات المتداخلة في هذا الاستقراء، ورابع مبدأ أن القاعدة اللغوية في الدراسة الوصفية ليست معيارا وإنما هي جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية. كما ينبغي لعالم اللغة الوصفي أن يقصر نشاطه على الملاحظة والوصف والتسجيل⁽¹⁾.

وقد بدأ باب المعيارية بالقياس والتعليل، فقد عرفنا أن المتكلم يقيس كلامه على المعايير الاجتماعية الموجودة في محيطه، ومن هنا يظهر ما يسمى بالصوغ القياسي، وهي ظاهرة تبدأ مع الفرد منذ طفولته؛ حيث يجرى هذا القياس على غير وعي من المتكلم، وما كلامنا اليومي إلا تطبيق قاعدة الصوغ القياسي؛ فالطفل أو المتكلم يقيس الصيغ أو الجمل التي يتكلم بها على النماذج التي سمعها أو تكلم بها⁽²⁾.

وعملية الصوغ القياسي هي عملية معيارية إلى أقصى حد، فلا تدخل في صلب المنهج لأنها تتصل بنشاط مستعمل اللغة، لذا لم يعترف المنهج الوصفي بها كفكرة منهجية، ويتم ملاحظتها ووصفها كنشاط لغوي⁽³⁾.

وفي هذا الفصل انتقد تمام حسان طريقة العرب في القياس والتعليل، ومن خلال هذا تطرق لقضية العامل وانتقدها، وانتقد من نقدها من علماء العربية القدماء **كابن مضاء القرظبي**⁽⁴⁾، فوصل "تمام حسان" في نهاية مناقشته لنظرية العامل، أنه لا يوجد عامل في اللغة، لأن في نظره أن اللغة جهاز متكامل من الأجهزة، تتكون من عدد من الطرائق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، وكل طريقة توضح معنى من المعاني الوظيفية في اللغة؛ فمثلا، جاء الفاعل مرفوعا؛ لأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع، دون ما سبب منطقي واضح، إذ هو ربط بينهما وبين معنى وظيفي خاص، وهنا لا نجد للمتكلم دخلا في تغيير الحركات الإعرابية كما قال **ابن جني** (ت392هـ)، و**ابن مضاء للقرظبي**⁽⁵⁾، ونلاحظ أن "تمام حسان" يحاول تطبيق مبادئ البنوية، بدراسة اللغة لذاتها ومن

(1) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 23-24.

(2) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 31.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 36.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 52.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص 52.

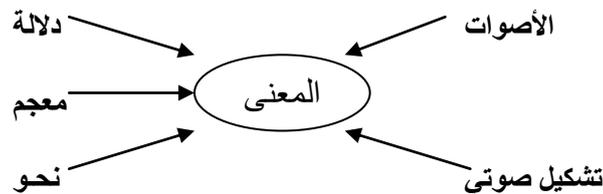
أجل ذاتها فعناصر التحول هي عناصر لغوية فقط ،فلا دخل لعوامل خارجة عن طبيعة اللغة في تحليلها.

أما الفصل الثاني فتناول فيه قضية الصواب والخطأ، التي تحتكم إلى المعايير الاجتماعية، فالإنسان عندما يستعمل اللغة لا بد من مراعاة الموقف الاجتماعي الذي يكون فيه، وكذلك مراعاة الوظائف اللغوية، والحذر من الوقوع في الخطأ، ويتم تمييز المستوى الصوابي من طريق الملاحظة، والمشاركة، والتجربة⁽¹⁾.

فالباحث يلاحظ كلام المتكلمين، فيعرف أنهم يراعون في كلامهم قواعد خاصة لا يحدون عنها، وبعدها يشاركهم في كلامهم، ويتعلم منهم ما لم يستطيع تعلمه بالملاحظة. وبعد حديثه عن المستوى الصوابي الذي يعتبر مقياسا اجتماعيا مفروضا على الأفراد، انتقل إلى الحديث عن أثر الفرد في نمو اللغة، بداية من عملية الاكتساب الذي يكون بالاحتكاك والمشاركة⁽²⁾.

وفي الباب الثاني الذي خصصه للوصفية، تحدّث فيه عن الرمز اللغوي، وعن الاستقرار، وعن اجتماعية اللغة، وحدد فيه ثلاثة أنواع من العلاقات التي تربط الرموز بمعانيها وهي: علاقة طبيعية، وعلاقة منطقية، وعلاقة عرفية، وهذه الأخيرة هي من أهم العلاقات لوجودها في الدلالات اللغوية⁽³⁾.

وفي هذا الباب نجد "تمام حسان" يؤكد على النتائج التي توصل إليها في كتابة "مناهج البحث في اللغة"، خاصة ما تعلق بقضية المعنى، فهو يقول: « إن كل دراسة لغوية لا بد أن تتجه إلى المعنى فالمعنى هو الهدف المركزي الذي تصوب إليه سهام الدراسة من كل جانب على النحو المبين في الشكل »⁽⁴⁾



(1) ينظر: المرجع نفسه، ص62.

(2) ينظر : اللغة بين المعيارية و الوصفية .ص62.

(3) ينظر: المرجع نفسه،الصفحة نفسها.

(4) المرجع نفسه، ص 118.

وإذا حاولت أن تقرأ هذا المخطط بتعمق ستجده يلخص فكرة "تمام حسان" ،التي أراد أن يصرح بها، في تركيزه على المعني الوظيفي ؛إذ إنك تلاحظ أن المعنى هو البؤرة الرئيسة التي تحوم عليها كل مناهج اللغة أو مستويات اللغة من أجل تحديده و فهم مكنونه. وفي منهج دراسة اللغة انتقد "تمام حسان" منهج النحاة القدماء في الاستشهاد الذي أوقفوه عند حد معين (حد مكاني، وحد زماني) ، الأمر الذي جعلهم يعتمدون على ما لديهم من قواعد مادةً لدراساتهم بدلا من النصوص اللغوية المستجدة، فكان جديرًا بهم أن يعترفوا بالمراحل التي مرّت بها اللغة ، وان يدرسوا كل مرحلة دراسة وصفية⁽¹⁾ ، فالنحاة بعد جمع اللغة ووضع القواعد بدأوا بمرحلة التقنين وهنا دخلوا مرحلة المعيارية بدلا من اتباع المنهج العلمي الصحيح في الوصف .

و قد اتخذ تمام حسان المدرسة الاجتماعية مرجعا أساسيا لمناقشة المسألة اللغوية، إذ أكد على أن أي نموذج في اللغة لا بد أن يكون نتيجة تعارف ، ليكون الطابع الاجتماعي هو النموذج اللغوي . ليصل في حديثه إلى التفريق بين اللهجة واللغة المشتركة، باعتبار اللهجة ظاهرة ديناميكية، واللغة ظاهرة استاتيكية، و الجملة هي وحدة اللهجة ، أما وحدة اللغة فهي كل قسم من أقسام كل جهاز، فمثلا: الحرف هو من الجهاز الأبجدي⁽²⁾.

ليصل في النهاية إلى نتيجة مفادها أن اللغة تقع في نماذج تركيبية معينة، تقوم دراستها على أساس الملاحظة والاستقراء والوصف، خاصة وأن اتجاهات دراسة اللغة في أيامنا هذه كلها اتجاهات وصفية⁽³⁾.

فتمام حسان من خلال هذا الكتاب حاول التفرقة بين المعيارية والوصفية، منهجين متعاكسين في الوظيفة والأداء، فظهرت المعيارية نقيضة للوصفية، وبصفة عامة يعتبر هذا الكتاب مكملا لكتاب مناهج البحث في اللغة، وترسيخا للمنهج الوصفي الذي كان قد دعى إليه، ونقدا للمنهج المعياري الذي اتسمت به الدراسات اللغوية القديمة عند العرب، وقد وصف "صبحي الصالح" الكتابين: "اللغة بين المعيارية والوصفية"، و"مناهج البحث في

(1) ينظر: اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 176.

(2) ينظر: المرجع نفسه ، ص 184، ص 187.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 184

اللغة " بقوله: « قد جاء آيتين في الدقة والتقصي فيما صوّرا من المذاهب الحديثة في بحوث اللغة، وان فيهما لجهدا مشكورا في رد طائفة من تلك المذاهب إلى مبتدعيها، ومحاولة ناجحة في المقارنة بين العربية واللغات الحية من خلال ما استحدث العلماء من مناهج «(1)، خاصة أن "تمام حسان" جاء في مرحلة مبكرة من عودة المبعوثين العرب من البلاد الغربية، فحاول توصيل ما درسه في الجامعات الغربية من مناهج حديثة بأسلوب عربي، محاولا تطبيقها على اللغة العربية.

3/ كتاب الأصول – دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي – :

صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى عام 1981 عن دار الثقافة بالدار البيضاء، وتوالت بعدها الطبعات في مصر والعراق(2).

وأما سبب إخراج هذا الكتاب كما جاء على لسان صاحبه فهو « أن النحو العربي لم يعرض حتى الآن في صورته المتكاملة على رغم جهود علماء أفاضل صرفوا الجهد المشكور في استخراج أصوله من بطون الكتب ومن أقوال النحاة أنفسهم «(3)، فكتابه هذا جاء ليسد النقص في التأليف النحوي، والنقص القائم في المكتبة العربية التي تفتقد لمثل هذا النوع من الكتب، فتمام حسان قد رأى أن نحائنا العرب لما سجلوا أصول النحو لم ينظّموا الفكرة في صورة نظرية متكاملة يشد بعضها بعضًا، بل نثروا العبارات العارضة في ثنايا مناقشاتهم للمسائل الفرعية التي لا تثير انتباه القارئ، وهذا ما يتعب القارئ، ويشنت ذهنه(4).

فهو بهذا المجهود يحاول أن يوضح مواطن ضعف التأليف النحوي، لكن رغم ذلك تجده يشيد بمن توفرت فيه ملامح العلمية، والدقة المنهجية، وهنا لا نجده يفوت فرصة الانتفاع بمثل هذه الكتب ككتاب الإنصاف لابن الأنباري.

ومن خلال حديث "تمام حسان" يتضح أن فكرة الكتاب ظهرت قبل التفكير في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، منذ تدريسه في كلية دار العلوم؛ حيث قد أولى كتب التراث اهتماما يعادل اهتمامه بالدراسات اللغوية الحديثة، خاصة أن كتابه "اللغة العربية معناها

(1) دراسات في فقه اللغة. ط: 2. بيروت: المكتبة الأهلية، 1962، المقدمة.

(2) ينظر: حسن عارف، سيرة ذاتية ومسيرة علمية، الكتاب التذكاري، ص 21.

(3) الأصول، ص 10

(4) ينظر: المرجع نفسه.

ومبناها" يعتمد في نصوصه على نصوص التراث اللغوي، فكان من الطبيعي أن يسبق كتاب "الأصول" ليكون تمهيدا له ، لكن تمام حسان فضل إخراج كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" أولا لاحتوائه على فكرة جديدة ومن إبداعه، أمّا كتاب الأصول فهو عبارة عن إعلان عن رأي يدور حول آراء الأقدمين من النحاة، بالإضافة إلى أن تمام حسان كان حريصا على الأمانة العلمية، فهو لم يرد إخراج فكرة ناقصة بل انتظر حتى تكتمل فكرته لينتفع بها القراء (1).

وقد اتجه تمام حسان في هذا الكتاب مباشرة إلى أصول الفكر اللغوي العربي في محاولة لعرض النحو في صورته المتكاملة، ولبناء هيكل نظري ضخم التزم النحاة بمضمونه، وان لم يعنوا بصياغته، فحاول من خلال ما كتبه جمع المفروق، وفصل المجمل ووضّح الغامض بكل براعة(2). فقد احتوى هذا الكتاب على مادة دسمة من النتائج العلمية في الفكر الأصولي، فيعد بهذا أكثر الكتب فائدة وأكبرها أثرا في اتجاه البحوث النحوية، خاصة في الدراسات الجامعية العليا.

وفي هذا الكتاب دراسة معرفية تناول فيها جذور الفكر اللغوي ومصادره في ثلاثة حقول، من أهم حقول الدراسات اللغوية العربية وهي: النحو، و فقه اللغة والبلاغة، فلما اكتمل عنده منهج النحاة ، تطلع إلى ما كتبه البلاغيون واللغويون، راغبا في أن يجد لهم من الأصول ما وجد عند النحاة، وكانت نتيجة ذلك موازنة بين الفروع الثلاثة(3).

عالج في المحور الأول قضايا النحو، حيث تعرض لعوامل نشأته والجهود المبذولة في تطويره، من جهود البصريين والكوفيين مع الإشارة إلى الاختلافات بينهما. وفي هذا الباب بحث في كون النحو صناعة ومعرفة، وفيه تعرض للهيكل البنوي للنحو العربي، القائم على الاستدلال النحوي، الذي يبني على السماع والقياس والاستصحاب(4).

وعند تصفح هذا الباب نجد أنه تعمق في دراسة قواعد التوجيه المتصلة بالاستدلال، ويقصد بهذه القواعد « تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر

(1) ينظر: الأصول، ص 12.

(2) ينظر: النحو في الأصول لتمام حسان، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، www.upu.edu.so، 3 افريل 2010، سا: 14:30، ص 2

(3) ينظر: الأصول، ص 13.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 206.

في المادة اللغوية (سماعا كانت أم استصحابًا أم قياسًا) التي تستعمل لاستنباط الحكم «(1) ،
وسمّاها الأستاذ بقواعد التوجيه لارتباطها بالتعليل وبتوجيه الأحكام عند التأويل، فالنحاة
كانوا يفتيدون منها في إبداء آرائهم.

و باعتبار قواعد التوجيه قواعد مهمة، نجده يسميها "دستور النحاة"، فيعتبر هذا
المصطلح مع مصطلح قواعد التوجيه مصطلحا عسكريا ميدانيا ،انتقل إلى ميدان لغوي
أصولي على يده، وفي هذا يرى بعض الباحثين أنه حاول استغلال المصطلحات العسكرية
في هذه الفترة كونه كان ضابطا في حرب فلسطين، فانعكس ذلك على منتوجه اللغوي(2).

وكما قلنا سلفا إن "تمام حسان" أخذ هذه القواعد من كتب التراث، فرتبها وصنفها
بعدها كانت متناثرة غير منتظمة، وغير مقصودة، لا تعبر عن ما وراءها من بناء شامخ.

وفي الباب الثاني تحدث عن فقه اللغة، وفيه عرض لمسيرة الدراسات اللغوية في البلاد
العربية، التي سادت فيها فكرة التعليم وكذا وقع البحث اللغوي في الحضارة الغربية ومن
خلالها أصل لمصطلح الفيلولوجيا كعلم يدرس النصوص القديمة، وكمصطلح يقترب من
مفهوم فقه اللغة، ويختلف عن علم اللغة الذي يدرس اللغة الحية باعتبارها نظاما للتواصل
الإنساني(3).

أما الباب الأخير فتضمن موضوع البلاغة، وتحدث فيه عن قضية الإعجاز القرآني،
كون القرآن الكريم الدرة الخالصة التي دارت حولها الدراسات وتشعبت من أجل الحفاظ
عليه، فههدف البلاغة هو الوقوف على أسرار الإعجاز القرآني من جهة ما خصه الله به من
حسن التأليف وبراعة التركيب(4).

أمّا فروع البلاغة الثلاثة": المعاني والبيان والبديع فإنها تناول العلاقة بين الأسلوب
والمعنى؛ حيث يعد المعنى هو الأساس في تقسيم هذه الفروع، و يُشقق من خلالها
المعنى(5).

(1) المرجع نفسه، ص 189، 190.

(2) احمد علم الدين الجندي، من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تسيير النحو- الكتاب التذكار - ، ص 40.

(3) ينظر: الأصول، ص 249 وما بعدها

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 273 وما بعدها

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص 284.

فيعد علم المعاني أقرب شيء إلى النحو؛ حيث إنه يتناول التركيب والسياق، فيتقاسمان بذلك النظر في التركيب، فالنحو يبدأ من الأبواب المفردة وينتهي إلى الجملة، أما علم المعاني فيبدأ من الجملة ليصل إلى السياق⁽¹⁾.

أما البيان فهو علم المعنى المفرد مطابقا كان أم تضمنيا أم لزوميا، حقيقة كان أم مجازا، وقريبا كان أم بعيدا؛ وباعتبار المعنى المفرد هو أيضا موضوع فقه اللغة، نجد أن البيان لصيق بفقه اللغة مثلما هو علم المعاني بالنسبة للنحو⁽²⁾.

أما علم البديع فمجاله مختلف عن المجالين السابقين، لاهتمامه بزخرفة المبنى، لكن رغم اختلاف موضوعات هذه الفروع، إلا أنها مربوطة بعلاقة تتمثل في كونها تقع في نطاق الأساليب، وما يدور حول النصوص والذوق الفني⁽³⁾.

ومن خلال ما سبق يتضح أن كتاب الأصول، هو بالفعل أصل وجدّد ورتّب ما كان مشتتا، فاعتبر بذلك فتحًا جديدًا لما فيه من معارف قيّمة لاشتماله على كل فروع اللغة، فهو قطعة نادرة لا تصدر إلا من رجل فاهم وواع بالتراث اللغوي، فما جاء به تمام حسان كما قال أحد الباحثين « يستحق أن يكتب بماء الذهب »⁽⁴⁾، وحقا فالمطلع على هذه الجوهرة سيكشف عن براعة التأليف ودقة الوصف والترتيب بالإضافة إلى سلاسة اللغة التي تمنح الدرس اللغوي المتعة في المتابعة والفهم.

ثالثا - إبداعات تمام حسان اللغوية:

تعد حياة تمام حسان حياة خصبة ذات انعطافات، ووقفات علمية رائدة، كل وقفة تحتاج إلى تأمل من باحث مجد، ومن بين ابتكاراته التي اتفق عليها الباحثون وتلامذته نذكر ما يأتي :

(1) ينظر: الأصول، ص 310، وما بعدها
(2) ينظر: المرجع، نفسه، ص 324 وما بعدها
(3) ينظر: المرجع نفسه، 341-342.
(4) النحو في الأصول لتمام حسان، www.upu.edu.so

1. كان أول من استنبط قواعد النبر والتنغيم في اللغة العربية، حيث إنها لم تكن مدروسة قبله في اللغة العربية، فقام بهذا الجهد في مرحلة الماجستير والدكتوراه وشرحها في كتابه مناهج البحث في اللغة عام 1955⁽¹⁾.
 2. جاء بنظرية جديدة، وهي نظرية تصافر القرائن التي تعد فكرة محكمة الوضع متكاملة الجوانب، هزّت الدراسات الأصولية في النحو؛ والتي التقطها من ثنايا التراث العربي، فوضع بها لبنة في صرح تسيير أصول النحو العربي⁽²⁾.
 3. أول من درس المعجم باعتباره نظاما لغويا متكاملا تربطه علاقات محدودة، وليس مجموعة مفردات أو كلمات متتالية منفردة كما كان مستقر عند بعض الباحثين.
 4. أول عالم لغوي يخالف البصريين والكوفيين في دراسة الاشتقاق حين اقترح فاء الكلمة وعينها ولامها أصلا للاشتقاق، في حين كان عنده البصرة "المصدر" وعند الكوفة "الفعل".
 5. قسم الكلام العربي تقسيما جديدا على أساس المعنى والمبنى، فبلغ بها سبعة أقسام في كتابه اللغة العربية معناها و مبنائها.
 6. فرق بين الزمن النحوي والزمن الصرفي، فهذا الأخير هو وظيفة الصيغة المفردة خارج الجملة، أمّا الزمن النحوي فيختلف عنه، وقد لا يخالفه لأنه مرتبط بالسياق وبالجملة التي وردت فيها الصيغة، فبنى بذلك نظاما زمنيا متصلا للصيغ العربية، اتضح به ما لم يوضحه النحاة من ثراء النحو العربي بالأزمنة المتعددة⁽³⁾.
 7. قام بمحاولة تشقيق المعنى، وتحليل كل شق على حده، فكان بهذا العمل غير مسبوق⁽⁴⁾.
- ومن خلال ما سبق ذكره يتضح أن "تمام حسان" رجل وهب حياته للعلم وللغة العربية، فسخر كل ما عنده من علم لخدمة هذه اللغة الشريفة، وهذا جلي في جل أعماله حتى و إم لاقت نقدا من قبل الدارسين، فجهده مشكور، لأنه استطاع بجرأته أن يقف أمام التراث

(1) ينظر: صبري الصعيدي، معالجة التراث في المصنفات اللغوية العربية الحديثة. www.islamonline.net

(2) أحمد علم الدين الجندي، من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تسيير النحو- الكتاب التذكري- ص 44.

(3) ينظر: صبري الصعيدي، معالجة التراث في المصنفات العربية اللغوية الحديثة، www.islam online.net.

(4) ينظر: صبري الصعيدي، الدكتور تمام حسان وأثره في البحث الأكاديمي المغربي

ويعيد تصنيفه ويحاول تجديده، وسنكتشف من خلال ما سيأتي عن نظرتة الجديدة،
ومحاولاته الجريئة.

المبحث الثاني :
قراءة في مشروع تمام حسان اللغوي
. اللغة العربية معناها ومبناها.

1- مشروع تمام حسان اللغوي: "اللغة العربية معناها ومبناها"

تعرفنا في المباحث السابقة على جهود تمام حسان اللغوية، والمنهج الوظيفي الذي اتبعه في دراسة اللغة العربية، الذي تجلّى في جلّ أعماله، ولعل أهم عمل ضمنه صاحبه خلاصة أفكاره، وجسد فيه توجهه اللغوي، هو كتابه « اللغة العربية معناها ومبناها » الذي يعد أهم

مؤلف أحدث تغييرا في الدراسات ، ولفت الأنظار للعديد من الظواهر اللغوية التي درسها الطلاب كمسلمات حفظوها دون أن يبحثوا عن معناها أو وظيفتها .

فغير بذلك من طريقة تناول اللغة العربية، بما فيها من طرح جديد للتراث؛ إذ حاول وضع « طريقة لدراسة العربية بتطبيق نتائج البحوث الحديثة تطبيقا يلائم خصائص لغتنا »⁽¹⁾، فالرجل كما ذكرنا سلفا متأثر بالمدرسة السياقية الفيرثية في طرحه ودرسه للتراث ، إلى جانب ذلك نلمح تأثره ببعض لغوي العرب أمثال "الجرجاني" ، فاعتبر مصنفه من خلال محاورته للحضارة العربية بلسان عربي أشمل كتاب في هذا المجال كما ذكر "صلاح الدين شريف"⁽²⁾ .

وقد ظهر هذا الكتاب في عام 1973، عن الهيئة المصرية العامة وأعيد طبعه سنة 1979، فيعتبر بداية عهد جديد في فهم العربية الفصحى، إذ إنه أثار اهتمام جمهور الدارسين⁽³⁾ لما فيه من أفكار تستحق النظر والتحقيق، لأن ما جاء به يعد حقا ثورة لم يقم بها أحد من قبله بمثل هذه الجرأة.

فهذا الكتاب ملخص لجهود تمام حسان في فهمه للمنهج الوصفي الوظيفي، أودع فيه «خلاصة الأفكار التي كانت تدور في ذهنه منذ أمد بعيد في المنهج الوصفي البنوي في دراسة اللغة ومحاولة تطبيقه على العربية»⁽⁴⁾ فهو كما قال صاحبه: «نتاج زمن طويل من إعمال الفكرة ومحاولة إخراجها في صورة مقبولة»⁽⁵⁾.

ففكرة الكتاب قد راودته عندما كان بصدد تحضيره لكتاب "مناهج البحث في اللغة"، لكنها تأخرت نظراً لعدم اكتمال الفكرة، إلا أنه مسّها مسّا خفيفاً⁽⁶⁾، إلا أنّ "كتابه مناهج البحث" في اللغة يعتبر مثل بقية الأبحاث قابعا في إطاره النظري دون أن يتسنى له الوقوف بأفكاره أمام النموذج التقليدي حتى صدر كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" الذي يعد أول محاولة في مجال تعميق نظرية فيرث اللغوية والتمهيد لتطبيقها على اللغة العربية⁽⁷⁾.

(1) عبد القادر المهيري ، نظرات في التراث اللغوي .ط:1. تونس : دار العرب الإسلامي ، 1993 ، 73

(2) ينظر : أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي ، أشغال ندوة اللسانيات و اللغة العربية ، ص 54

(3) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 05 (التقديم)

(4) عبد الرحمن حسن العارف ، تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية – الكتاب التذكاري- ، ص 18

(5) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 7.

(6) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها، ص 05 (التقديم)

(7) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 80

وأما مجال هذا البحث كما قال صاحبه: « اللغة العربية الفصحى بفروع دراستها المختلفة، فليس هذا الكتاب كتابا في فرع معين من فروع هذه الدراسات ولكنه يجول فيها ويأخذ من كل فرع منها ما يراه بحاجة إلى معاودة العلاج على طريقة تختلف اختلافاً عظيماً أو يسيراً عن الطريقة التي ارتضاها القدماء ثم ينتهي أخيراً إلى نتيجة مختلفة أيضاً»⁽¹⁾، فتمام حسّان أراد بهذا إعادة ترتيب الأفكار اللغوية، وجمع الظواهر المتعلقة باللغة العربية في نظام واحد، بحيث أن كل فرع منها يخدم الآخر، لأنه أدرك وفهم نظرية دي سوسير في اللغة، فتمام حسّان لم يتخصص في مستوى واحد من مستويات اللغة؛ لأنه أراد أن يتجنب الدراسة الفرعية، حتى تكون نتائجه شاملة ومختلفة على طريقة القدماء في تناول اللغة العربية، وهذا يدل على فهمه لمقصد اللسانيات التي لا تعبر عن مستوى من مستويات اللغة، بل هي ذلك الكل المتكامل من فروع اللغة من صوت و صرف و نحو فقد أعاد تمام حسان « ترتيب الأفكار اللسانية الكلاسيكية التي تشتتت في كتابات القدماء في ضوء المنهج الوصفي ومقولات النظرية السياقية تحديداً»⁽²⁾. فقدم لنا قراءة جديدة للتراث من منظور علم اللغة الحديث، حيث جعل النحو العربي دعامة له و أرضية انطلق منها، فشبعه بمبادئ لغوية غربية.

بالإضافة إلى هذا فإنه يعتبر « دراسة نظرية قوامها منهج لتناول نظام اللغة العربية في صورته الشاملة من وصف فروعها الصوتية والصرفية والنحوية وصفا يكشف عن تفاصيلها وتكاملها وعطاء كل منها في سبيل الكشف عن المعنى للوصول إلى الإفادة»⁽³⁾، فكان هدفه الوصول إلى المعنى الذي غفل عنه الكثير من اللغويين سواء أكانوا قدامى أم محدثين، لكن رغم ذلك فالكتاب لا يختلف عن المؤلفات التي نعرفها لعدم خروجه عن الإطار النظري في تناول القضايا اللغوية، وهذا ما أدركه صاحبه، فقرر أن يطبق ما جاء به في كتابه الموسوم "الخلاصة النحوية"، الذي يعتبر تجسيدا فعليا للمقولات التي حملها كتاب "اللغة العربية معناها و مبناها".

(1) اللغة العربية معناها و مبناها، ص 09

(2) بوقره النعمان، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ط: بلا، عنابة: منشورات باجي مختار، 2006.

(3) تمام حسّان، الخلاصة النحوية. ط: 2. القاهرة: عالم الكتب، 2004، ص 07.

والمتصفح لهذا الكتاب ومن خلال تصريحات صاحبه يتّضح أن موضوعه الأخص هو « المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف، وهو صلة المبنى والمعنى »⁽¹⁾.

وفي ربطه بين المبنى والمعنى نجده متأثراً بنظرية أستاذه "فيرث" في تمييزه بين المعنى المعجمي والمعنى المقامي، فربط بذلك بين الشكل والوظيفة، وقد اتفق في هذا مع قدماء العرب من منطقة وأصوليين في دراسة الدلالة اللغوية المفردة أو في السياق⁽²⁾، خاصة في تفسيرهم للنص القرآني و استحدثهم لما يسمى بعلم المناسبة الذي يراعي المعنى المعجمي و مناسبته للسياق.

وقد أقرّ "تمام حسان" بجهود العرب في هذا المجال عندما قال: « وحين قال البلاغيون: " لكل مقام مقال" ولكل كلمة مع صاحبها مقام وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية الفصحى فقط، وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات على حد سواء، ولم يكن مالمينوفسكي وهو يصوغ مصطلحه الشهير Contexte of situation، يعلم أنه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها، إن الذين عرفوا هذا المفهوم سجلوه في كتب لهم تحت إصطلاح "المقام" »⁽³⁾.

وبهذا الاعتراف يتضح أن الرجل في طرحه للقضايا اللغوية الحديثة يعترف بجهود القدماء وفي إسهامهم في الدراسات اللغوية، فهو بذلك لا يقدر في التراث بل نجده يشيد به في ظل الكشف عن الجديد الذي لم يشر إليه القدماء مع وضوحه أمام أنظارهم⁽⁴⁾، فالعرب أدركوا أهمية المقام في فهم الكلام، لكن لم يدرسوه لذاته وعلى أساس أنه عنصر لغوي، بل نجدهم يتكلمون عن القضايا اللغوية التي تحدث عنها المحدثون دون أن يقصدوا إلى إقامة نظرية خاصة؛ لأن اهتمامهم انصب على فهم القرآن الكريم.

فالعرب القدامى اعتنوا بالمبنى ولم ينتبهوا إلى ضرورة جعل المعنى فيصلا في إقامة التوازن بين الأشكال والوظائف، وفي نظر "تمام حسان" أن انتحاء الدراسات التراثية هذا المنحى، يعود إلى حرصهم على لغة القرآن الكريم من أن تمتد إليه أعراض اللحن، التي

(1) عبد الرحمان حسن عارف، الكتاب التذكري "تمام حسان رائدا لغويا" ص 46.

(2) ينظر: بوقره النعمان، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 45.

(3) اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 372.

(4) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 81.

بدأت في التفشي في أوائل العهد الإسلامي⁽¹⁾ وفي هذا يقول: «ومن هنا اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعاً لذاك وعلى استحياء»⁽²⁾. واهتمام العرب بالأخطاء النحوية التي قد تمس الجانب الشكلي للغة و باللحن جعل من النحو يتسم بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي⁽³⁾؛ لأنهم قد بالغوا في مراقبة الحركة الإعرابية وما يطرأ عليها من تغيير.

وقد لخص تمام حسان موقف النحاة في قول محمد بن مالك في ألفيته:

.....
فما أبيضُ أفعَلُ، ودع ما لم يُبَيِّحْ⁽⁴⁾.

وعدم اهتمام العرب القدماء بالمعنى والسياق جعلهم يقعون في أخطاء منهجية كان من أخطرها قضية الزمن النحوي والزمن الصرفي الذي أوقعهم في الخلط⁽⁵⁾، فهذه الأخطاء جعلت علماء العربية يلجأون إلى علل غير منطقية، حاولوا من خلالها تفسير قواعدهم حتى وإن نافقت طبيعة اللغة العربية.

ورغم أن معظم نحاة العربية تناولوا الظواهر اللغوية على أساس شكلي (Formal)، وأجادوا في ذلك إجادة تامة، إلا أنهم لم يقفوا عند حدود الشكل بل عوّلوا على المعنى معولا كبيرا، ويمثل التفاتهم إليه ملحظا ثابتا يفرعون إليه ويصدرون عنه في التفسير النحوي، وخاصة إذا تخلف التفسير على المستوى النحوي الخالص⁽⁶⁾، لأن بعض التراكيب المتشابهة المتشابهة قد توقع اللغوي في مشكل التفسير، وهنا يتدخل السياق عاملا مساعدا لشرح معنى التركيب .

والمطلع على مسيرة العرب اللغوية يجد أنهم لم يهتموا بالمعنى إلا لاحقا « مع النقد الذي وجهه عبد القاهر الجرجاني للنحاة العرب، الذين أهملوا المعنى وقصروا عنايتهم به على فكرة أن في زيادة المبنى زيادة في المعنى، فعبد القاهر يرى أن مدار الامر كله هو توخي معاني النحو»⁽⁷⁾، خاصة في تعريفه للنظم بأنه « ليس النظم شيئا غير توخي

(1) ينظر: عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي ق 20، ص 314.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها، ص12.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 13.

(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محي الدين عبد الحميد. ط: بلا. القاهرة: دار الطلائع، 2004، ج 2/ ص

62. و صدر البيت : و الرفع في غير الذي مرّ رجع .

(5) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص17.

(6) عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ط: 1، الأردن: دار حامد- 2004- ص 146.

(7) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 54.

معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم»⁽¹⁾. فيعد "عبد القاهر" من أبرز علماء العربية الذين أعطوا للمعنى أهمية كبيرة في فهم الكلام، ومؤسس لنظرية جديدة في النحو قوامها المعنى، فحيثما تولي نظرك تجدها أمامك حاضرة سواء في اللغة أو النقد .

و في هذا المقام يرى تمام حسان أن «دراسة عبد القاهر للنظم وما يتصل به تقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي»⁽²⁾. فالحديث عن عبقرية عبد القاهر الجرجاني يلزمها لوحدتها بحثا، لأنه حقا عقلية فذة فجّرت طاقة سابقة لعهدا لما جاء به من قضايا لغوية لم يتوصل إليها البحث اللغوي الحديث إلا مؤخرا .

ولأن عبقرية "الجرجاني" فاقت الحدود، لم يفوّت "تمام حسان" الفرصة في أن يجعل مشروعه في هذا الكتاب امتدادا لمشروع "عبد القاهر الجرجاني"⁽³⁾، حيث نجده يقول: « اعترف لأرائه الذكية بقدر غير يسير من الفضل على الجزء الخاص بتناول المعنى النحوي والدلالي من هذا الكتاب حيث جرى الانتفاع أحيانا بعبارات هذا العلامة وأحيانا أخرى بإشاراته»⁽⁴⁾، فتمام حسان من خلال هذا الاعتراف يثبت مرة أخرى تمسكه بالتراث في مثل اعترافه بهذه الجهود الجبارة، خاصة تلك التي تولي أهمية للمعنى الوظيفي، و هذا الاهتمام ليس غريبا؛ لأن نظرة الإشادة بالتراث هي المصاحبة للمصنفات اللغوية الحديثة، إلى جوار الكشف الجديد الذي يشير إليه القدماء مع وضوحه أمام أنظارهم كما فعل "تمام حسان" في مشروعه اللغوي، حيث نجده يستثمر التراث فيما يفيد الدراسة اللغوية الحديثة خاصة ما تعلق بجانب المعنى.

فقد احتفل تمام حسان بالمعنى احتفالا كبيرا يقوّيه ويدعمه؛ ذلك أن المعنى في نظره من أصداء الاعتراف باللغة ظاهرة اجتماعية⁽⁵⁾ والمتأمل في دراسة المعنى لدى تمام حسان حسان يجد أنه قد شقّقه على ثلاثة أنماط فرعية:

(1) دلائل الإعجاز، ، ص 38.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها، ص18.

(3) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة درس اللساني العربي الحديث، ص 54.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، ص14.

(5) عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص 146.

1. **معنى وظيفي**: يعتمد في تحققه على النظام اللغوي أو السياق، وهو متعلق بوظيفة الجزء.

2. **معنى معجمي**: وهو خارج السياق ومتعدد، وواحد فقط في السياق؛ لأن معنى الكلمة المعجمي متعدد لا يحدده إلا السياق.

3. **معنى اجتماعي (المقام)**: وهو أشمل من سابقه، يسبغ على المقال أهمية اجتماعية تاريخية⁽¹⁾.

فهذا التشقيق الذي توصل إليه تمام حسان، دعت إليه الحاجة المنهجية. والمتأمل في هذه المعاني الثلاثة يجد أن المعنى على مستوى الأنظمة الصوتية والصرفية والنحوية، هو معنى وظيفي أي أن ما يسمى المعنى على أساس هذا المستوى هو في الواقع وظيفة المبنى التحليلي⁽²⁾ ومهمة علم النحو هي دراسة العلاقات بين الأبواب النحوية ممثلة في المفردات التي في التركيب⁽³⁾ إذ إن هناك تفاعلا بين الوظيفة النحوية والمفردة، التي تختار لشغلها، ويشكل هذا التفاعل بينهما مع الموقف المعين المعنى الدلالي للجملة⁽⁴⁾.

وفروع المعنى التي توصل إليها الدكتور، هي ما أسهمت بها الدراسات اللغوية الحديثة، في محاولة الكشف عن المعنى، وهو ما سيطبقه "تمام حسان" على فصول هذا الكتاب، وسيكشف من خلالها عن النتائج الباهرة التي توصل إليها علماءنا القدماء في حقل اللغة، حيث نجده يستفيد من مصطلحاتهم العلمية التي لم يستطع أن يجد لها بديلا، خاصة ما جاء به سيبويه و عبد القاهر الجرجاني.

وطرح تمام حسان لقضية المعنى نجد أنه خير خلف للنظرية السياقية التي مثلها كل من مالبينوفسكي وفيرث كما سبق وأن أشرنا ، خاصة في حرصه على اجتماعية اللغة في ظل اهتمامه بالسياق. وقد أثنى في مصنفه على الدراسات الحديثة التي أولت اهتماما للمعنى وفي هذا يقول: « للدراسات اللغوية الحديثة اهتمام خاص بدراسة المعنى يقويه ويدعمه أن المعنى في نظر هذه الدراسات صدى من أصداء الاعتراف باللغة كظاهرة اجتماعية »⁽⁵⁾؛ لأن

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 28- 29

(2) ينظر : المرجع نفسه، ص 182.

(3) عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص 146

(4) محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة. ط: بلا. القاهرة: دار الغريب، 2006، ص 09.

(5) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 28.

اجتماعية اللغة تفتح الباب أمام الباحث للكشف عن معنى السياق، ومطابقة الكلام لمقتضى الحال الذي صدر فيه، فاللغة لا تدرس إلا في كنف المجتمع.

فقد ذهب تمام حسان في طرحه للمعنى مذهب المدرسة اللغوية، التي لا ترى الدلالة مكتملة إلا بالسياق الاجتماعي، وهو ما يسميه "مالينوفسكي" بـ"سياق الحال"، ويسميه "تمام حسان" بالمقام ويقابله المقال الذي هو السياق اللغوي⁽¹⁾.

ومما هو ظاهر يتضح أن تمام حسان مثل فيرث في جعل المعنى غاية الدراسة اللغوية وفي إيقاف الدلالة على السياق الاجتماعي⁽²⁾، وفي تأثر تمام بفيرث نجد صلاح الدين شريف يقول: «فإذا كان صحيحا ما رأيناه من اتصال الكاتب بأراء فيرث فنحن أمام كتاب أخذ من النحو القديم وصفه وتحليله ومن البلاغة اهتمامها بالنظر والتركيب ساكبا هذا كله في قالب واحد متبعا في عمله مبادئ مصدرها مدرسة لندن»⁽³⁾، فتمام حسان قد استثمر التراث ووجهه حسب منهجه السياقي، وقد عارض في توجهه هذا الاتجاه البنوي الشكلي الذي أبعد المعنى وأهمله، رغم أن "تمام حسان" قد صرح باعتماده على المنهج البنوي في بعض فصول كتابه إلى جانباً اجتهاده الخاص؛ فنجده يقول في هذا: «لقد ظهر لي كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" في عام 1973 (...) ووقفت في هذا الكتاب الذي أراه جهداً متواضعا إلى استنباط منهج للنحو العربي يحمل آثار المنهج البنوي ولكنه لا يلتزم به التزاما مطلقا. فلم أعتمد في تفكيري في مادة الكتاب إلا على اجتهاد خاص في ضوء تكويني الشخصي في ظل أفكار النحاة العرب، وما قرأت من الدراسات اللغوية الحديثة»⁽⁴⁾، فتمام حسان من خلال هذا التصريح يبدو أنه اعتمد على نفسه، وعلى تكوينه الشخصي، ربّما هذا ما يفسّر خلو الكتاب من التهميشات، لأن الكاتب اعتمد على ذاكرته في استحضار النصوص، فربما أراد محاكاة القدماء في التأليف.

فالباحث أراد أن يبني منهجا جديدا للنحو من خلال المزج بين التراث والحداثة، وقد عدّ نموذجه الجديد «أجراً محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجرى بعد سيبويه وعبد

(1) ينظر: محمود أحمد نخلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية. ط: بلا. بيروت، دار النهضة 1988، ص 81.

(2) المرجع نفسه، ص 82.

(3) صلاح الدين شريف، النظام اللغوي بين الشكل والوظيفة، ص 20، نقلا عن: محمود أحمد نخلة، مرجع سبق ذكره، ص 82.

(4) تعليم النحو، مجلة المناهل، العدد: 7، المغرب، 1967، ص 12، نقلا عن محمود أحمد نخلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 81.

القاهر»⁽¹⁾، و مقولة شيخنا هذه هي «حق ليس عليه ظل لريب ، فأما أجراً محاولة فأمر ثابت لكتاب بيقين ، فالكتاب على ضالة حجمه قد جعل كل تفكير لغوي سبقه في تناول يده إما على صورة مباشرة أو غير مباشرة»⁽²⁾ .

ولكن نود أن نشير إلى أن "سيبويه" (180هـ) ، قد انطلق من كلام العرب ، أما "عبد القاهر" فقد انطلق من القرآن الكريم ، لكن "تمام حسان" انطلق من كتب النحو و الصرف التراثية أي نحن أمام نموذج قديم يعاد النظر فيه، و النتيجة أن اللغة العربية لم تكن هي مجال البحث كما قال بل كانت دراسته لما جاء في كتب النحو و الصرف⁽³⁾. وهو بهذا يخالف مبدأ المنهج الوصفي الذي يتفق كل الباحثين على مهمته في وصف اللغة المنطوقة المستعملة، و بهذا لا يمكن أن نعت محاولته بأنها محاولة في وصف اللغة العربية ، بل هي محاولة في قراءة قواعد اللغة العربية .

فربط "تمام حسان" محاولته بمحاولة "سيبويه" و"الجرجاني" كانت أحسن ربط ، لأنه أدرك أهمية العمل الذي قام به الرجلان؛ فسيبويه يعد أول نحوي وضع كتابا في النحو بأسلوب علمي وصفي، عدّه "تمام حسان" أحسن محاولة في حقل التحليل، وبهذا فسيبويه يعد نقطة مضيئة في تاريخ الدرس اللغوي العربي.

والحديث نفسه نقوله عن الجرجاني ، هذا العبقري الذي لو كان حاضراً في زماننا لجاى بنظريات غيرت تاريخ العرب، فلقد أدرك "الجرجاني" في وقت محدود الإمكانيات أهمية المعنى في فهم التركيب، وعرف أن اللغة ليست علامة إعرابية، بل أن هناك ظروف نعود إليها لفهم الكلام، وقد صنّفه "تمام حسان" في حقل التركيب، ليصبح "تمام حسان" ثالث مجدد في الدرس اللغوي أو بالأصح ثالث لغوي جريء يعيد تصنيف التراث و فق نظرية المعنى ؛ إذ غير وجهة الدرس اللغوي من اهتمام بالمبنى إلى اهتمام بالمعنى ، وسلط الضوء على قضايا عديدة أهملها من سبقوه، وألغى ظواهر لغوية رأى أنها لا تخدم المعنى، واستحدث ضوابط جديدة ونظريات بديلة عن نظريات تراثية.

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 10.

(2) سعد عبد العزيز مصلوح ، في اللسانيات العربية المعاصرة ، دراسات و مناقشات .ط:1. القاهرة : عالم الكتب ،2004،ص203.

(3) ينظر : عبد الرحمن الرمالي ، العربية و الوظائف النحوية . ط: بلا . مصر : دار المعرفة الجامعية 1996، 50

فالشخص الذي يواجه التراث وينقده ويمنح البديل بالفعل يستحق التقدير؛ لأنه لم يقدر النحو العربي كل التقديس كما فعل الباحثون في زمانه، بل نقد وحل وجاء بالبديل لما رآه مخالفا للبحث اللغوي الحديث.

وفي مناقشة "تمام حسان" للمعنى قد فهم مقولة "ابن هشام" (ت761هـ) التي مفادها: «على المعرب أن يفهم ما يُعربه مفردا أو مركبًا»⁽¹⁾ وقول النحاة: «الإعراب فرع المعنى»⁽²⁾ من جهة، ولطبيعة التعليق الذي جاء به "عبد القاهر الجرجاني" من جهة أخرى؛ ففرض علينا بذلك جدلية علاقة النحو بالدلالة⁽³⁾، حيث أن الوظائف النحوية قد يكون بعضها مشروطا بشروط دلالية معينة حتى يصح وضعه في هذه الوظيفة النحوية أو تلك.

وفي ظل مزجه بين النحو والدلالة، نجده يهتم بالبلاغة وخاصة علم المعاني الذي اعتبره قمة الدراسات النحوية؛ لأن النحو وحده لا يكفي لتفسير البنية اللغوية، بل هو بحاجة إلى علم آخر يسنده، وجده "تمام حسان" في علم المعاني، وفي هذا يقول: «إنه ليحسن في رأيي أن يكون علم المعاني قمة الدراسات اللغوية أو فلسفتها أن صح هذا التعبير»⁽⁴⁾، وتظهر هذه الحاجة عند دراسة الظواهر اللغوية التي تمس البلاغة والنحو كالتهجيم والتأخير، والنفي والإثبات، فهي دراسة لمعانٍ وظيفية في صميمها، ونحن نعلم أن المعنى الوظيفي هو غاية تمام حسان؛ لأنه يرى أن «وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق»⁽⁵⁾، و التعليق كما جاء عند "عبد القاهر" و كما فهمه "تمام حسان" بأنه «إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية الحالية»⁽⁶⁾، هذا الفهم جعل "تمام حسان" يناقش قضية الإعراب وعلاقتها بالمعنى، مما جعل بعض الباحثين يرى بأن فهمه متعثر لنظرية التعليق، ودراسته مبنية على أسس خاطئة وبالتالي نتيجتها أيضا خاطئة⁽⁷⁾، لكن لا يمكن أن نتهم الرجل بالخطأ، لأن دراسته جاءت

(1) مغني اللبيب، ت:مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. ط:بلا. لبنان: دار الفكر، 2007، ص 491.

(2) الزركشي، البرهان، ص 17، ص 165، نقلا عن: خديجة محمد الصافي، أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية. ط: القاهرة: دار السلام، 2009، ص 16.

(3) ينظر: خديجة محمد الصافي، أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية، ص 16.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 18.

(5) المرجع نفسه، ص 182.

(6) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 188.

(7) ينظر: خديجة محمد الصافي، أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية، ص 17.

في مرحلة مبكرة لفهم المناهج الغربية ، غب وقت لم يستوعب فيه العربي اللسانيات و لا حتى مبادئها، في ظل صعوبة تغيير بعض وجهات النظر اللغوية .

وبغض النظر عن ما قيل عن أفكار الرجل ،يحق لنا أن نقول أنه أدرك الخلل القائم في الدراسات اللغوية العربية، ووجد الدواء لهذا ،بربط أنظمة اللغة بعلوم البلاغة، والبحث عن الترابط في علم النحو والصرف والمعجم بعلوم المعاني والبديع والبيان، حيث سنجد أن علم المعاني يتناول المعنى الوظيفي ،وعلم البيان يتناول المعنى المعجمي، وعلم البديع يتناول الصيغة الفنية⁽¹⁾.

ومن المفاهيم الجديدة التي جاء بها كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" ، مفهوم النظام « الذي يتألف من مجموعة من المعاني تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو المباني المعبرة عن هذه المعاني ثم من طائفة من العلاقات التي تربط ربطا إيجابيا والفروق "القيم الخلافية" التي تربط سلبيا بين أفراد كل من مجموعة المعاني أو مجموعة المباني »⁽²⁾، وفي هذا تحدّث عن العلاقات التي تقوم عليها أنظمة اللغة وقسمها إلى علاقات إيجابية وقصد بها علاقات التماثل، وعلاقات سلبية ونعتها بالقيم الخلافية وقصد بها علاقات التقابل⁽³⁾، وهي عنده قيم عدمية شكلية ووظيفية ؛لأنها مهمة في تحقيق أمن اللبس وغاية الاستعمال اللغوي⁽⁴⁾. فوظيفة هذه القيم التفرقة بين الوحدات المتشابهة و التي تتخذ وظائف متعددة.

أمّا عن علاقة التقابل، نجده يقابل بين نظام اللغة الساكن والسياق المتحرك، فسمّاه مشاكل التطبيق نظرا للتعارض بين مطالب السكون ومطالب الحركة⁽⁵⁾ ، وهذا ما يسمى بالنظام المغلق و النظام المفتوح ، فالنظام المغلق هو البعد السكوني ، أما النظام المفتوح هو البعد الحركي ، ففي الأول يكون المتكلم مجبرا على الالتزام بقواعد المبنى اللغوي ، و بما يمكن أن تمنحه من معانٍ صورية ،ينطلق في فهمها أو إفهامها على ما هي به في أبنيتها

(1) ينظر: صبري الصعيدي، معالجة التراث اللغوي في المصنفات العربية اللغوية الحديثة، www.islamonline.net

(2) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 18.

(3) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة درس اللساني العربي الحديث، ص 55.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 18.

(5) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، 19.

النموذجية ، و في البعد الثاني يكون مخيرا بحيث تنفتح طاقاته التعبيرية في ظل تنوعات سياقية داخلية و خارجية(1)

وقد عالج "تمام حسان" هذه القضايا في ظل قضية المعنى والمبنى، ومن خلال تعريفه للنظام يتضح أن لكل معنى مبنى، والعلاقة القائمة بينهما وظائفية (2) ؛ فالمعنى عنده هو وظيفة المبنى « والمباني رموز للمعاني لا غنى عن الرمز في نظام كاللغة هو في أساسه نظام رمزي »(3). والاهتمام البالغ بالمعنى جعله يضع الشكل موضع الإهمال(4) ، فهو أراد مخالفة من اهتم بالشكل فوجه اهتمامه بالشق الثاني (المعنى) ، فنسي نفسه فكانت هذه نقطة الضعف التي انطلق منها نقاده، فكان الجدير به أن يوفق بين الشقين حتى تكون دراسته كاملة ، فلا وجود للغة دون مبنى وحده و لا لغة بوجود معنى وحده، بل هي جسم متكامل من معنى و مبنى، فهما كالروح و الجسد بالنسبة للإنسان.

2- بنية كتاب "اللغة العربية معناها و مبناها":

أمّا في ما يخص فصول الكتاب ، فقد قسمه بحسب نظرته إلى النظام اللغوي ، الذي يتألف عنده من « النظام الصوتي و النظام الصرفي، والنظام النحوي فضلا عن مجموعة مفردات "المعجم ومجموعة القرائن الحالية " وحين ندرس هذه الأنظمة وعناصرها المكونة ، ندرك أنها لا تقف فرادى وإنما يعتمد بعضها على بعض، فالصرف يعتمد على الأصوات والنحو يعتمد عليهما معًا »(5)

والناظر إلى الكتاب يجد أنه مقسم إلى ثمانية فصول مرتبة ترتيبا منهجيا، إذ بدأ بحثه بفصل نظري عام عنونه باللغة والكلام ، وهذا الموضوع تناوله في كتابه "مناهج البحث في اللغة" ، وكذا في كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية"؛ حيث فرق بين المصطلحين معتمدا على آراء دي "سوسير" ، ليكون هذا الفصل تذكيرا لما كتبه في مؤلفاته السابقة ، لذا

(2) الطيب دبة ، خصائص النحو من النظام المغلق الى النظام المفتوح .مجلة التراث العربي ، عدد108، دمشق : اتحاد كتاب العرب ، 2008 ، aru@net.sy :mailto:2008/6/18، ساعة:11:53، ص2
(2) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج البحث اللغوي في العالم العربي، في ق 20، ص 315.
(3) اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 38.
(4) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج البحث اللغوي في العالم العربي، في ق 20، ص 316.
(5) ممدوح عبد الرحمان الرمالي، العربية والوظائف النحوية، ص 43.

لم يقف مطولا عند هذه النقطة، بل ركز فيه على أنظمة اللغة باحثا من خلالهما عن المعنى الوظيفي⁽¹⁾.

ثم بدأ بمجال الصوت كعادة اللسانيين ، على أساس أنه أول نظام وأصغر وحدة في التقطيع فقسمه إلى فصلين ، فصل في الفونيطيقا وآخر في الفنولوجيا، عرض فيه لموقف النحاة العرب في دراسة الأصوات العربية وصفاتها مركزا على آراء سيبويه، إذ وضّح كيفية تقسيمه للأصوات ورأيه في صفاتها، وفي هذا الفصل نجد "تمام حسان" يشير إلى نظام التخالف الذي يقوم عليه الصوت.

أمّا الفصل الرابع فخصه للصرف وكان الأضخم والأطول، بدأه بالكلام عن الأسس التي يتألف منها هذا النظام، وهي عنده ثلاثة أسس:

« 1. مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم، ويعود بعضها الآخر إلى تصريف الصيغ.

2. طائفة من المباني بعضها صيغ مجردة وبعضها لواصق وبعضها زوائد وبعضها مباني أدوات.... الخ.

3. طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية، وهي وجوه الارتباط بين المباني وطائفة أخرى من القيم الخلفية أو المقابلات، وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني»⁽²⁾

أمّا الفصل الخامس فعنونه بالنظام النحوي، الذي يعد أهم نظام في اللغة وأكبرها، لذا نجد "تمام حسان" قد أعطاه مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمة اللغة العربية، فلم يعد علما مقصورا على درس ظواهر الإعراب والبناء فقط، بل تعدّى إلى ما هو أهم وألزم للتركيب اللغوي من حيث بنائه وفهم مدلوله معاً⁽³⁾ ولذلك مزج بين علم النحو وعلم المعاني ليصل إلى دراسة جديدة للغة العربية الفصحى⁽⁴⁾.

فقد وضّح "تمام حسان" من خلال هذا الفصل موقفه « من الطريقة التي سلكها النحاة في تبويب علم النحو، وكما بين موقفه من أهم القضايا النحوية وعلى رأسها نظرية

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 32 وما بعدها.

(2) المرجع نفسه، ص 82.

(3) ينظر: ممدوح عبد الرحمان الرمالي، العربية والوظائف النحوية، ص 44.

(4) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة درس اللساني العربي الحديث، ص 50.

العامل»⁽¹⁾، فسنرى فيما سيتقدم النظرية الجديدة التي سماها بتضافر القرائن، التي جاءت بديلة لنظرية العامل؛ حيث أنه جعل النظام النحوي يدور حول فكرة التعليق التي تعد الفكرة المركزية في النحو العربي⁽²⁾.

فالمتمصفح لهذا الفصل يتحسس المفهوم الوظيفي الذي نادى به "تمام حسن"، الذي حدده من خلال فكرة القرائن وفي ربطه للبلاغة والنحو، إذ شكلا وجهين لعملة واحدة اتخذت أساسا للكشف عن معنى التركيب.

أما الفصل السادس فقد طرح فيه "تمام حسن" ظواهر لغوية سماها الظواهر السياقية، وقد أحصى المؤلف هذه الظواهر فوجدها ثلاث عشرة ظاهرة وهي: التأليف والوقف و المناسبة والإعلال والإبدال والإدغام والتخلص و الحذف والإسكان و الكمية والإشباع والإضعاف والنبر والتنغيم⁽³⁾. ومعظمها ظواهر معروفة تناولها بالدراسة في أماكن متفرقة من مباحث الأصوات والصرف والنحو، فضلا عما تناوله من ظواهر لم يعرفها القدماء كالنبر والتنغيم⁽⁴⁾.

وتعد هذه الظواهر خارجة عن النظام، لتشكل نظاما فرعيا يؤيد النظام الأصلي ومن الأسباب التي تؤدي إلى الخروج عن النظام، و التي تعتبر سببا لحدوث الظواهر السياقية و التي جمعها في ثلاثة أسباب هي: الثقل في النطق، والخروج على الذوق العربي اللغوي، و وجود احتمال اللبس⁽⁵⁾.

فاللبس* مشكلة كبيرة قد يقع فيها أي مفسر لكلام ما؛ إذ قد تتفق بنية وبنية أو إعراب وإعراب أو حتى بين تركيب وتركيب في صورتها التامة فينشأ عن ذلك اللبس، إلى أن تقوم قرينة سياقية أو خارجية بالحيلولة دون ورود هذا اللبس⁽⁶⁾.

(1) محمود بودية، الوظيفة في اللسانيات العربية، مذكرة ماجستير، أدب عربي، لسانيات، كلية الآداب، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007، 2008، ص 50.

(2) ينظر: ممدوح عبد الرحمان الرمالي، العربية والوظائف النحوية، ص 45.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 263، 264.

(4) ينظر: ممدوح عبد الرحمان الرمالي، العربية والوظائف النحوية، ص 47.

(5) ينظر: ممدوح عبد الرحمن الرمالي، العربية والوظائف النحوية، ص 47.

* « اللبس Ambiguity : هو اختلاط المعان واشتباها بسبب كون اللفظ يحتمل أكثر من معنى، وهي ظاهرة شائعة في جميع اللغات؛ فمثلا: زيارة العمات ظهرا مزعجة، فيتحتمل أن تكون الإضافة من إضافة المصدر إلى فاعله، ويكون المعنى حينئذ زيارة العمات لأولاد إخوانهن، ويحتمل أن تكون من إضافة المصدر إلى مفعوله، ويكون المعنى زيارة أولاد الإخوة لعماتهم». محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية. ط:2. لبنان: دار المدار الإسلامي، 2007، ص 315.

(6) ينظر: تمام حسن، مقالات في اللغة العربية والأدب. ط:1. القاهرة: عالم الكتب، 2006، ج2، ص 33.

ف عند حدوث تشابه بين التراكيب يفقد اللغة ذوقها و يصعب على المتلقي فهمها، فعلى المتكلم أن يوضح ما يقصد ، و هنا سيستعين بظاهرة من الظواهر السياقية لحل المشكل وفك الإبهام ،وبالتالي يحدث ما يسمى بأمن اللبس، الذي يعد من الأغراض المهمة التي راعتها العرب في كلامها. فالغرض الأول من التعبير هو الإفهام، ، ولذلك كان إزالة ما يؤدي إلى اللبس من أولى أغراض المتكلم⁽¹⁾، الذي يسعى إلى إفهام المتلقي وتوصيل خطابه بأقصر الطرق و أيسرها ؛لذا نجده يتعامل مع هذه الظواهر كعوامل مساعدة لحدوث ما يرغب فيه.

ويأتي الفصل السابع ليتناول فيه المعجم، فنجد "تمام حسان" يتساءل: هل المعجم نظام من أنظمة اللغة مثله مثل النظام النحوي والصرفي أم أنه مجرد رصيد من المفردات؟. وقد تعرض لهذه المسألة في عدد من كتبه، مثل كتابه "مقالات في اللغة والأدب"، إذ حاول معالجتها بوضع عدة أسس للتمييز بين النظام و غير النظام. وحتى نفهم هذا يجب أن نعرف معنى النظام عند "تمام حسان" الذي يقول: « يوصف مفهوم ما بأنه نظام إذا قامت علاقة تكافل بين مكوناته بحيث يتوقف أداء كل منهما لوظيفته على طبيعة وظيفة الآخر»⁽²⁾ ، وهذا ما وجده اللغويون في اللغة باعتبارها نظام متشكل من نظام نحوي، وصرفي وصوتي، فكشفوا عن النظم التي تتفرع منها، لكن عندما نظروا إلى المعجم لم يلحظوا فيه ما يدعو إلى وصفه بأنه نظام، إنما عدّوه حشداً من الكلمات التي تبدو في صورة رصيد يجري الانتفاع به للاتصال بالنظم الثلاثة: أصوات، صرف، نحو⁽³⁾.و الذي يؤكد على أنه ليس نظاماً عدم توفره على الأسس التي وضعها "تمام حسان" للنظام وهي:

« أ. العلاقة العضوية والقيم الخلافية بين المكونات.

ب. الصلاحية للجدولة.

ج. عدم الإمكان الاستعارة بين لغة ولغة»⁽⁴⁾

فالأساس الأول يجعل الوحدات في علاقة خلافية، عضوية. و لكن بين كلمات المعجم لا توجد هذه العلاقة، بل قد نجد فيه علاقة اشتقاقية وهي اشتراك في أصل المادة.

(1) ينظر : فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ط:1، لبنان: دار بن الحزم، 2000، ص 69.

(2) مقالات في اللغة والأدب، ص 87.

(3) ينظر: مقالات في اللغة والأدب، ص 87.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 312.

أما الأساس الثاني فلم يتوفر عليه المعجم أيضا؛ إذ استطاع "تمام حسان" أن يضع النظام الصرفي والنحوي في صورة جداول ذات أبعاد رأسية وأخرى أفقية تتشابه فيها العلاقات، لكن المعجم لا يتمكن من وضعه في صورة جدول لنقص العلاقات العضوية بين مكوناته ولهذا لا يصلح أن يكون نظاما لغويا.

أما الأمر الأخير المميز للأنظمة اللغوية في عدم قدرتها على الاستعارة من لغة إلى أخرى، فلا تستعار أداة ولا رتبة ولا صيغة، لكن في المعجم توجد هذه الخصيصة؛ حيث ثبت أن اللغة العربية استعارت من اللغات بعض الكلمات الأعجمية ودخلت المعجم العربي، ولكن لم يثبت استعارة اللغة العربية لوظيفة نحوية أو لحركة إعرابية، وهذا ما يجعل المعجم بعيدا عن النظام⁽¹⁾.

لكن القول بأن المعجم ليس نظاما لا يعني إخراجه من اللغة لقول "تمام حسان" « فالمعجم على رغم كونه قائمة من الكلمات التي لا تنتظم في نظام معين إنما يعتبر جزءا من اللغة من حيث يمد اللغة بمادة عملها وهي الكلمات المخترنة في ذاكرة المجتمع »⁽²⁾، فالمعجم أمر أساس لكي تتحقق اللغة، إذ يمكن أن تعتبره الصورة الذهنية للغة، فهو جملة المكتسبات اللغوية لجماعة لغوية ما، فهو عبارة على الألفاظ المتداولة دونت أم لم تدون، التي تحمل ثقافة مجتمع ما، فالإنسان لا يتكلم بالقواعد، والظواهر اللغوية، بل يتعامل بكلمات أخذها من رصيده اللغوي المتمثل في المعجم.

لكن عندما تتبع مسيرة "تمام حسان" اللغوية، نجد أنه قد غير نظرتة للمعجم، فمرة يعده نظاما مثل غيره من الأنظمة، وهذا ما أكده في كتابه **مقالات في اللغة و الأدب** و في كتابه **"اجتهادات لغوية"**⁽³⁾، وقدّم في ذلك أدلة مثلما قدّمها في نفيه للمعجم على أن يكون نظاما؛ حيث قال: « وفيما يلي بيان للعلاقات التي تترابط بها محتويات المعجم، وهي المبرر لتغيير النظرة إلى طبيعة المعجم والمساعد على تحويل الكيان المعجمي في أفهامنا من كونه رصيذا من المفردات إلى كونه نظاما من أنظمة اللغة:

1. ترابط المفردات بواسطة أصول الاشتقاق.

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 313-314.

(2) المرجع نفسه، ص 316.

(3) اجتهادات لغوية. ط:1. القاهرة: عالم الكتب، 2007، ص 338.

2. التمايز بواسطة الصيغة الصرفية للكلمات.
3. بيان معنى الكلمة بواسطة هذين المحورين.
4. النظر إلى أصل وضع الكلمة لبيان الأصلي وغير الأصلي من المعاني.
5. أثر المسموع في بيان الأصلي من غيره.
6. الحقول المعجمية وأثرها في تكوين السياق.
7. المناسبة المعجمية بين ألفاظ من حقل وألفاظ من حقل آخر.
8. فكرة النقل وأثرها في مرونة النظام المعجمي «(1).

وقد وصل تمام حسّان في الأخير إلى أن المعجم واحد من أنظمة اللغة التي تقوم على علاقات جامعة وأخرى فارقة (...)، لولا أن المعجم نظام ما استطاع طالب معنى الكلمة أن يحدد مكانها بين مداخل ألفاظه عند ما يتناول المعجم بيده أو قبل ذلك⁽²⁾.

إذن "تمام حسّان" في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" تبنى الرأي الذي جعل المعجم رصيذا من المفردات و هي الرؤية التي تبناها علماء اللغة العرب القدماء، أمّا في كتابه "مقالات في اللغة" وكتابه "اجتهادات لغوية"، فقد أدخله ضمن أنظمة اللغة. فهل تمام حسّان يناقض نفسه بنفسه؟، خاصة وأنه في بداية المقال نسب رأيه الأول إلى لغويين محدثين، وكأن أفكاره في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" ليست أفكاره. فماذا سنتبنى؟، فهل نجعل المعجم رصيذا من المفردات أم نجعله نظاما؟. سؤال محير لمن أراد أن يتخذ تمام حسّان مرجعا له، لكن نستطيع أن نقول أن كتاب "اللغة العربية معناها و مبناها" جاء في مرحلة متقدمة، أفكاره مازالت لينة، لم تتضح له فيها الرؤية بشكل جيد، خاصة و أن الرجل أخذ أرضيته الأولى من التراث اللغوي، فلن يكن سهلا عليه تفنيد كل ما جاء به العرب.

أمّا الفصل الأخير فقد خصصه للدلالة، وفيه ظهرت ملامح المدرسة الاجتماعية السياقية التي تتلمذ على يدها، وفيه ربط بين التراث اللغوي وادرس الحديث؛ أشار إلى

(1) مقالات في اللغة العربية والأدب، ص 89.

(2) المرجع نفسه، ص 100.

جهود العرب في مجال الدلالة، وما قدموه من آراء في قالب البلاغة خاصة ما تعلق بأعمال عبد القاهر الجرجاني التي اعتبرها محاولات ذكية.⁽¹⁾

وفي ظل تركيزه على المعنى، توصل إلى اجتماعية اللغة، فهذه النتيجة أوصلته إلى فكرة المقام، واعتبرها «المركز الذي يدور حول علم الدلالة الوصفية وهو الأساس الذي ينبني عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى الثلاثة، وهو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية، التي تسود ساحة أداء المقال»⁽²⁾.

وقد أخذ "تمام حسّان" فكرة المقام من أستاذه "فيرث" الذي نادى بسياق الحال الذي هو عبارة على «مجموع الظروف التي تحيط بالكلام، أي أن تحديد المعنى المقصود لا يتم إلا بمعرفة هذه الظروف»⁽³⁾. فالمقام عنصر أساس في تحديد المعنى إلى جانب المعنى، إلى جانب القرينة اللفظية، فهو بعبارة أخرى «مجموع الظروف الاجتماعية التي تكون طريقا إلى دراسة العلاقات الموجودة بين السلوك اللغوي والسلوك الاجتماعي»⁽⁴⁾؛ فبدون مقام لا نستطيع فهم المعنى الدلالي بمجرد النظر إلى معنى المقال.

وفي هذا الفصل أصل "تمام حسّان" لمصطلح المقام فوجد أن العرب قد اعترفوا بفكرة المقام منذ ألف سنة تقريبا⁽⁵⁾، وهم بذلك متقدمون على الدراسات الغربية في تحليلهم للخطابات مراعين في ذلك الموقف الكلامي، حيث وجد أن التراث البلاغي قدم لدراسة المعنى الاجتماعي أمرين أساسيين:

1. المقال Speech event.

2. المقام Context of Situation.

فربطوا بين هذين الأمرين بعبارتيهما المشهورتين و اللتين أصبحتا شعارا يهتف: « لكل مقام مقال*»، « لكل كلمة مع صاحببتها مقام»⁽⁶⁾. فالعبارة الأولى تبين أن استخراج

(1) ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها، ص 336

(2) المرجع نفسه، ص 337.

(3) عبد الراجحي، فقه اللغة في كتب العربية. ط: بلا. بيروت: دار النهضة العربية، ص 167.

(4) عبد الجبار توأمة، زمن الفعل في اللغة العربية قراءته وجهاته. ط: بلا. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،

1994، ص 11.

(5) اللغة العربية معناها و مبناها، ص 337.

* هذا القول مأخوذ من قول طرفه بين العبد إذ روى عنه: تصدق على هداك المليك فإن لكل مقام مقالا. محمد بدري عبد الجليل، تصور المقام في البلاغة العربية. ط: بلا. مصر: دار المعرفة، 2003، ص 11.

(6) ينظر: صبري الصعيدي، معالجة التراث اللغوي في المصنفات العربية اللغوية الحديثة، www.islaonline.net

المعنى من المقال وحده أمر معيب؛ لأنه أغفل عنصر أساس وهو المقام، لذا وجب استحضاره لأن لكل كلام ظروفه التي قد يقع فيها.

أما العبارة الثانية فتوضح علاقة النظام التي تقع بين الوحدات اللغوية وعلاقتها بالمعنى اللغوي والدلالي والاجتماعي. « ليصلوا إلى نتيجة مفادها أن أقسام المقامات الاجتماعية ترتبط بتعبيرات يتم فيها التضام بين الكلمات المختلفة باختلاف المقام »⁽¹⁾.

فقد ربط تمام حسّان بين الدراسات الحديثة وما خلفه البلاغيون في التراث العربي، واعتبر الاهتمام بالمقال و المقام من نتائج المجازفات الفكرية في دراسة اللغة في الغرب المعاصر، وهذا كله منطلق من عبارة « لكل مقام مقال ». فتمام حسّان قد كشف عن عبقرية العرب في زمن محدود الإمكانيات، فتكلم عن جهود الأصوليين في تقسيم دلالة الكلمة، وفي وضع القواعد الفقهية المبنية على المقام، واعتماد المفسرين على السياق في فهم القرآن من خلال التمييز بين المعنى المقالي و المعنى المقامي، وهما الدعامتان المشكلتان للمعنى الدلالي، حيث فطنوا منذ زمن سحيق إلى الفرق بين ظاهر القرآن وباطنه وهذا لا يتسنى إلا بالنظر إلى المقام والمقال⁽²⁾.

ومن خلال هذا يتضح أن « مراعاة المقام في غاية الأهمية، فإنك لو جئت بأعلى الكلام وأبلغه فيما لا يناسب المقام عيب عليك (...) فالسياق والمقام من القرائن المهمة في فهم الكلام والدلالة على معناه »⁽³⁾.

فإدراك المقام واختيار الكلام المناسب له من أهم الأسس، التي تؤدي إلى فهم الكلام، وتفسير المشاعر، بغض النظر عن فصاحة الكلام؛ لأنك لو اخترت أجمل الكلام وأبلغه إلا أنه غير ملائم للوضع، فلن يفهمك المتلقي، ولن يفهم هدفك من الرسالة.

ولأجل هذا اهتم تمام حسّان بدراسة اللغة في جانب المعنى، من أجل الاعتراف باللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية، متأثرة بعادات وتقاليده وطرائق معيشة يختلف فيها كل مجتمع

(1) المرجع نفسه.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 339

(3) فاضل السامرائي، الجملة العربية و المعنى، ص 63-64.

في معناه عن الآخر، لذلك يعد اشتراط وجود المقام مع المقال، اشتراط عبقرى حتى يصبح المقام مفهوما في ثقافة مجتمع ما(1).

3- نتائج دراسة تمام حسن:

قد توصل تمام حسن من خلال مشروعه اللغوي إلى نتائج مهمة ذكرها في خلاصته -حسب قوله- بأنه وصل إلى « تقسيم جديد للكلم، يقوم على فروق في المعنى والمبنى بين كل قسم وبقية الأقسام ثم تفريق بين مفهوم الصيغة الصرفية والميزان الصرفي، ونسبة معاني عامة إلى الصيغ يتضح من خلالها جزء من المعنى النحوي والأدوات والضمائر والمعنى المعجمي للمفردات فلا يتضح المقصود بالحرف أو الأداة أو الكلمة المفردة إلا بعد وضعها في بيئتها من التركيب »(2).

فبعد أن كان تقسيم الكلام عند علماء اللغة العربية ثلاثة أقسام، أصبح عند "تمام حسن" سبعة أقسام، توصل إليها من خلال اعتماده على قضية المبنى والمعنى التي غفل عنها علماء العربية القدماء.

و على ذلك يكون جوهر الإنجاز العلمي لكتاب " اللغة العربية معناها و مبناها" هو تقديم صيغة متكاملة لنحو عربي حقيق بأن يوضع في باب "نحو الجملة" ن فاستحق الكتاب مكانة يشارف بها الأمهات و الأصول. و قد بين سعد عبد العزيز مصلوح بعض الركائز الأساسية لهذا الإنجاز وهي:

- 1- اعتماد تشخيص المعنى غاية للدرس النحوي .
- 2- اعتماد أمن اللبس غاية للاستعمال و قواما للنظام.
- 3- اعتماد مفهوم النظام اللغوي (أو المستوى التحليلي).
- 4- تأسيس فكرة تراتبية النظم اللغوية (أو المستويات التحليلية).
- 5- ممارسة التحليل على المستوى الصرفي، و التركيب على المستوى النحوي .
- 6- الكشف عن دور الظواهر السياقية في تكيف النظام لمقتضيات الأداء.

(1) ينظر: صبري الصعيدي، معالجة التراث اللغوي في المصنفات العربية اللغوية الحديثة، www.islaonline.net
(2) الخلاصة النحوية، ص 07.

- 7- تضافر القرائن لتحقيق أمن اللبس و الكشف عن المعنى .(1)
- 8- استيعاب المقام داخل إطار النظرية النحوية لاستكمال الكشف عن المعنى.
- ولقد لخص "تمام حسّان" نموذج في مقال "تعليم النحو" في النقاط التالية:
1. تقسيم سباعي للكلمات.
 2. إمكان نقل لفظ من أقسام الكلمة إلى استعمال آخر.
 3. المعنى إمّا وظيفي أو معجمي أو دلالي.
 4. قد يتعدد المعنى الوظيفي لمبنى واحد.
 5. تنقسم الجملة إلى اسمية و فعلية، و وصفية كما تنقسم من حيث المعنى إلى : خبرية وشرطية و طلبية و إفصاحية.
 6. إذا تحقق المعنى الوظيفي أمكن التحليل، و لو لم يتحقق المعنى المعجمي.
 7. النحو نظام من القرائن التي تعبّر عنها معان مأخوذة من الصرف والأصوات.
 8. القرائن إمّا معنوية و إمّا لفظية، و القرائن المعنوية هي العلاقات السياقية.
 9. القرائن لا تعمل إلا متضافرة، فلا يمكن لواحدة منها أن تستقل بأداء.
 10. النظام إحدى القرائن اللفظية وهو ينقسم إلى التلازم و التنافي و التوارد.
 11. قد يتضح المعنى بدون إحدى القرائن فيمكن الترخّص فيها بحذفها.
 12. القول بتضافر القرائن يعني القول بالعامل.
 13. هناك فرق بين الزمن النحوي و الزمن الصرفي، فالنحوي هو الزمن في السياق و الصرفي هو الزمن في الأفراد.
 14. لا يمكن فهم الزمن النحوي بدون فكرة الجهة التي تعد نزعا من تخصيص الدلالة في الفعل ونحوه.
 15. علم المعاني قمة النحو العربي.
 16. لا يمكن الاكتفاء بمعنى المقال دون المقام(2).

(1) سعد عبد العزيز مصلوح ، في اللسانيات العربية المعاصرة ، ص 225.

(2) محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 83.

هذا هو نموذج "تمام حسن" اللغوي الذي بناه على أسس علمية لغوية ووظيفية، فاعتبره صاحبه «نظرية صالحة لبناء متون في النحو عليها، وأنها أصلح من غيرها مما سبق، سواء النحو العربي التقليدي أم الأفكار الغربية المستوردة لأنها:

1. مبنية على استقرار اللغة العربية وهي بذلك تفضل الأفكار الغربية.

2. خلّصت النحو من شوائبه، ومصادر الشكوى منه وهي بذلك إصلاح للنحو العربي.»⁽¹⁾

فتمام حسن في مشروعه، عرض لأفكار البصريين وحدد الأسس التي قام عليها هذا المذهب في دراسة النحو التي وجدها تحليلية لا تركيبية، وبنّاؤهم للنحو على قرينة واحدة وهي قرينة العلامة الإعرابية، التي أقاموا عليها نموذجاً متكاملًا سموه العمل النحوي. وقد أخذ على هذا النموذج البصري المآخذ التالية:

1. الدراسة التحليلية لا تمس معنى الجملة في عمومها، لا من الناحية الوظيفية، ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية التي تبنى على اعتبار المقام.

2. كان على النحاة أن ينظروا إلى التحليل باعتباره طريقاً إلى التركيب، فلم يفتنوا إلى طبيعة التعارض الممكن بين النظام ومطالب السياق، فوقعوا في أخطاء منهجية أهمها دراسة الزمن النحوي في الجملة، حيث درسوها على المستوى الصرفي معزولة عن التركيب⁽²⁾، فخصوا كل صيغة بزمن معين، وهذا ما ألجأهم «إلى مشاكل في التطبيق، فقد واجهتهم أمثلة تستعصي على التطبيق فاضطروا إلى التأويل والتوجيه البعيد عن طبيعة اللغة»⁽³⁾.

3. وفي تقسيمهم للكلم قد أحسنوا اختيار مبدأ المعنى والمبنى، لكنهم قصّروا بعض الشيء عند التطبيق، فالاسم اشتمل على أقسام من الكلم بينها اختلاف هام جداً من حيث المعنى، إذ لا يدل كل اسم عندهم على مسمى؛ فالمصدر مثلاً في معناه يدل على الحدث وكثير منها لا يدل على مسميات⁽⁴⁾. وهذه أخطاء منهجية وقعوا فيها لَمَّا أخرجوا المعنى من دراستهم واهتموا فقط بقضية اللحن وتغيير الحركات الإعرابية.

(1) المرجع نفسه، ص 83-84.

(2) ينظر: محمود احمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 73.

(3) عبد الجبار توامة، زمن الفعل في اللغة العربية، قرائنه وجهاته، ص 07.

(4) ينظر: محمود احمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 73-74.

وعلى أساس هذه الأخطاء المنهجية التي تعقبها تمام حسان حاول تغيير خطة الدراسة ليصل في النهاية إلى نتائج مغايرة وتقسيم جديد للكلم.

وفي ظل عرضه لنموذجه والنموذج البصري، تجده يؤكد على حقيقة بقاء اللغة العربية ثابتة رغم تعاقب الأجيال على كشف نظامها. وقد حاول الدكتور في هذه النقطة أن يوضح طبيعة عمل النماذج التي حاولت وصف اللغة العربية لسانيا، وفي هذا قارن بين نموذجه والنموذج البصري في حديث له ضمن مقال تحت عنوان "إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا" حيث مثل النموذجين برجلين أرادا أن يكشفوا عن ناحية ضاحية صغيرة من مدينة متكونة من ثلاث مجموعات من المباني⁽¹⁾ فيقول: «أما أحد الرجلين والمثل هنا للبصريين فقد ركب طائرة عمودية توقفت به في الجو فوق هذه الضاحية بمسافة قليلة مكنه من رؤية المباني المذكورة دون بقية المدينة»⁽²⁾؛ أي أن هذا النموذج في وصفه لبنية اللغة وضّح ما أراه عن قرب، فكشف عن ثلاثة أقسام للكلم وهي الاسم والفعل والحرف، فرضي به وجعله من صلب معلوماته.

ثم يقول: «أما الرجل الآخر(والمثل شخصي المتواضع) فلم يركب الطائرة وإنما قصد إلى هذه الكتل ماشيا فدخلها واحد بعد الأخرى فوجد كل كتله منها مكونة من بنايات متلاصقة بحيث لا يدرك من يشرف عليها من الطائرة إلا أنها كتلة واحدة(...) فخرج من تجربته هذه يزعم أن ما رآه راكب الطائرة ثلاثة مبانٍ هو في الحقيقة سبعة: الاسم، الفعل، الوصف، الضمير، الصرف، الخالفة، الأداة»⁽³⁾؛ أي أن "تمام حسان" لم يصف الشكل الخارجي للمباني، بل دخل إلى جوفها وكشف مكوّناتها، فوجد أن كل بناية تتكون من أقسام فرعية، فأحصاها فوجدها سبعة أقسام، وهذا هو التقسيم الجديد الذي استحدثه في وصفه للغة العربية وظيفيا.

وقد أقام على هدي من نموذجه خطة لتسيير النحو تقوم على المبادئ التالية⁽⁴⁾:

1. أن المعلم الذي ينبغي أن نعده، هو معلم اللغة لا معلم النحو.

(1) ينظر: إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص 147، ص 154.

(2) المرجع نفسه، ص 154.

(3) إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، ص 154، ص 155.

(4) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن 20، ص 320.

2. أن تعليم اللغة لا يتم إلا على ضوء نظرية لغوية تتم بالبساطة والوضوح، وتطرح التعليل والتأويل، على ضوء مبادئ المنهج الوصفي.
 3. أن يراعي المعلم أنظمة اللغة المختلفة.
 4. محاولة الوصول بالطالب إلى استتضار السليقة اللغوية قبل البدء في دروس النحو وذلك بالتدرب على الاستعمال.
 5. أن يتم استخدام منهج تطبيقي خاص لوضع خطة تقوم على المقارنة والانتقاء والتدرج وفقا لمستوى التلاميذ مع الأخذ في الحسبان تحديد أسلوب التنفيذ وطريقة العرض. فتمام حسان من خلال نمودجه، أراد أن يقيم نظرية لغوية حديثة صالحة للغة العربية، بديلا للنظرية اللغوية التراثية، فكانت بذلك دراسته « دراسة تتسم بالدقة العلمية في الوصف واستخدام أسلوب التحليل اللغوي الحديث لتحديد المعنى النحوي بتمييزه من المعنى المعجمي والمعنى الاجتماعي»⁽¹⁾.
- وسنكشف من خلال ما سيتقدم عن أهم النظريات التي حملها نموذج تمام حسان اللغوي بديلا للنظريات اللغوية التراثية، التي رأى أنها تنافي المناهج اللغوية الحديثة، مبتعدا في ذلك عن التعليل و التفسير، و كل ما يتعب ذهن القارئ و يبعده عن النحو العربي.

(1) كوليزاركاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية. ط:1. الأردن: دار دجلة، 2007، ص 306.

المبحث الثالث :
نظرية تضافر القرائن عند تمام حسان
بديلا لنظرية العامل

نظرية تضافر القرائن عند تمام حسان:

حتى نفهم نظرية تضافر القرائن قراءة جديدة للتراث اللغوي، لا بد لنا أن نطلع على الأساس الذي قام عليه درس اللغوي العربي، وليس هناك مجال للشك في أن مقولة العامل والعلامة الإعرابية أخذت حيزاً كبيراً من تفكير نحاة العربية ومن مناقشتهم التي بذلوا فيها جهداً لتبرير هذه المقولة، علماً أنها أثارت جدلاً كبيراً بين من يؤكد على ضرورة الحرص على العامل وعلى العلامة الإعرابية، وهناك من يعارض هذه الفكرة ويبحث عن البديل، وهناك من وجده في نظرية تضافر القرائن التي تعد من بين الآراء اللغوية التي كان لها النصيب في مناقشة قضية العامل والإعراب.

وتبعاً لاتصال نموذج "تمام حسان" بنظرية العامل والعلامة الإعرابية، سنحاول إعطاء لمحة وجيزة عن واقع هذه القضية اللغوية في التراث العربي، وتوضيح مكانتها وما أثارته من جدل ونقاش في الأوساط اللغوية، ومن خلالها سنعرّج على رأي "تمام حسان" الذي سيقودنا إلى نموذج المعتمد على نظرية القرائن.

1- تمهيد: العلامة الإعرابية ونظرية العامل:

نالت العلامة الإعرابية اهتماماً كبيراً من قبل علماء العربية الأولين؛ باعتبارها ظاهرة بارزة في اللغة العربية، وهي من الظواهر التي يمسه التغيير بسرعة، خاصة في ظل انتشار ظاهرة اللحن في الأوساط العربية، وتبعاً لذلك جعلوا من الإعراب نظرية كاملة سموها « نظرية العامل، وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها، و الحروف ونيابتها عن

الحركات، ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابي»⁽¹⁾ حيث اشتهر عن التراث اللغوي العربي أنه فيما يتصل بالنحو قد أخذ بمفهوم العامل في تحليله للتركيب النحوي، فجعله النظام للتركيب النحوي يحدد به وحدات الجملة، ويبين العلاقة القائمة بين هذه الوحدات التي تجعل بعض التراكيب سلاسل لغوية صحيحة وبعضها الآخر سلاسل لغوية غير صحيحة⁽²⁾، فمن خلال نظرية العامل نستطيع الحكم على أن هذه الجملة صحيحة لغويًا أو لا، انطلاقًا من قياسها بالأنماط اللغوية العربية المعروفة.

لقد أسّس النحاة أصول النحو العربي على نظرية العامل « لأنهم يرون أن علامات الإعراب إنما هي آثار هذه العوامل التي اعتبرت أساسًا في تحديد المواقع الإعرابية للألفاظ في الجملة العربية، وأصبح التحليل النحوي عندهم يقوم على فكرة مركزية هي الإعراب والعوامل التي تقف وراءه»⁽³⁾، حيث يقترن الإعراب وعلاماته بما سمّاه النحاة "العامل"، إذ يعدّون « تعاقب علامات الإعراب على آخر الكلمة المعربة أثرًا من آثار هذا العامل، وهو الذي يحدثها أو يجلبها»⁽⁴⁾، وهذا ما يؤكد قول سيبويه في تعليقه للعامل في باب مجاري أو آخر الكلم من العربية فيقول: « وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف»⁽⁵⁾، أي من خلال قول شيخ النحاة سيبويه يتضح أن كل عامل يقتضي أثرًا من الإعراب والإعراب يقتضي مؤثرًا وهو العامل، حيث أن سيبويه يريد أن يريك « أن حركات الإعراب لا تأتي من عدم بل هي نتيجة عامل دخل على تلك الكلمات، فأحدث فيها حركات الإعراب»⁽⁶⁾.

(1) تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 205.

(2) ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي. ط:1. مصر: دار السلام، 2006، ص 235.

(3) عبد الكريم مجاهد، دراسات في اللغة والنحو. ط:1. الأردن: دار أسامة، 2006، ص 126.

(4) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. ط:بلا. القاهرة: دار غريب، 2001، ص 159.

(5) الكتاب، ج1/ ص 13.

(6) وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا. ط:2. الأردن: دار الكتاب الثقافي، 2006، ص 46.

فكرة العامل نشأت في النحو العربي في بيئة عربية في مرحلة النشأة، فعد "أسّ نظرية النحو العربي ، انطلق منه سيبويه في صوغه لأقدم نموذج في النحو العربي ، وصل إلينا ، وتطور بعد بتطور أساليب صوغ قواعد النحو العربي ، حتى ترسخ في التراث النحوي نظرية تضبط العلاقات النحوية بين عناصر الجملة في العربية وتفسر ظاهرة الإعراب" (1)، وبالتالي هي نظرية عربية صرف، لم تتأثر بالمؤثرات الأجنبية، ولكن هناك من يرى أنها نشأت نتيجة لعملية التأثر والتأثير بمنطق أرسطو والمناهج الفكرية التي سادت الأمصار الإسلامية ولاسيما الفلسفة وعلم الكلام.

نشأت نظرية العامل على يد "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت 170هـ)؛ حيث كشف عن أنها نوعان: لفظية ومعنوية، و هناك من يرى أن "سيبويه" أول من أنهج سبيل القول في العامل، فعد حجر الزاوية، الذي أقام عليه أبو بشر معظم مباحث الكتاب(2).

فالعامل كما رأينا يرتبط بالعلامة الإعرابية؛ لأنه قائم على تفسير التغير الحاصل في حركات أواخر الكلمات، ، فنظرية العامل مبنية على تسلط الأشكال النحوية بعضها على بعض تسلطاً يضبط وضع الحركات على أواخر الكلمات في الجمل (3)، فكل حركة هي مظهر لعامل من العوامل المؤثرة، لذا عدّ النحاة العامل شخصية لها اعتباراتها الملزمة، ووضعوا هذه الاعتبارات في قوانين هي: « فلسفة العامل والعمل»(4).

وفي ظل هذه القوانين نجدهم يقارنون بين العوامل، فعدوا بعض العوامل أقوى من غيرها، وهناك من فاضل بين العاملين اللفظي والمعنوي، ويتضح هذا من قول أبي الفتح (ت 392هـ): « وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم وبعضه يأتي عارياً من مصاحبته لفظ يتعلق به، كرفع الفعل لوقوعه موقع الاسم (...). وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضاضة اللفظ للفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ، وهذا واضح»(5).

(1) حسن خميس الملح ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي . ط:1. الأردن : دار الشروق ، 2006 ، ص120.
(2) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن 20، ص 145- ص 146.
(3) حسن خميس الملح ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ، ص122.
(4) ينظر: محمد عيد، أصول النحو في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث. ط:4. القاهرة: عالم الكتب، 1989، ص 199.
(5) الخصائص، ج1، ص 109.

فابن جني من خلال هذا الحديث نجده قد فهم فكرة العامل فهماً لغويًا تركيبياً، فالكلام حين يتركب مع بعضه بعضاً تنشأ بين كلمة وأخرى علاقة نحوية تؤثر هذه الأخيرة على الحركة الإعرابية للكلمة، هذه العلاقة هي ما يسمى بالعامل، التي تنشأ كما قال بمضاضة اللفظ للفظ (1) ، ولكن يجب أن ندرك أن المتكلم هو العامل الوحيد في إحداث النصب و الجر و الرفع عند "ابن جني" لقوله: « وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنّما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره »(2) ، فابن جني يعلم أن المتكلم باللغة يجري في استخدامه لها على سنن الجماعة؛ وبالتالي يريد أن يقول إن العرف اللغوي هو الذي يحدد الرفع والنصب والجر والجزم، فمضاضة اللفظ للفظ، هي النظام اللغوي بأوسع معانيه، فليس بوسع لفظ أن ينضم إلى لفظ آخر عشوائياً، بل ينضم إليه بترتيب مخصوص وهيئة مخصوصة وهذا هو جوهر تركيب الجملة أو تأليفها(3).

ففي رأي "ابن جني" في العامل تجد فكرة جديدة عن العامل أو القرائن النحوية توحى هذه الفكرة بفكرة أخرى هي فكرة التعليق في الجملة، أو ترابط الوظائف النحوية فيها(4).

فلقد أثارت نظرية العامل تبايناً كبيراً بين النحاة في مدى الأخذ بها والاحتذاء على سننها، ومن بين هذه التباينات التي طفت على سطح الدراسات اللغوية، المتعلقة بتحديد العامل ودوره في تغير الحركات الإعرابية ، التي أحدثت عدة تساؤلات منها : هل هي أمور معنوية(5) أم أنه المتكلم؟(6) أم هو الله تعالى؟(7)

كانت الإجابة عن هذه الأسئلة متباينة عند النحاة القدامى، التي كان لها صداها عند المحدثين من اللغويين، ولعل من أبرز المحاولات التي قدمها "ابن جني" في قوله بأن العامل هو المتكلم، وهذا ما ذكرناه سابقاً. وأما المحاولة الأخرى فهي محاولة ابن مضاء القرطبي(ت592 هـ) الذي ذهب إلى أن العامل هو الله ودعا إلى إلغاء العامل، وقصد في كتابه "الرد على النحاة" حذف من النحو ما يستغنى النحوي عنه، ليصل إلى أن العامل هو

(1) ينظر: عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص 157.

(2) الخصائص، ج1، ص 110.

(3) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 171.

(4) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 171.

(5) ينظر: عطا موسى، مناهج درس النحوي في العالم العربي في ق 20، ص 148.

(6) ينظر: ابن جني، الخصائص، ص 110.

(7) ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 77.

ما أجمع النحاة على الخطأ فيه، وأشار في معرض حديثه إلى رأي سيبويه، وإلى رأي ابن جني ليخلص إلى ما يراه قائلاً: « وأما مذاهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما تنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية » (1) ، وقد بنى رفضه على أساس منطقي عقلي، فيقول: « وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيها المقصد إيجازه: منها أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل » (2)

وبهذه النظرة التوقيفية فإن "ابن مضاء"، يعد أول من رفع الصوت عالياً بإلغاء نظرية العامل في النحو العربي، وقد اتكأ على أقواله كثير من الباحثين المعاصرين (3).

وفي عصرنا الحديث وجدت الدعوة إلى إلغاء العامل أساسها اللغوي في علم اللغة الحديث، حيث أصبح بعض درسي اللغة المحدثين لا يقرون بالعامل، فمثلاً قطبا بارزا في الدراسات اللغوية العربية، ولعل من أبرز من مثل هذا الجيل "إبراهيم مصطفى" في كتابه "إحياء النحو"، حيث يقول عن نظرية العامل التي وسمها بالنظرية العتيدة: « إن تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير وغاية تقصد بمطلب يسعي إليه، وارشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها أماداً، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية، وذوق ما فيها من قوة على الأداء ومزية في التصوير » (4).

وفي نظرتة هذه حصر علامات الإعراب في علامتين هما الضمة والكسرة، ونفى أن تكون من آثار العامل، وذهب إلى أنهما من عمل المتكلم ليدل على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام (5).

كما أن لتمام حسان رأياً في نظرية العامل، سنورده لاحقاً عند الحديث عن نظريته الجديدة، التي تعتبر محاولة جادة في إعادة تصنيف النحو العربي، تقوم على إلغاء العامل، والتي رسم خطتها في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" (6).

(1) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) المرجع نفسه، ص 77-78.

(3) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 176

(4) إحياء النحو، ص 194-195.

(5) ينظر: عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في ق 20، ص 152.

(6) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 198.

ولعلّ من أسباب الدعوة إلى إلغاء العامل ما خلّفته هذه النظرية من مظاهر الإسراف والتقدير والتأويل، والقول بالحذف والإضمار⁽¹⁾، مما يمكن القول أن معظم المآخذ التي تؤخذ على النحو العربي سببها هو "العامل" بكل ما يترتب عليه من مشكلات، فهو مشكلة واضحة الأثر في تعقيد النحو، وإفساد الأساليب البيانية الناصعة، فليس خطرها مقصوراً على المسائل النحوية بل تجاوزها إلى التحكم الضار في فنون القول الأدبي الرائع⁽²⁾.

في مقابل وجهة النظر السابقة، نجد رأياً آخر مدافعاً عن العامل، الذي حمل لواءه العديد من الباحثين، كان من بينهم المرحوم "عباس العقاد"، والأستاذ "علي النجدي ناصف"، فالعقاد تناول المسألة بوصفها أهم مسائل النحو في هذه اللغة، وباعتبارها المسألة الأولى والأخيرة، حيث يرى أن النحو كله قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات بحسب اختلاف عواملها الظاهرة والمقدرة، وهو بذلك بهمل القرائن الأخرى، لينصرف إلى العلامات الإعرابية، ورأى بأن المنكرين للعامل مخطئون لاتفاق حركة الإعراب مع اتفاق الموقع في الشواهد التي لا تخص من الشعر المحفوظ⁽³⁾.

أمّا "علي النجدي" فقد طرق المسألة أثناء تناوله لقضية التأويل والتقدير التي تعد أثراً من آثار العامل؛ وفي طرحه هذا وجّه نقده إلى "ابن مضاء القرطبي"، الذي رأى بأنه في دعوته لم يكن يصدر عن دعوة لغوية صحيحة قائمة على ملاحظة اللغة، بل كان يصدر عن نزعة دينية في معالجة قضايا اللغة حتى ولو كانت النتائج التي توصل إليها صحيحة⁽⁴⁾.

هذه هي أهم وجهات النظر في تناول العامل في النحو العربي، فريق يدعو للإلغاء، وآخر يدعو للبقاء، وكل هذا من أجل خدمة اللغة العربية، وتبسيطها للدارسين، ولكن المهم في هذا من يلغي نظرية بأكملها عليه أن يقدم البديل الصالح للعربية، الذي يستطيع أن يحل محل النظرية الأولى، وفي مجمل المحاولات لعل أصح محاولة هي ما قام بها "تمام حسان" في ظل نظرية تضافر القرائن التي تنفي الحاجة إلى العامل وما جره من مشكلات

(1) ينظر: عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في ق 20، ص 154.

(2) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 176.

(3) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 193.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 196.

في النحو العربي، وتعيد فهم خصائص اللغة وسبر أغوارها من جديد ، وهذا ما سنحاول التفصيل فيه لاحقاً.

فقد اختلفت وجهات النظر في الأخذ والقول بنظرية العامل في تفسير الظواهر اللغوية، وباعتبار هذه النظرية ذات صلة وثيقة بالإعراب ، لأنها محدثة له وسببا في وجوده بحسب اتفاق النحاة، فروعيت العلامة الإعرابية لذلك سواء أكانت موجودة في اللفظ أم غير موجودة فيه، فيضطر النحاة إلى تقديرها عندما يتعذر ظهورها، فحافظوا بهذا على محلها لأن ثمة ثلاثة أمور في رأيهم هي:العامل والمقتضى والإعراب⁽¹⁾ يجب مراعاتها.وباعتبار الإعراب قضية مهمة مثلها مثل العامل حظيت باهتمام كبير من قبل اللغويين، فحرصوا على الصواب فيه، ولهم في ذلك أقوال كثيرة منها قول "عمر بن الخطاب رضي الله عنه": « لأن اقرأ فأخطئ، أحب إليّ من أن أقرأ فألحن؛ لأنني إذا أخطأت رجعت، وإذا لحننت افتريت »⁽²⁾، و هذا ما يبين المكانة التي احتلها الإعراب عند العرب و هذا يجعلنا نتساءل: ما دور الإعراب؟ وهل يكفي لوحده في تحديد المعنى؟

فلقد ربط أغلب النحاة بين المعنى والإعراب حتى إن "ابن جني" عرّف الإعراب بأنه:« الإبانة عن المعاني بالألفاظ »⁽³⁾،و"عبد القاهر الجرجاني" كذلك يرى بأن:« الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها »⁽⁴⁾. فالإعراب لا يظهر في الكلمات المفردة بل يظهر عند ترابط لفظين أو أكثر، فتؤثر إحداها في الأخرى فينتج عنه تغير في الحركة الإعرابية. فتأمل مثلا هذه الأمثلة التي قام فيها الإعراب بدور بارز:

1. ما أحسن زيدًا. 2. ما أحسن زيدُ.

3. ما أجمل السماء!. 4. ما أجملُ السماء؟

نلاحظ أن زيدًا وقع منصوبا في المثال رقم -1- فدل على أن المتكلم يتعجب من حسن زيد، ثم وقع مرفوعا في المثال رقم -2- فدل على أن المتكلم ينفي أن يكون زيد قد أحسن، وفي المثال رقم -3- نجد أن كلمة السماء قد نصبت مع فتح لام أجمل، فكان المعنى تعجبا، ثم

(1) ينظر : المرجع نفسه، ص 276.

(2) محمد محمد يونس على، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، ص 323.

(3) الخصائص، ج1، ص 35.

(4) دلائل الإعجاز، ص 40، ص 41.

جرت مع ضم لام أجمل في المثال رقم 4- فأصبحت الجملة استفهامية، وصار المعنى: (أي شيء في السماء أجمل؟)⁽¹⁾، وفي هذه الأمثلة كان الإعراب أهم قرينة دالة على المعنى، والدليل على ذلك تغير الحركة الإعرابية في آخر الكلمات أدّى إلى تغير المعنى، رغم أن الجملة تتكون من الكلمات نفسها، وبهذه الأدلة وغيرها تمسك النحاة بالعلامة الإعرابية كقرينة أولى وأخيرة لتحديد المعنى، ولهذا «طرد جمهور نحاة العربية هذه النتيجة باستعمال التعميم، فقالوا بوجود ارتباط الأثر الإعرابي بالمعنى ، فعده قانونا مطلقا ثابتا لا يحتاج إلى تفسير ، ولا يفتقر إلى تعليل ، على حين ما يخرج عنه يجد له من علل النحاة رسدا يعيده إليه بوجه من الوجوه»⁽²⁾ ، لكن أي معنى قصده النحاة؟

يعد المعنى مسألة عويصة التحديد حاول نحائنا البحث فيها، من خلال تتبع الحركات الإعرابية. علما بأنهم حينما كانوا يقولون إن الإعراب يكشف المعاني، ويميز بينها كانوا يقصدون المعاني الوظيفية من فاعلية ومفعولية وغيرها⁽³⁾، ومعنى هذا أن الضمة تدل على الفاعلية، و الفتحة على المفعولية، فقصدوا بالإعراب ما يطلق عليه مصطلح "التعليق" الذي أشار إليه "الجرجاني"، وهو جعل الكلمة تشغل وظيفة معينة في جملة ما، لكنهم أثناء التطبيق نجدهم يقصرون الإعراب على العلامة الإعرابية، فألبسوها ثوبا فضفاضاً، وحملوها مسؤولية تحديد المعنى وهي مسألة أكبر منها، ممّا جعلها تعجز في كثير من الأحيان عن الفصل بين المعاني⁽⁴⁾، وهذه القضية هي التي أوقعتهم في الخطأ وفي شرك التأويل.

إلى جانب هذا الاتجاه الذي حمل العلامة الإعرابية ما لا تطيقه نجد هناك رأيا آخر يرى بأن العلامة الإعرابية ما هي إلا حلية في ألفاظ اللغة العربية، وقال بهذا "ابن قتيبة"^(ت276 هـ) وتبعه "السيوطي"^(ت911 هـ)، وفي رأيهم هذا نجدهم قد وسعوا من معنى الإعراب، فلم يذيقوه في حديثهم عن العلامة الإعرابية، فابن قتيبة عندما يقول عن العربية: «ولها الإعراب الذي جعله الله وشيا لكلامها، وحلية لألفاظها، وفارقا في بعض الأحوال بين الكلاميين المتكافئين والمعنيين المختلفين، كالفاعل والمفعول لا يفرق بينهما إذا

(1) ينظر: محمد محمد يونس على، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، ص 322.

(2) حسن خميس الملح، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ، ص 121 .

(3) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص210

(4) ينظر: المرجع نفسه.

تساوت حالهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب ولو أن قائلاً قال: « هذا قاتل أخي بالتتوين، وقال آخر هذا قاتل أخي بالإضافة، لدلّ التتوين على أنه قد قتله (...)أما ترى الإعراب كيف فرق بين هذين المعنيين «(1) ، نجده لم يجعل الإعراب فارقا في كل الأحوال بين الكلام المتكافئ والمعاني المختلفة، ومعنى هذا أن هناك قرائن أخرى تعمل مع الإعراب على زوال اللبس وجلاء المراد، فالمعاني التي يشير إليها "ابن قتيبة" هي المعاني الوظيفية التي باختلافها يحدث اختلاف في الدلالة الاجتماعية(2).

ففي كثيرا من الأحيان لا يكون للعلامة الإعرابية أي دور، خاصة عندما لا تظهر في آخر الأسماء المقصورة أو المنقوصة؛ لأن هذا الصنف من الكلمات يعتمد على قرائن أخرى غير القرينة الإعرابية، كما أن هناك حالات في اللغة العربية تتفق فيها علامة إعرابية واحدة كاتفاق الفاعل والمبتدأ، و الخبر واسم كان، ونائب الفاعل في الرفع، أو كاتحاد علامتي الجر والنصب في المثني وجمع المذكر السالم وفي هذا يجوز لنا أن نتساءل هل العلامة الإعرابية في هذه الحالات قادرة وحدها على التمييز بين المعاني؟ خاصة عندما أثارت قضية اتحاد العلامة الإعرابية لعدد من الوظائف النحوية خلافا في التوجيه(3) ففي قوله الله تعالى مثلا: (فصبرٌ جميلٌ) (4)، جوزوا أن تكون "صبرٌ" مبتدأ والخبر محذوف، و المعنى: "عندي صبرٌ جميلٌ"، وجوزوا أن يكون "صبر جميل" خبرا، والمبتدأ محذوف، والتقدير: فأمرني صبر جميل. والأمر الذي ساعد على هذا هو اتحاد العلامة الإعرابية لكل من المبتدأ والخبر(5)، وقد كثر في هذا في كلامهم مما يجعل حظ العلامة الإعرابية في تحديد المعنى قليلا، وهذا ما يدفع بالبحث عن قرائن أخرى مجدية.

فلقد ظهر في صفوف النحاة من ألقى ظلال الشك على ظاهرة الإعراب ومن هؤلاء قطرب(ت 206 هـ)، الذي زعم أن ارتباط الإعراب بالمعنى لا يعدو أن يكون من تأصيلات النحاة وتجريداتهم، وأعانه على ذلك ما لاحظته من توسع الشعراء والفصحاء في ارتكاب الضرائر الشعرية مع عدم ذهاب المعنى، فالقرآن الكريم والحديث و الشعر وكلام

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 211.

(2) المرجع نفسه، ص 212.

(3) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث ، ص 212.

(4) سورة يوسف آية: ص 18.

(5) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 230، ص 231.

العرب مليء بالتوسع في أمر العلامة الإعرابية، وقد ذكر في ذلك أمثلة عديدة منها⁽¹⁾: قوله تعالى: (إن هذان لساحران)⁽²⁾، فقد اختلف النحاة والقراء في تخريج هذه الآية، ونجد العرب تقول: "خرق الثوبُ المسمارَ" برفع الثوب ونصب المسمار⁽³⁾ فرغم أن المسمار هو الذي خرق الثوب في المعنى إلا أن العلامة الإعرابية خالفت ذلك، وهذا ما يثبت ضعف قرينة الإعراب في الوصول إلى المعنى.

فقطرب بحسب قول "تمام حسّان": « لم ينكر وجود الإعراب نفسه(....) و إنما أنكر أن هذا الإعراب الذي لا سبيل إلى نفي وجوده لا يرتبط بالمعنى على نحو ما قرر النحاة »⁽⁴⁾. وقد وجد رأي "قطرب" صدى عند المحدثين خاصة الدكتور "إبراهيم أنيس" كما رأينا سابقا عندما اعتبر الإعراب قصة ألفها العرب، ليكون المعنى ليس من مقتضيات الأثر الإعرابي، و باستعمال مبدأ التعميم يصبح من القانون المطلق أن آثار العامل شكلية لفظية ، وهذا ما تبناه أيضا ابن طراوة الأندلسي (ت528 هـ) في شعاره المشهور " إذا فهم المعنى فارفع ما شئت ، وانصب ما شئت، وانصب ما شئت " ⁵

وإلى جانب "قطرب" هناك أيضا من تفتن إلى قصور العلامة الإعرابية على الفصل في المعنى، وتفتن إلى وجود قرائن أخرى تساندها في هذه المهمة، و الحديث في هذا المقام على "ابن جني" الذي يقول في باب القول على الإعراب: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت " أكرم سعيد أباه " و "شكر سعيد أبوه " علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرعا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه، فإن قلت: فقد تقول: ضرب يحيى بشرى فلا تجد هناك إعرابا فاصلا، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كان هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو أكل يحيى كمثري، لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت، وكذلك ضربت هذا هذه، وكلم هذه هذا وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف نحو قولك: أكرم يحيى البشرى، وضرب البشرى باليحيون، وكذلك لو أوأمت

(1) ينظر: تمام حسّان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص153.

(2) سورة طه: آية 63.

(3) ينظر: تمام حسّان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، ص 153.

(4) إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، ص153.

(5) ينظر : حسن خميس الملح ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ، ص121.

إلى رجل و فرس، فقلت: كَلَمْ هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت؛ لأن في الحال بيانا لما تعني، وكذلك قولك ولدت هذه هذه من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة...»⁽¹⁾.

فقد بيّن "ابن جني" في فكرته هذه أن الإعراب في بعض الحالات قد لا يكون فاصلا بين المعاني، وهنا تلجأ اللغة إلى وسائل أخرى للفصل بين المعاني. ومن بين هذه الوسائل التي ذكرها: "الرتبة" أي التقديم والتأخير، "المطابقة" و "السياق" و "دلالة الأحوال" الذي يقصد به الموقف اللغوي بما يلابسه من إشارات و إيماءات وغير ذلك. حيث وضح بأنها قادرة على أن تقوم مقام الإعراب وقد دعم قوله بأمثلة عديدة كما هو واضح، وهو بهذا قدم أساسا لفكرة القرائن النحوية التي توسع فيها تمام حسان وبنى عليها نظريته في القرائن النحوية⁽²⁾.

من خلال ما تقدّم ذكره يظهر أن العلامة الإعرابية قد أثارت جدلا كبيرا بين اللغويين في قدرتها على الفصل بين المعاني أو عدم قدرتها فتكون بحاجة إلى وسائل أخرى تساندها في هذه المهمة. فأسالت هذه القضية الحبر الكثير، وفي هذا كلام طويل لا نريد أن نقف عنده مطولا لأن ما يهمنا في هذا المقام أن نعطي لمحة صغيرة عن الإعراب والعامل وللوقوف عند الفلسفة الكامنة وراء هذه المقولات؛ حتى يتسنى لنا فهم نموذج "تمام حسان" اللغوي المتعلق: بنظرية تضافر القرائن ونظرته للعلامة الإعرابية والعامل النحوي؛ حيث أنه أعاد قراءة التراث وقارن بين الآراء اللغوية في القضية، فتوصل إلى نتيجة تعد قريبة من اللغة العربية نوعا ما، وضع من خلالها العلامة الإعرابية في موضعها الصحيح وفهم النظرية اللغوية كما فهمها ابن جني والجرجاني.

2- العلامة الإعرابية ونظرية العامل عند تمام حسان:

إذا تحدثنا عن رأي "تمام حسان" في العلامة الإعرابية ونظرية العامل سيكون حديثنا ضمن نظريته التي جاء بها بديلا للنظرية النحوية التقليدية، وهي نظرية تضافر القرائن التي سنفصل القول فيها فيما سيأتي، وكذلك ضمن فهمه للتراث اللغوي من منظور وظيفي سياقي.

(1) الخصائص، ج1/ص 35.

(2) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص240.

فقد حاول "تمام حسان" من خلال نموذج اللغوي، أن يضع العلامة الإعرابية في موضعها الصحيح في إطار نظرية " القرائن النحوية "، « فلم يدع لها ما ادّعاها النحاة القدماء ولم يخص بعضها بالدلالة كما فعل الأستاذ "إبراهيم مصطفى"، ولم يجردها من دلالتها اللغوية تماما كما فعل "قطرب" ومتابعوه، بل فصل القول في العلاقات المتشابهة في الجملة ودلائل هذه العلاقات أو القرائن النحوية التي تكشف عن هذه العلاقات وأعطى كلا منها ما يستحق عن طريق الوصف الموضوعي من خلال نظرة عملية حسيّة»⁽¹⁾.

لقد لاحظ "تمام حسان" من خلال قراءته للتراث اللغوي، أن النحاة العرب قد أعطوا العلامة الإعرابية -وهي واحدة من القرائن- نصيبا من العناية عظيمًا، فبدأ النحو العربي وكأنه إعراب خالص⁽²⁾ وجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل، وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها، والحروف ونيابتها عن الحركات، ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابي، ثم اختلفوا في هذا الإعراب هل كان في كلام العرب أم لم يكن، ليصل إلى نتيجة، مفادها « أن العلامة الإعرابية لم تكن أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن، بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف لأن العلامة الإعرابية في كل من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب»⁽³⁾.

فتمام حسان وقف موقفا وسطا في معالجة هذه المسألة» إذ لم يعترض على إعطاء الحركة الإعرابية دورا في بيان المعاني النحوية، وإنما رفض أن يكون الاعتماد عليها بشكل كامل في أداء هذا الدور»⁽⁴⁾، حين يقول: «...الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية (...) ومن هنا كان الاتكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى ثم إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة إلى أن يبنوا نحوهم كله عليها عملا يتسم بالكثير من المبالغة وعدم التمحيص»⁽⁵⁾، وقدّم لذلك أدلة تثبت قصور العلامة الإعرابية، التي كان منها ما يأتي:

(1) محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث، ص 287.

(2) إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، ص 164.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 205.

(4) عبد الكريم مجاهد، دراسات في اللغة والنحو، ص 126.

(5) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 231. ص 232.

1 - أن هناك الإعراب بالحذف والإعراب المقدر للتعذر أو للثقل أو لاشتغال المحل الإعرابي للمبنيات، و المحل الإعرابي للجمل، وكل هذه الإعرابات لا تتم بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة.

2 - أننا لو افترضنا أن كل الإعرابات تمت على أساس الحركة الظاهرة فلم يكن هناك إعراب تقديري ولا إعراب محلي، فإننا سنصادف صعوبة أخرى تنشأ على أن الحركة الواحدة تدل على أكثر من باب واحد، ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس⁽¹⁾.

فتحميل النحاة العلامة الإعرابية عبء معاني الجمل النحوية، وقولهم أن الحركة تدل على الباب، ثم فرعوا فقالوا إن الضمة تدل على الإسناد وإن الكسرة تدل على الإضافة، وإن الفتحة تدل على الفضلة، فيه تناقض برأي "تمام حسان"⁽²⁾؛ «وذلك أن الضمة إن دلت على الإسناد فإنها علامة على عدد من الأبواب؛ كالمبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر إن والتابع المرفوع، ولكل من هذه الأبواب معنى وظيفي يختلف عن معاني الأبواب الأخرى، ولو كانت الضمة وحيد في الدلالة على احد هذه الأبواب لما صح لها أن تدل في نفس الوقت على الأبواب الأخرى؛ لأن العلامة الواحدة لا تدل على أكثر من معنى واحد، ومثل ذلك يقال عن الفتحة (...) ومن هنا كان لا بد أن يكون للعلامة الإعرابية ضمائم أخرى تتعاون معها على تحديد معنى الباب النحوي الخاص»⁽³⁾، ومن هذه الضمائم التي سنذكرها لاحقاً: الرتبة والأداة والبنية الصرفية وغيرها من القرائن.

فتمام حسان يرى أن الاعتماد على قرينة واحدة لا يمثل واقع اللغة ولا يصفها وصفاً دقيقاً، بل يجب أن تتضافر القرائن من أجل غاية كبرى متمثلة في كشف اللبس عن المعنى ولذا نجده يقول: «ولا أكاد أملّ ترديد القول: إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم تضافر القرائن وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية...»⁽⁴⁾؛ أي الكشف عن المعنى لا يكون بقرينة واحدة بل يجب أن تجتمع القرائن وتتعاون لكشفه.

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص164.

(2) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 279.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207.

فتمام حسان فهم الإعراب على أنه الوظائف النحوية، ففي رأيه أن الكشف عن العلاقات السياقية هو غاية الإعراب بمعنى التعليق عند "الجرجاني"، فالإعراب من خلال تصوره هو « فرع المعنى الوظيفي»⁽¹⁾، فإذا اتضح المعنى الوظيفي أمكن إعراب الجملة دون الحاجة إلى المعجم أو المقام، وذلك بأن وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية "التعليق"، فنستطيع انطلاقاً من هذه الرؤية أن نعرب جملاً هرائية مصوغة على شرائط التراكيب العربية في الحروف وقوانين الأصوات والمباني الصرفية والعلاقات النحوية على غرار البيت الهرائي التالي الذي جاء به "تمام حسان" على صيغ العربية فقام بإعرابه:

قاص التجين شيحالة بتريسه الـ فإخي فلم يَسْتَفِّ بِطَاسِيَةِ الْيَرَنْ⁽²⁾ فقد
عرض هذه القضية في كتابه "مناهج البحث في اللغة"، وفي كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، وهذا لأن الإعراب في نظره فرع المعنى الوظيفي لا المعنى المعجمي ولا المعنى الدلالي. فيكون موقفه معتدلاً بإزالته لشبهة الأفكار المتطرفة التي جعلت من العلامة أكبر مفسر للمعنى أو التي ألغت وظيفتها وعدتها مجرد حركات جئ بها للانسجام الصوتي⁽³⁾.

فكما تبين معنا، على غرار الإعراب قامت فكرة العامل التي رأى فيها النحاة قمة نظريتهم، نجد "تمام حسان" يعدها أكبر خدعة جارت على ذكاء النحاة العرب على مرّ العصور، وبما أن نظريته هذه جاءت من فكرته الجديدة وهي تضافر القرائن، التي ملخصها أن المعنى النحوي لا يستبين بقريئة واحدة مهما كان خطرهما، وإنما تتعاون القرائن المختلفة على بيان المعنى، فليس الفاعل فاعلاً؛ لأنه مرفوع فقط؛ وإنما هو كذلك لأنه:

1. اسم ← قريئة البنية.
2. مرفوع ← قريئة الإعراب.
3. تقدّمه فعل ← قريئة الرتبة.
4. مبني للمعلوم ← قريئة البنية⁽⁴⁾.

(1) ينظر: مناهج البحث في اللغة العربية، ص 227.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 182، 183.

(3) ينظر: دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، ص 270.

(4) ينظر: تمام حسان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، ص 164.

ومن خلال حديثه عن قصور العلامة الإعرابية في الفصل في المعنى، رفض فكرة العامل النحوي إذ يرى أنه يمكن الاستغناء عنه بالقرائن المقالية، فالعامل في نظره قاصر على تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها، في مقابل فكرة القرائن التي توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها، ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام، فالقرائن عنده كلها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى، فتتضافر لتدل على المعنى النحوي وتنتجه⁽¹⁾.

فرفض "تمام حسان" بذلك العامل رفضاً قاطعاً؛ لأنه يرى بأن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، وليكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، تلك الطرق التي تنتج كل منها إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة دون ما حاجة إلى العامل، وهو يرى بأن الفاعل مرفوع لأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي، وأنه كان من الممكن أن يأتي الفاعل منصوباً، والمفعول مرفوعاً، لو أن العرف جرى على ذلك⁽²⁾.

وقد بلغ رفضه لنظرية العامل إلى أن عدّه خرافة، وفي اعتقاده أن فهم التعليق الذي بنى عليه نظريته كافية للقضاء على خرافة العامل، و الغريب أنه يقرن هذا الرأي بعبء القاهر في قوله: « وفي رأيي - كما في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال - أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجه كاف وحده للقضاء على خرافة العامل »⁽³⁾، ومعنى هذا أن "الجرجاني" يعد العامل خرافة وهذا بجانب للصواب، لأن الجرجاني قد اعتمد عليه في بناء نظريته⁽⁴⁾ عندما يقول: «ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكُرٍ، أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم، ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكّر في معنى "فعل" من غير أن يريد إعماله في "اسم"، ولا أن يتفكر في معنى "اسم" من غير أن يريد إعمال

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 231، 232.

(2) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 53.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 189.

(4) ينظر: خالد عبد الكريم بسندي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، <http://www.almaktaba.net/vp> ، يوم: 2010/4/6، الساعة: 14:33.

"فعل" فيه، وجعله فاعلاً أو مفعولاً أو يريد فيه حكماً سوى ذلك من الأحكام ، مثل أن يريد جعله مبتدأً أو خبراً أو صفة، أو حالاً أو ما شاكل ذلك»⁽¹⁾.

أما سبب رفض "تمام حسن" فكرة العمل النحوي يرجع إلى كون المنهج اللغوي الحديث يقوم على أساس ملاحظة اللغة المدروسة نفسها، ولا يقر بتدخل المنطق الأرسطي أو الفلسفة في دراسة اللغة، فيرى "حسن" أن عالم اللغة الوصفي عليه أن يقصر نشاطه على الملاحظة والوصف والتسجيل وأن العامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدّى إليها النظر السطحي، و الخضوع لتقليد السلف⁽²⁾.

كانت هذه محاولة "تمام حسن" في نقد نظرية العامل وما تعلق بها من قضية الإعراب، التي حاول أن يقرأ من خلالها التراث بمنظار وصفي لساني، فقدم البديل لما رفضه و إن كان بديله ونقده لنظرية العامل لم ترق لبعضهم، رغم أنها ليست نظرة جديدة بل استلهمها من التراث، فصاغ من خلالها نظريته الجديدة التي حازت على اهتمام العديد من الباحثين، فسنحاول معرفة فلسفتها وقوامها فيما سيأتي، وان كنا قد وضحنا بعضها في الفقرات السابقة.

3- فكرة تضافر القرائن عند تمام حسن:

3-1- تعريف القرينة:

أ. لغة:

جاء في لسان العرب: «قرنت الشيء بالشيء إذا وصلتته. قرن الشيء بالشيء وقرنه إليه يقرنه قرناً، شده إليه. قارن الشيء الشيء مقارنة وقرانا، اقترن به و صاحبه و اقترن به و صاحبه، و اقترن الشيء بغيره و قارنته قرانا: صاحبتة»⁽³⁾.

ويقول الزمخشري: «وهم أقرانهم وهو قرينة في العلم والتجارة وغيرها»⁽⁴⁾، و يقصد هنا بالقرينة ربط في المهنة والفكر.

وعند الثعالبي هي أحد معاني الحبل في قوله: « لا يقال للحبل قَرَنَ إلا أن يقرن فيه بعيران»⁽¹⁾.

(1) دلائل الإعجاز، ص 298.

(2) ينظر: خالد عبد الكريم بسندي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، ص 6.

(3) ابن منظور، لسان العرب. ط: 1. بيروت: عالم الكتب، 1997، مادة قرن، ج 5/ ص 246.

(4) أساس البلاغة، مراجعة: إبراهيم قلّاتي. ط: بلا. الجزائر: دار الهدى، ص 538.

فالمعنى اللغوي للكلمة مأخوذ من قرن الذي يرد بمعان كثيرة منها: الوصل، والجمع والشد والربط والمصاحبة والتلازم والالتقاء والروابط⁽²⁾. «فقرين الشيء مرتبط به، ولذا يطلق على صاحبك الذي يقارنك القرين، لما يربط بين صاحبين من أوامر ودّ ومحبة»⁽³⁾، أي أن القرينة هي الشيء الذي يربط بين شيئين، فيجعلهما متلازمين لبعضهما البعض، وجاء في المعنى نفسه قوله تعالى: (أَأَلَّا تَرَ أَن رَّوَّاهُ مَعَ الْمَلَائِكَةِ مُؤْتَرِينَ)⁽⁴⁾.

ب. اصطلاحاً:

فالمقصود بها الأمر الدال على الشيء من غير استعمال فيه⁽⁵⁾، وقيل: « أمر يشير إلى المطلوب، والقرينة إما حالية أو معنوية أو لفظية نحو، ضرب موسى عيسى، وضرب من في الدار من على السطح، فإن الإعراب والقرينة منتف فيه، بخلاف ضربت موسى حبل، وأكل موسى الكمثرى، فإن في الأول قرينة لفظية، وفي الثاني قرينة حالية»⁽⁶⁾ فالمعنى الاصطلاحي يدور حول مدى ارتباط الكلمات بعضها ببعض سواء أكان ذلك داخل الجملة أم كان داخل السياق⁽⁷⁾.

3 2 - تضافر القرائن:

مبدأ تضافر القرائن أهم مبدأ يقوم عليه نموذج "تمام حسان"، وهي عنده « ظاهرة ترجع في أساسها إلى أنه لا يمكن لظاهرة واحدة أن تدل بمفردها على معنى بعينه»⁽⁸⁾، وهو بذلك - كما رأينا- ينفي أن يكون بإمكان العلامة الإعرابية جلو المعنى وحدها، إذ يؤكد أن ذلك يتم بتضافر عدد من القرائن، سواء أكانت لفظية أم معنوية؛ فمثلا جملة " قام محمد ليصلي " ، سيتم إعرابها بتضافر مجموعة من القرائن، ليكون محمد فاعلا:

- بقرينة الإسناد (قرينة معنوية).

- وبقرينة البنية (لأنه اسم وليس فعلا ولا حرفا ، وهذه قرينة لفظية).

- وبقرينة العلامة الإعرابية (لأنه مرفوع، و القرينة لفظية).

(1) فقه اللغة وسر العربية. ط:2. بيروت: دار المعرفة، 2007، ص 51.
(2) ينظر: خالد بن عبد الكريم بسندي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، ص 1.
(3) كوليزاركاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 19.
(4) سورة الزخرف، آية 53.
(5) فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص 59.
(6) الشريف الجرجاني، التعريفات. ط:بلا. بيروت: دار الكتب العلمية، 1995، باب القاف، ص 174.
(7) ينظر: خالد بن عبد الكريم بسندي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي. www. almaktaba.com، ص 8
(8) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 193

- وبقرينة التضام (لأن كل فعل يستلزم فاعلا، والقريضة لفظية).

-وبقرينة الرتبة (لأنه متأخر عن الفعل، و القريضة لفظية).⁽¹⁾

وتعتبر نظرية تضافر القرائن لبّ التفكير النحوي عند "تمام حسن" ،وهو يعتبرها بديلا عن نظرية العامل القديمة التي ،عقدت الدراسات النحوية من قولٍ بالحذف والتقدير والتأويل والتعليل، وبهذا يعتبر "تمام حسن" نظرية تضافر القرائن هي النظرية الخالصة من كل مقولة لا تعتبر لغوية، والمعنى النحوي مرتبط ارتباطا وثيقا بهذه النظرية ،وإن سقطت قريضة من هذه القرائن حلّ غيرها من القرائن محلها ؛ولذلك سمّاها نظرية تضافر القرائن⁽²⁾. لأن القرائن متصلة ببعضها بعضا كل قريضة تستدعي الأخرى.

3-4- تصنيف القرائن عند تمام حسن:

لقد فصلّ "تمام حسن" القول في القرائن في كتابه القيم "اللغة العربية معناها ومبناها" فصنّفها إلى لفظية ومعنوية، وشرحها وبيّن دور كل قريضة في الجملة ، وهذا تبيين له

أولاً: القرائن المعنوية: القرائن في نموذج "تمام حسن" خمس قرائن وهي: قريضة الإسناد، وقريضة التخصيص، وقريضة النسبة، وقريضة التبعية، وقريضة المخالفة. ولكل واحدة من هذه القرائن صورة خاصة بها⁽³⁾.

1. الإسناد: قريضة الإسناد من القرائن المعنوية التي يصعب أحيانا فهمها، فهي « علاقة المبتدأ بالخبر والفعل بفاعله، والفعل بنائب فاعله والوصف المعتمد بفاعله، أو نائب فاعله، و بعض الخوالب بضمائنها »⁽⁴⁾

كما يعد الإسناد الرابط المعنوي الذي يقيم العلاقة بين المبتدأ وما يليه، وبه يكشف عما نسب إليه من حدث قام به، أو وصف نسب إليه⁽⁵⁾، فالإسناد إذا علاقة ارتباط بين طرفين،

(1) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن 20، ص 319.

(2) ينظر: محمد صلاح الدين مصطفى بكر، الوصفية في الدراسات العربية القديمة والحديثة.

(3) ينظر: تمام حسن، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص 159

(4) تمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 194.

(5) ينظر: محمد عيد، أصول النحو في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، ص 171.

يكون أحدهما مسند والآخر مسند إليه، فنجد فعل وفاعل في الجملة الفعلية، مبتدأ وخبر في الجملة الاسمية.

وقد تنبه النحاة ولا سيما "سيبويه" إلى قرينة الإسناد، وجعل له باباً أسماه "باب المسند والمسند إليه"، وقال: « وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، هو قولك: عبد الله أخوك وهذا أخوك »⁽¹⁾، فالجملة من من خلال قوله لا تستطيع الاستغناء عنهما أي المسند و المسند إليه، وهذا ما قصده الجرجاني وأكد عليه عندما يقول: « ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه »⁽²⁾.

وقد أولى "تمام حسّان" هذه القرينة اهتماماً كبيراً لقوله: «وما اهتم به اهتماماً كبيراً فهو التأكيد على علاقة الإسناد باعتبارها قرينة معنوية لتمييز المسند إليه من المسند في الجملة، في ظل ظاهرة كبرى تحكم استخدام القرائن جميعاً هي ظاهرة "تضافر القرائن"»⁽³⁾.

فالإسناد علاقة مهمة في الجملة العربية، وهو محور كل العلاقات، فالعلاقة بين طرفي الإسناد علاقة وثيقة لا تحتاج إلى وساطة، فيكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين مسند إليه ومسند دون الحاجة إلى التصريح بهذه العلاقة نطقاً أو كتابة.

2. **التخصيص:** يعرف بأنه علاقة نحوية عامة تربط بين المعنى الإسنادي المستفاد من المسند وبين طائفة من المنصوبات، وتشمل المفعولات الخمسة والحال والمستثنى و التمييز⁽⁴⁾، ويتعبّر آخر هي «علاقة سياقية كبرى، وإن شئت فقل، قرينة معنوية كبرى كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها»⁽⁵⁾، وكلها متعلقة بالمنصوبات، ذكرها تمام حسّان على النحو التالي:

القرينة المعنوية	المعنى الذي تدل عليه
------------------	----------------------

(1) الكتاب، ج1/ ص 23

(2) دلائل الإعجاز، ص 16.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 193.

(4) ينظر: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 147

(5) تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 194.

المفعول به	1. التعديّة.
تشمل المفعول لأجله والمضارع بعد اللام، غاية العلة وغائية المدى وكى والفاء و لن و إذن... الخ	2. الغائية.
المفعول معه والمضارع بعد الواو	3. المعية
المفعول فيه	4. الظرفية
المفعول المطلق	5. التحديد والتوكيد
الحال	6. الملايسة
التمييز	7. التفسير
الاستثناء	8. الإخراج
الاختصاص وبعض المعاني الأخرى ⁽¹⁾	9. المخالفة

3. النسبة: وهي قرينة معنوية كبرى كالتخصيص، « وتعني إضافة شيء إلى شيء آخر وربط به، ومن أجل ذلك كان بها حاجة دائما إلى طرفين منسوب ومنسوب إليه »⁽²⁾ ومعنى النسبة غير معنى التخصيص « لأن معنى التخصيص تضيق ومعنى النسبة إحاق »⁽³⁾. أمّا المعاني التي تدخل « تحت عنوان النسبة وتتخذ قرائن في التحليل والإعراب وفي فهم النص بصورة عامة هي ما نسميه معاني حروف الجر ومعها معنى الإضافة »⁽⁴⁾.

4. التبعية: وهي « قرينة ذهنية أو معنوية عامة يندرج تحتها أربع قرائن هي النعت والعطف والتوكيد والإبدال »⁽⁵⁾؛ فقوم هذه القرينة الربط بين عنصرين من عناصر الجملة فتجعلهما يقفان على نفس المستوى إزاء نواة الجملة، والمقصود بالنواة العنصر الفعلي في الجملة (الفعل أو الوصف أو المصدر المضاف أو المتعدي)⁽⁶⁾

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 173.

(3) تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 201.

(4) المرجع نفسه.

(5) المرجع نفسه، ص 204

(6) ينظر: تمام حسّان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص 160.

ويرى "تمام حسان" أن قرائن التبعية تتضافر معها قرائن أخرى لفظية، أشهرها قرينة المطابقة، وقرينة الرتبة، و العلامة الإعرابية⁽¹⁾؛ فمثلا حتى نقول إن هذه الكلمة تابع والأخرى متبوع يجب أن يتطابقا في التذكير والتأنيث، وفي الأفراد والتثنية والجمع، وكذا في الحركة الإعرابية أما قرينة الرتبة فتبين التابع من المتبوع ونحن نعلم أن التابع متأخر عن المتبوع دائما.

5. **المخالفة:** يقصد بالمخالفة بحسب قول "تمام حسان" هي: «مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية بجعلها قرائن معنوية على الإعرابات المختلفة»⁽²⁾، ويؤكد "تمام حسان" على أنها قرينة معنوية فقط، حتى يخرج المخالفة بين المبنى و المبنى ليكون في المعنى فحسب، ووظيفة المخالفة عنده تكمن في تفسير لما يرد من تعدد الحركات ينتج عنها تعدد في المعاني والوظائف النحوية فمثلا في الجملة الآتية:

نحن العربُ نكرم الضيف ونغيث الملهوف

نحن العربَ نكرم الضيف ونغيث الملهوف .

فالعرب في الجملة الأولى خبر وما بعدها مستأنف، و العرب في الجملة الثانية مختص وما بعدها خبر، فاختلفت الجملتان في المبنى لاختلافهما في المعنى، وهنا تبرز قرينة المخالفة (3)

ثانيا: القرائن اللفظية:

تعرف بأنها الصور اللفظية المنطوقة أو المكتوبة على مستوى كل جزء من الأجزاء التحليلية للتعبير الكلامي ككل⁽⁴⁾؛ معنى هذا أن القرائن اللفظية هي ما يظهر أثناء النطق أو الكتابة، فهي قرائن تمس المبنى ، لتكون بمثابة معالم الطريق التي تقود المرء إلى المكان الذي يقصده ،فلولا القرينة اللفظية لما اتّضح المعنى.

لذلك يرى "تمام حسان" أن الوظائف التي تؤديها القرائن اللفظية هي السبك-Cohesion، والوظائف التي تؤديها القرائن المعنوية هي الملاءمة Coherence، وإذا اضطرب السبك (التركيب اللغوي) لم يكن له كفاءة إعلامية، ولهذا فرّق بين جملة (جاء الجندي على

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 204.

(2) المرجع نفسه ، ص 200.

(3) ينظر: المرجع نفسه.

(4) كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 92.

أهبة الاستعداد) والجملة ذاتها بعد انفراط عقد سبكها (على جاء أهبة الجندي الاستعداد)، لأن النظام النحوي يتمثل في عدد من القرائن الدالة على معاني النحو ومن القرائن اللفظية قرينة التضام، وهي تشتمل على مفاهيم الافتقار والاختصاص والتنافي، ثم قرينة الرتبة والربط. فالجملة الثانية خلت من السبك، لأنها خالفت النظام النحوي من سياق النص أو من سياق الموقف، فإذا لم تقم هذه القرينة لم تكن هناك كفاءة إعلامية⁽¹⁾

والقرائن اللفظية في جملتها مستمدة من مبان صوتية و صرفية، إذ إن النحو نظام من المعاني والعلاقات التي لا تجد تعبيراً شكلياً عنها إلا فيما يقدم الصرف لها من المباني والقرائن اللفظية⁽²⁾. والصرف بدوره يعتمد على ما يقدم النظام الصوتي للغة من وحدات.

والقرائن اللفظية كما ذكرها "تمام حسان" هي: العلامة الإعرابية، والرتبة، والمطابقة والصيغة والربط والتضام والأداة والنغمة⁽³⁾

1. **الرتبة:** وتعني « ملاحظة موقع الكلمة من التركيب الكلامي، فالكلمات تأخذ مواضع خاصة بها في الجملة، وترتبط بعضها ببعض على أساس موقعها المثبت في الجملة »⁽⁴⁾، فهي من قرائن ربط المبنى بالمبنى وهي نوعان: محفوظة لا تعرف تقديماً ولا تأخيراً، كما في الصلة والموصول والنعته والمنعوت، والجار والمجرور والعطف والمعطوف، والمضاف والمضاف إليه. ورتبة غير محفوظة التي تكون محكومة بقواعد التقديم والتأخير، التي أرسى دعائمها النحاة والبلاغيون⁽⁵⁾

2- **الصيغة:** وهي قرينة يقدمها الصرف إلى النحو، وتبدو قيمتها في الكشف عن المعنى عندما يكون الباب النحوي مشروطاً بشروط بنائية خاصة، كاشتراط الجمود للتمييز والمصدرية، ومع اتحاد المادة الاشتقاقية للمفعول المطلق ومع اختلافها للمفعول لأجله⁽⁶⁾.

(1) أحمد علم الدين الجندي، من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تيسير النحو العربي، كتاب تذكاري: تمام حسان رائدا لغويا، إعداد، حسن عارف، ص44، 45.

(2) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 135.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 205.

(4) كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 98.

(5) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج درس النحو في العالم العربي في القرن 20، ص 318.

(6) ينظر: تمام حسان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص 161.

3-المطابقة: مسرحها الصيغ الصرفية والضمائر، وتكون في العلامة الإعرابية، والشخص، والعدد، والنوع، والتعيين والمطابقة، فهذه المجالات الخمسة تقوى الصلة بين المتطابقين، وبدونها تصبح الكلمات المتراسة منعزلا بعضها عن بعض و المعنى عسير المنال⁽¹⁾. فهناك تراكيب لغوية يجب أن يكون بينها تطابق كالنعت و المنعوت الذي يكون التطابق فيها ظاهرا وجليا.

4-الربط: ويتم بطريقتين:

أ - بالمطابقة في الشخص، أو في العدد، أو في النوع أو في التعيين.

ب- بغير المطابقة: ومن صورها: الربط بالضمير نحو قولنا: قابلت الرجل الذي كلمتك عنه، وكذا الربط بإعادة اللفظ⁽²⁾، الذي يسمى الإحالة التي تعود على لفظ سابق يجعل من اللاحق متعلق بالسابق.

5-التضام: وهي قرينة تمثل الصلات الخاصة التي تربط بين بعض الأبواب النحوية و بعضها الآخر ، قسمها تمام حسان إلى ثلاثة أنواع هي : التلازم والتنافي والتوارد.⁽³⁾ فقصد بالتلازم العلاقة الثابتة على نسق معين بين المركبات كالعلاقة بين الصلة والموصول، و النعت والمنعوت، و المضاف و المضاف إليه ، وهكذا ، وكل حالة من هذه الحالات تتمثل في تلازم طرفين أطلق النحاة عليهما لفظ "المتلازمين" يسميهما "تمام حسان" الضميمة ، و لقد ترتب على فهم النحاة للمتلازمين أفكار منهجية متعددة لتناول المفاهيم النحوية ، فمن هذه الأفكار فكرة "الحذف" ، إذ لا ينسب الحذف إلا لضميمة، فإذا ذكر أحد ركني الجملة دون الآخر فالذي لم يرد ذكره محذوف .

أما الفكرة الثانية فهي فكرة الفصل، إذ من حق المتلازمين أن يتجاورا في نطاق الضميمة. و الفكرة الثالثة هي استتار الضمير الذي لم يظهر في حالة إسناد الفعل، أما الفكرة الرابعة المرتبطة بالتلازم هو مفهوم الرتبة ، فلا نجد متلازمين إلا بينهما رتبة محفوظة و إما غير محفوظة ، وهذه الرتبة غير المحفوظة تحفظ عند خوف اللبس ، مثلا بين الفعل و الفاعل ، بين التابع و المتبوع ... إلخ⁽⁴⁾

(1) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 211، 212.

(2) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج البحث اللغوي في العالم العربي، في ق 20، ص 318.

(3) تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، ص 61.

(4) ينظر : تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، ص 62، 63.

أما التنافي: فهو أن ترفض كلمة التضام مع كلمة أخرى، حيث يرتبط هذا التنافي بفكرة أساسية يطلق عليها السبك؛ أي حسن توالي عناصر الجملة⁽¹⁾، ومن الأمثلة على ذلك أن الضمير لا يضاف، كما أن حرف الجر لا يدخل على الفعل.

أما التوارد: فيعني دخول الكلمة في التركيب محكومة بقيود معينة يحددها الاستعمال، ويزيد تمام حسن جلاء حين يذكر أن علاقات التوارد تشبه قيود الانتقاء التي أشار إليها تشومسكي⁽²⁾. ومعنى هذا أن الكلمة الأولى تختار ما يناسبها ويطابقها في الصيغة من الكلمات ليشكل مع بعض نسقا منسجما و متكاملًا يؤدي وظيفة معينة.

6-الأداة: تعد الأداة من القرائن اللفظية المهمة في الاستعمال، وهي من المبيّنات التي تظهر عليها العلامة الإعرابية، ومن ثم أصبحت كلها ذات رتبة شأنها في ذلك شأن المبيّنات الأخرى، التي تغنيها الرتبة على الاستغناء عن الإعراب⁽³⁾. والأداة إن دخلت على الجملة تصبح قرينة لها، وكثيرة هي الجمل التي تتقدمها الأداة: كجملة النفي أو الاستفهام أو الأمر⁽⁴⁾؛ فالأداة في مثل هذه الجمل تبين المعنى المراد؛ فقولك: مرض الطفل، هذه جملة مثبتة لعدم وجود أي أداة، أما إذا أدخلت همزة الاستفهام فتكون: أمرض الطفل؟ تتحول الجملة من خبرية إلى إنشائية استفهامية، وهذا بواسطة الأداة.

7-التنغيم: تظهر هذه القرينة في الكلام المنطوق؛ بحيث «يقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة غير أن التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة»⁽⁵⁾، فالتنغيم "قيمة صوتية تعتمد على سبل متكاتفة كالطول و النبر و السكت و الإسراع و العلو و الانخفاض مفصحا عن دلالات نحوية تتحدد به"⁽⁶⁾ فقد تحذف أداة الاستفهام فتحمل النغمة عبء هذا المعنى؛ فمثلا عندما يسأل أحدهم متعجبا: «وَلَمْ يَغْضَبْ!؟» وهو يعني: «أَوَ لَمْ يَغْضَبْ!؟» فيحذف الهمزة ويعتمد على النغمة لأداء المعنى⁽⁷⁾ فهناك تراكيب لغوية

(1) ينظر المرجع نفسه، ص 64.

(2) ينظر: تمام حسن، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص 162.

(3) تمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 224.

(4) تمام حسن، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص 163.

(5) تمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 226.

(6) أحمد كشك، اللغة و الكلام (أبحاث في التداخل و التقريب). ط: بلا. القاهرة: دار غريب، 2003، ص 44.

(7) تمام حسن، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص

بدون أداة توجيهها، إلا أن طريقة نطقها تبين الحالة التي هو عليها المتكلم، و توضح المعنى الذي يقصده .

ومما يجب ذكره أن "تمام حسنّان" يعتمد على هذه القرائن (المعنوية واللفظية)، التي تمثل ظاهر النص في بيان المعاني الوظيفية دون اللجوء إلى التقدير، وهو ما يمثل روح المنهج الوصفي الوظيفي وبهذا المبدأ حاول أن يهدم نظرية العامل التي تعتدّ عماد النظرية النحوية العربية.

3-5- مقومات وأسس نظرية تضافر القرائن عند تمام حسنّان:

جاءت فكرة تضافر القرائن" كما أرادها "تمام حسنّان" لإيضاح المعنى الواحد المتمثل أساسا في تفكيك بنية الإسناد، وبيان علاقات الكلمات فيه كمهمة من مهمات الإعراب كما هو معروف في النحو العربي، وفكرة تمام حسنّان تتعدى مجرد الاهتمام بالعامل، ومدى أثره في تحديد العلامات الإعرابية لمباني مكونات الإسناد إلى التعامل مع مجموعة من المعطيات الأخرى، من قرائن معنوية وقرائن لفظية⁽¹⁾.

وقد بنى فكرته هذه على أن « كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يُعنى أولا وأخيرا بالإجابة عن كيف تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدّى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن (لماذا) تتم هذه الظاهرة أو تلك لم يعد هذا منهجا علميا بل مفرد من وصفه بالحدس والتخمين»⁽²⁾، والسؤال (لماذا) يبحث عن العلة وهذا الذي رفضه تمام حسنّان، وفي سبيل هذه الفكرة عرض تمام حسنّان لنص لا معنى لكلماته، ولكنها مصوغة على شروط اللغة العربية كما سبق وأن اشرنا إلى هذا النص وهو « حنكف المستعص بسقachte في الكمظ فعنذ الثراث تعنيذا خسيلا، فلما اصطقف التران، وتحنكف شقلة المستعص بحشله فانحكر سُحيلا حتى خرب»⁽³⁾. فتجده يعرب: حنكف فعل ماض، والمستعص فاعل، وبسقachte جار ومجرور متعلق بحنكف إلى أن يتم الإعراب الصحيح، وفي رأيه يتم إعراب هذه الكلمات التي لا معنى لها في المعجم لأنها تحمل في طيّها معنى وظيفياً⁽⁴⁾. لكن هل المقصد من دراسة النحو هو الوصول إلى الوظيفة أم الوصول إلى

(1) ينظر: خالد بن عبد الكريم بسندي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، ص 2.

(2) تمام حسنّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 45.

(3) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 227.

(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

المعنى ، كما أننا نرى أن إعراب "تمام حسان" لهذه الكلمات لا يؤدي أي غرض في فهم اللغة و طبيعتها .

فقد توصل "تمام حسان" إلى هذه النتيجة لفهمه لطبيعة التعليق الذي جاء به "عبد القاهر الجرجاني" الذي يقصد به « إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية»⁽¹⁾، وفهمه لعبارة النحاة: «الإعراب فرع المعنى»⁽²⁾. وكما عرفنا أن المعنى المقصود هنا هو المعنى الوظيفي أي ما يمثل الأبواب النحوية، ليصل إلى أن « وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق »⁽³⁾، ومن خلال هذا الفهم بنى نموذج الغوي القائم على مجموعة من القرائن .

ولقد استنكر بعض الباحثين هذا الفهم الذي فهمه "تمام حسان" من التعليق، ورأوا أنه فهم متعثر للتعليق، خاصة لما أبعد المعنى المعجمي عند إعرابه للكلمات الهرائية التي لامت إلى العربية بصلة باحثاً عن الوظيفة التي تشغلها كل كلمة، وتناسى أن التعليق لا يدرك إلا بمعرفة المعاني المعجمية للألفاظ المكوّنة للجملة، وهو بهذا يضيف على اللغة طابع الجمود⁽⁴⁾ ، الذي يغرس في دارس العربية روح الاستهزاء بقواعد العربية ، فيبعده عن لغته بدلاً من تقريبه منها ، لأن غاية المتكلم من تتبع الحركة الإعرابية و معرفة الفعل من الاسم هو جعل كلامه متعلق بفضه من بعض حتى يفهم و يصل إلى السامع متناغماً لا لحن فيه، فليس غايته معرفة الوظيفة التي تشغلها الكلمة بحد ذاتها ، لأنها تعتبر عندنا وسيلة وليست غاية.

والى جانب رفضهم لهذه النظرة نجد أنهم يرفضون أيضاً نسبها إلى "الجرجاني"، ذلك أن "تمام حسان" دائماً يربط كلامه بكلام "الجرجاني"، وهذا الذي استنكره "أحمد سليمان ياقوت" بقوله: « هل كان "عبد القاهر" ينظر إلى تعليق الكلام بفضه ببعض دون النظر إلى المعاني المعجمية، وما يترتب عليها من معان بلاغية؟ هل كان "عبد القاهر" ينظر إلى النحو نظرة جافة جامدة لا يعرف إلا إسناد الفعل إلى فاعله، أو الخبر إلى

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 188 .

(2) خديجة محمد الصافي، أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية وتوجيهها في السياق، ص 16.

(3) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 182.

(4) ينظر: خديجة محمد الصافي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

مبتدئه...»⁽¹⁾، و المؤكد أن "عبد القاهر" لم يقصد ما فهمه "تمام حسان" من التعليق ، ولو كان "عبد القاهر" حيًا لردّ عليه بقوله: « واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها بعض، ويبنى بعضها على بعض، و تجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس،و إذا كان كذلك فبنا أن تنظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحد منها بسبب من صاحبها، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل، أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرًا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأول ، أو تأكيدًا له، أو بدلا منه...»⁽²⁾.

رغم هذا تبقى حقيقة متفق عليها ،هي أن التعليق الذي جاء به "الجرجاني" يعتبر من المبادئ الأساسية التي قام عليها نموذج "تمام حسان" باعتباره الفكرة المركزية في النحو العربي،و أنه يمثل القرينة الأم من بين قرائن النحو العربي، فهو الإطار الضروري للتحليل النحوي أو كما يسميه النحاة: الإعراب⁽³⁾.

فلقد عالج "تمام حسان" قضايا اللغة انطلاقا من هذه الفكرة ، التي استلهمها من الجرجاني، ومقتفيا أثر أستاذه(فيرث)الذي أقام نظريته على فكرة السياق، على الرغم من أن هذه الفكرة قد عالجها علماء اللغة قديما من خلال إدراكهم أثر السياق في فهم الحدث اللغوي، إلا أن(فيرث) قد توسع في معالجتها بحيث كونت نظرية لغوية متكاملة، وأصبحت أساس المدرسة اللغوية الاجتماعية، فقد عالج هذا العالم جميع الظروف اللغوية لتحديد المعنى، ومن ثم حاول إثبات صدق المقولة بأن"المعنى وظيفته السياق"،واستطاع تلميذه تمام حسان بذكائه اللغوي أن يربط بين هذه النظرية(نظرية السياق) عند(فيرث) والتعليق النحوي عند "عبد القاهر الجرجاني"،فيما يسمى بسياق(الحال) والسياق اللغوي(المقال). وانتهى هذا التأثير عنده بالمنهج الوصفي الوظيفي، الذي تبناه، وبنى عليه فكرة القرائن بعد قراءته "عبد القاهر الجرجاني" وفكرة التعليق النحوي عنده، وجعلها محور كتبه ومقالاته

(1) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم. ط:بلا. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص 81.

(2) دلائل الإعجاز، ص 58.
(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 182، 189.

ودراسات اللغوية، محاولاً - بناء عليها - تفسير العلاقات النحوية التي تعتمد على القرائن المعنوية واللفظية لتوضح المبنى النحوي⁽¹⁾

3-6- أصالة نظرية تضافر القرائن في التراث اللغوي العربي :

إن نموذج تمام حسان المتمركز على نظرية تضافر القرائن لم يأت من العدم، بل كان نتيجة قراءة واعية وفاحصة للتراث اللغوي، بالإضافة إلى ذكاء الرجل الذي استطاع أن يوظفه في مزجه بين التراث والحداثة، فكما قال عنه محمد حماسة عبد اللطيف: «التقط الخيط بمهارة بارعة وجذبه في رفق فانجذبت بقية الخيوط المتشابكة مع الخيط الدقيق الذي لم يحكم القدماء نسجه وأعاد نسجه من جديد فكانت نظرية القرائن النحوية»⁽²⁾، التي أخذ أسسها من التراث اللغوي الضخم، فجمع فيها ما لم يستطع الأولون جمعه، فنسجها نسجاً متقناً، وأخرجها في حلة جديدة و باسم جديد ذات بعد وصفي وظيفي

فلقد أشار نحائنا من قبل إلى القرائن النحوية واعتمدوا عليها في كثير من أحكامهم، إلا أنهم لا يجعلونها أساساً للتناول النحوي⁽³⁾، فاعتمادهم لها لم يكن لذاتها وإنما كانت لغاية ما، بحيث أننا نجد في تراثنا اللغوي الكثير من المصطلحات اللغوية التي يرددها علماء اللغة اليوم إلا أنها حبيسة الكبت إلى أن يأتي رجل ثاقب النظر ليحررها ويزيل عنها غبار السنين العابرة، مثل تمام حسان الذي قرأ التراث بمنظار معاصر، فوجد فيه نظرية لغوية تعادل أهميتها نظرية العامل، أو بالأصح نظرية بديلة لنظرية العامل، جذورها عربية مبثوثة في أقوال النحاة العابرة لتكون نظرية "تمام حسان" نظرية عربية خالصة.

فإذا أردنا التأسيس لمصطلح القرينة وجدنا أنه «لم يظهر عند النحويين المتقدمين مصطلحاً نحويًا، أو لغويًا بل أنهم اعتاضوا منها بمصطلحات قريبة أو مرادفة لمعناها المعجمي منها: مصطلح (الآية، الرابط، الدليل، الأمانة، الدلالة)»⁽⁴⁾، فحضر هذا المصطلح باللفظة صراحة أو بما يدل عليه.

(1) خالد عبد الكريم بسندي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، ص 6.

(2) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 283.

(3) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 284.

(4) كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 20.

"فسيويوه" استعمل مصطلح الآية عوضا عن القرينة وذلك في أثناء حديثه عن ظاهرة حذف المبتدأ اعتمادا على القرائن الحالية المصاحبة للكلام أو دلالة الخبر عليها⁽¹⁾، فقال: « إنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت، عبد الله وربّي، كأنك قلت ذلك عبد الله، أو هذا عبد الله »⁽²⁾، فكأنه يقصد بكلمة "آية قرينة حالية تدل على الشخص الذي انطبعت صورته في ذهنك فتربط عندها بين الصورة الذهنية للشخص والصورة الواقعية له فتكون هذه الآية أو القرينة سببا في التعرف عليه.

وصرّح الجاحظ(ت 255 هـ) بأهمية القرائن في توضيح معاني الكلام من خلال ذكر أنماط المعاني، التي منها معان مفردة واضحة ومعان مشتركة تقتضي التفسير، وللوصول إليها وضع مجموعة من القرائن من لفظية، وحالية، ومعنوية أدلة على المعاني⁽³⁾ وفي هذا يقول: «وجميع أصناف الدلالات على المعاني في لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء، لا تنقص ولا تزيد، أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد ثم الخط ثم الحال التي تسمى نصبه »⁽⁴⁾، وهناك من الباحثين من فسّر قول "الجاحظ" هذا بأن اللفظ هو قرينة لفظية في الجملة. والإشارة هي قرينة الحال التي تكون باليد، أو بالرأس، أو بالحاجب. والعقد هو قرينة الربط بين أجزاء الجملة وتكون بالأدوات وبالحروف، وبالضمائر. و الخط- الترقيم - هو قرينة العلامات الانفعالية ويعوض عنها لفظا بالتنعيم والنبر، وأخيرا قرينة الحالة التي اصطلح عليها بالنسبة وقصد بها حال الشخص وموقفه عند تلفظه الجملة⁽⁵⁾. وفي هذه القرائن يقول الجاحظ: « فكل واحد من هذه الأنواع صورة بائنة عن صورة صاحبها، وحلية مخالفة لحلية أختها، وهي التي تكشف لك عن أعيان المعاني في الجملة، ثم عن حقائقها في التفسير »⁽⁶⁾

وقد ورد مصطلح القرينة صراحة عند "ابن هشام"(ت 761 هـ) عند حديثه عن التقديم و التأخير والحذف، فذكره في موضع تأخر المفعول وجوبا في نحو « ضرب عيسى موسى لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر فلو وجدت قرينة معنوية نحو: "أرضعت

(1) ينظر: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 20.

(2) الكتاب، ج 2/ 130.

(3) ينظر كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 21.

(4) البيان والتبيين، ت: عبد السلام هارون. ط: بلا. بيروت: دار الجبر 1998، ج 1/ ص 76.

(5) ينظر: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 21.

(6) البيان والتبيين، ج 1/ ص 76

الكبرى الصغرى " و "أكل الكمثرى موسى " أو لفظية كقولك: "ضربت موسى سلمى" و"ضرب موسى العاقل عيسى" ، جاز تقديم المفعول على الفاعل و تأخيره عنه، لانتفاء اللبس في ذلك «⁽¹⁾، ففي هذه الأمثلة التي ضربها "ابن هشام" لا تظهر فيها العلامة الإعرابية قرينة أولى، فعلينا إذن أن نتمسك بقرينة أخرى وهي قرينة الرتبة لتحديد الدلالة قرينة لفظية، إلا إذا كانت هناك قرائن أخرى تبعد اللبس، كقرينة المطابقة في النوع في قوله ضربت موسى سلمى؛ ففي هذا المثال جاز تقديم المفعول على الفاعل لوجود ما يدل عليه وهي تاء التانيث التي تدل على أن الذي قام بالفعل هو سلمى و ليس موسى، أو قرينة معنوية تفهم من خلال السياق فنعرف من خلالها أن موسى هو أكل الكمثرى وليس العكس. وقد ذكر المصطلح-أيضا- في موضع آخر عند حديثه عن حذف العامل في المفعول المطلق فقال: «إن هناك مصادر سماعية كثر استعمالها ، ودلت القرائن على عاملها، كقولهم عند تذكر نعمة وشدة " حمدا وشكرا لا كفرا" و "صبرا لا جزعا" «⁽²⁾.

وتكرر المصطلح عند "السيوطي" فذكره صراحة عند حديثه عن تقدير المحذوف في قوله تعالى: (قالوا لو شاء ربنا لأنزل ملائكة) ⁽³⁾ يقول : « فإن المعنى لو شاء ربنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة بقرينة السياق »⁽⁴⁾، وذكر مصطلح القرائن اللفظية أيضا في حديثه عن البيت التالي:

ما جاد رأيا ولا أجدى محاولة إلا امرؤ لم يضع دنيا ولا دينا، يقول: « بل هو من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية ، والتقدير (أحد) واكتفى بقصده ودلالة النفي والاستثناء »⁽⁵⁾.

كما نجد "ابن جني" قد قدّم أساسا لفكرة القرائن؛ وذلك أنه بين أن الإعراب في بعض الحالات قد لا يكون فاصلا بين المعاني في نصه الذي نقلناه عنه من قبل عند حديثنا عن العلامة الإعرابية وهو : « فإن قلت: فقد تقول: ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعرابا

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف: بركات يوسف هبود، ط: بلا، بيروت: دار الفكر، 2007، ص 248.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط: 1. بيروت: المكتبة العصرية، 2003، 195/2 نقلا عن: خالد بن عبد الكريم البسندي، القرائن في التحليل اللغوي، ص 2.

(3) سورة فصلت، آية 14.

(4) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم. ط: بلا. بيروت: دار البحوث العلمية،

13/2 نقلا عن: خالد بن عبد الكريم البسندي، القرائن في التحليل اللغوي، ص 2.

(5) المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

فاصلا، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الأعراب «(1)، إلى آخر النص الذي ورد من قبل. فقد ذكر ابن جني في هذا النص بدائل الإعراب من القرائن الأخرى، حيث ذكر منها خمسا وهي:

1. قرينة الرتبة: في مثل ضرب يحي بشرى.
2. قرينة المناسبة المعجمية (الاختيار والتوارد): في مثل: أكل يحي كمترى.
3. قرينة المطابقة النوعية بين الفعل والفاعل: في مثل: ضربت هذا هذه، وكلم هذه هذا.
4. العلامة الإعرابية: ألف المثني وياؤه، وواو الجمع.
5. الحال (الموقف): في مثل ولدت هذه هذه، من حيث كانت حال الام من البنات معروفة غير منكورة.

و الذي قال به "ابن جني" قال به "ابن يعيش" (ت 643 هـ)، في الموضع نفسه و بالأمثلة نفسها عندما يقول: «... فإن قيل: فأنت تقول: ضرب هذا هذا، وأكرم عيسى موسى وتقدر في البيان على المرتبة، قيل هذا الشيء قادت إليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الإعراب فيهما: ولو ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير نحو ضرب عيسى زيداً فظهر الرفع في زيد عرفك أن عيسى مفعول ولم يظهر فيه الإعراب، وكذلك لو قيل: أكل الكمتري عيسى جاز تقديم المفعول لظهور المعنى لسبق خاطر إلى أن الكمتري مأكول وكذلك لو ثبتتهما أو نعتهما أو احدهما جاز التقديم و التأخير فتقول: ضرب الموسيان العيسيين، وضرب عيسى الكريم موسى، فحينئذ يجوز التقديم و التأخير في ذلك كله لظهور المعنى بالقرائن «(1). فابن يعيش يضع أمام النحوي وسائل أخرى للتحليل اللغوي عند غياب العلامة الإعرابية، لكن نجد أنه يشير إلى أن هذه الوسائل لا يعتمد عليهما إلا عند الضرورة، لاعتمادهم على قرينة واحدة وهي "العلامة الإعرابية"، وعندما تفقد هذه الأخيرة دورها يلجأ إلى قرينة أخرى تعمل على جلاء المراد وكشف اللبس.

(1) الخصائص، ج 1/ ص 35.

(1) شرح المفصل: ط: بلا. بيروت: عالم الكتب، ج 1/ ص 72

وقد أشار "ابن يعيش" في موضع آخر إلى القرائن اللفظية، عند حديثه عن المبتدأ والخبر فيقال: « اعلم أن المبتدأ و الخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعها ، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة فلا بد منهما، إلا أنه توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما ، فيحذف لدلالتهما عليه، لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به، ويكون مرادا حكما وتقديرا »⁽²⁾. فالجملة الاسمية تتكون من مبتدأ وخبر، وكلاهما متمم للآخر في المعنى، لكن يجوز حذف أحدهما إذ دل " عليه دليل ، مثلا كأن يقال: " من عندكم؟ " فتقول: زيد عندنا، لقول ابن مالك :

وحذف ما لم يعلم جائز كما تقول زيد بعد من عندكما

وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغنى عنه إذا عرف⁽¹⁾

أي لا نحذف ركنا من أركان الجملة إلا إذا وجد ما دلّ عليه بوصفه قرينة لفظية، وكما يقول "تمام حسان": « فالذكر قرينة لفظية، والحذف إنما يكون بقرينة لفظية أيضا، ولا يكون تقدير المحذوف إلا بمعونة هذه القرينة »⁽²⁾

3-7- فكرة القرائن على ضوء نظرية النظم عند الجرجاني:

تعد نظرية النظم من أبرز وجوه الإعجاز عند العلماء، فقد أعادت الحياة من جديد إلى التفكير البلاغي، فاتخذها "عبد القاهر الجرجاني" أساسا لنظريته في "دلائل الإعجاز"، فبيّن فكرتها ووضع قوانينها الواضحة، فبلغ النظم عنده قمة النضج؛ إذ ربط بين نظريته في النظم وبين الإعجاز، و اللفظ والمعنى ، و الصياغة، والتصوير، و النحو في مصنّفاته. وملخص فكرة "الجرجاني" « أن اللفظة لا دلالة لها ولا أهمية لها خارج النظم، ولفظة ترتيب، أو موقع معين في الكلام، ينبغي أن يلتزم، وإلا اختل المعنى زيادة على الترتيب يجب أن يكون موافقا لترتيب المعاني في النفس، أي الربط بين معاني الألفاظ ومقاصد لافظيها، واللفظة مقدمة على المعنى وهي تتعلق بما قبلها، وما بعدها بوشائج لفظية، ومعنوية أطلق عليها مصطلح التعليق »⁽³⁾، فالكلمة المفردة عند "الجرجاني" لا تؤدي معنى من المعاني، إلا بضم كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة، لقوله: « هو أن الألفاظ

(2) المرجع نفسه ، ج1/ص294

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص 113، 114.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 221.

(3) كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 25.

المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض»⁽¹⁾

لقد بنى الجرجاني نظريته على قواعد النحو وقوانينه لا على إعرابه، وبهذا كان أعمق نظرًا من النحاة القدماء⁽²⁾، الذين جعلوا غاية النحو تمييز صحيح الكلام من فاسده⁽³⁾. فكان يعني بقواعد النحو وقوانينه اختيار المفردات في الجملة وضم بعضها إلى بعض، وتعليق المفردات بعلاقات خاصة⁽⁴⁾، فأضفى على النحو صبغة جديدة تجاوزت أواخر الكلم وعلامات الإعراب، فبين أن للكلم نظامًا، وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام، فهو يقول: «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها»⁽⁵⁾، فأساس الكلام عند الجرجاني تطبيق القواعد النحوية، و النظر في وجوه الأبواب النحوية.

ويؤكد الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" على أن النظم هو توخي معاني النحو، فيقول: «... قد علمت علما أبا ان يكون للشك فيه نصيب، وللتوقف نحوك مذهب، أن ليس النظم شيئاً إلا توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه، وفروقه فيما بين معاني الكلم»⁽⁶⁾، وتوخي النحو يقصد به توخي تلك المعاني الدالة على المعقولية، والتي لا تخالف المنطق العقلي، ولا اللغوي، ولا يستفاد معنى دون خضوعه لتلك القواعد النحوية التي هي أوضاع العرب⁽⁷⁾.

وفي ظل حديثه عن توخي معاني النحو أشار إلى القرائن النحوية التي يتوفر عليها الكلام السليم، في قوله عن نظم الكلم الذي شبه ضم بعضه إلى بعض بضم غزل الأبريسم بعضه إلى بعض فيقول: « ورأيت كلامه كلام من لا يعلم أنه لا يكون الضم فيها ضمًا، ولا الموقعُ موقعًا، حتى يكون قد توخى فيها معاني النحو، وأنك إن عمدت إلى ألفاظ فجعلت

(1) دلائل الإعجاز، ص 393.

(2) ينظر: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 27.

(3) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص 15.

(4) ينظر: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 27.

(5) دلائل الإعجاز، ص 76.

(6) المرجع نفسه، ص 383.

(7) ينظر: صالح بلعيد، نظرية النظم، ص 134.

تتبع بعضها بعض من غير إن تتوخى فيها معاني النحو، لم تكن صنعت شيئاً تدعي به مؤلفاً وتشبّه معه بمن عمل نسجاً أو وضع على الجملة صنيعاً، ولم يتصور أن تكون قد تخيرت لها المواقع «(1)». فقد أشار في هذا النص إلى قرينة التضام وإلى قرينة الرتبة (الموقعية)، فلكل لفظه موقع معين، نحو: رتبة الفاعل، أو المفعول، التي لا تتغير إلا بإرادة المتكلم، والمقصد الذي يريده من وراء ذلك.

وقد أشار "تمام حسان" إلى فضل "الجرجاني" في توضيح فكرة القرائن من خلال مناقشته لقضية النظم عنده، معتبراً أنها أدكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي، والنظم عند الجرجاني كما فهمه "تمام حسان" هو « تصور العلاقات النحوية بين الأبواب كتصور علاقة الإسناد بين المسند إليه والمسند وتصور علاقة التعديّة بين الفعل والمفعول به وتصور علاقة السببية بين الفعل والمفعول لأجله وهلم جر»(2)، وفي هذا يقول "عبد القاهر الجرجاني": « وإذ قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها، ثم اعلم إن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض»(3)، ثم يقول في موضع آخر: « واعلم أنه وإن كانت الصورة في الذي أعدنا وابدأنا فيه من أنه لا معنى للنظم غير أن توخي معاني النحو فيما بين الكلم قد بلغت في الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصى غاية وإلى أن تكون الزيادة عليه كالتكلف لما لا يحتاج إليه، فإن النفس تنازع إلى تتبع كل ضرب من الشبه...»(4). ففي هذين النصين أشار "عبد القاهر الجرجاني" إلى أن النظم هو نظم المعاني النحوية في نفس المتكلم لبناء الكلمات في صورة جملة.

كما أشار إشارة ذكية إلى قضية القيم الخلافية بين المبنى و المبنى، أو بين المعنى و المعنى، وذكر ما اشتهر في عرف النحاة باسم الرتبة في قوله: "موقع بعضها من بعض"،

(1) دلائل الإعجاز، ص 271.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 186.

(3) دلائل الإعجاز، ص 81.

(4) المرجع نفسه، ص 271.

ولم ينس قضية التضام في قوله: « استعمال بعضها من بعض ومعناه حاجة كلمة إلى كلمة أخرى »⁽¹⁾.

وأخطر ما تكلم فيه "عبد القاهر الجرجاني" هو ما أطلق عليه التعليق على حسب قول "تمام حسان"، فهو عنده الفكرة المركزية في النحو العربي⁽²⁾ كما سبق أن ذكرنا ، و المقصود به: « ربط الكلام ببعض ربطا يتمشى مع قواعد اللغة المعينة ودراسة المعاني وفق هذه العلاقات، أو الارتباطات القائمة بين الكلم ، دراسة للتراكيب والإسناد، وقبل كل شيء ضم كلمة إلى كلمة أخرى، على وجه يفيد الحكم بإحدهما على الأخرى »⁽³⁾؛ حيث صرّح بأن « لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يتعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك »⁽⁴⁾؛ فللتعليق علاقة وثيقة بالنظم، أو هما وجهان لعملة واحدة، فالجرجاني يقول: « ليس النظم سوى تعليق الكلم ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض »⁽⁵⁾.

أما الألفاظ عند "الجرجاني" فلا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ولا من حيث هي كلم مفردة، بل الفضيلة وخلافها تثبت للألفاظ في ملائمة معنى اللفظ لمعنى التي تليها⁽⁶⁾ أي أي قيمة المفردة تظهر داخل السياق وعلاقتها بالكلمات التي تجاورها، حيث يتم التعلق على أساس القرائن اللفظية والمعنوية نحو: تعلق لفظة بلفظة، من حيث قرينة المطابقة في العدد، و النوع، و التعريف والتكثير.... إلخ، وقد يكون من حيث قرينة الربط سواء أكان بربط مورفيمات بعينها بأخرى محددة كربط أدوات الجزم والنصب، بالفعل المضارع، أم بنون التوكيد وغيرها من أدوات الربط التعليقي⁽⁷⁾

ولخص الجرجاني علاقات الكلم على قانون النحو – التعليق-، التي بها يكون النظم في ثلاث طرق لقوله: « و الكلم ثلاث: اسم، وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينهما طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما »⁽⁸⁾.

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 187.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 188-189

(3) كولينزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 30.

(4) دلائل الإعجاز: ص 58.

(5) المرجع نفسه، ص 14.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ص 52.

(7) ينظر: كولينزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 32.

(8) ينظر: دلائل الإعجاز، ص 14.

فالاسم يتعلق بالاسم، فهو أن يكون خبرا عنه كـ " ضاحك " في قولك: " زيد ضاحك " أو حالا منه كـ ضاحكا في قولك: " جاءني زيد ضاحكا "، أو تمييزا في قولنا: " خمسة عشر قلما "، إلى غير ذلك من الوجوه التي يتعلق فيها الاسم بالاسم، وأن يكون تابعا من التوابع كأن يكون نعتا أو توكيدا، أو بدلا، أو عطفًا أو مضافا إلى اسم ثانٍ⁽¹⁾.

أما تعلق الاسم بالفعل، فهو أن يكون فاعلا له أو مفعولا ، أو ظرفا، أو مفعولا لأجله⁽²⁾، كقولك: " ضرب زيدُ عمرًا يوم الجمعة تأديبا"، فالجملة أخبرتنا بوقوع الضرب الصادر من زيد والواقع على عمرو يوم الجمعة، لغرض التأديب، والقرائن التي اشتملت عليها الجملة هي: الإسناد (اسنادا الضرب لزيد)، والتعدية(وقوع الضرب على عمرو)، والظرفية (يوم الجمعة) ، والغائية(تأديبا).⁽⁴⁾

أما الوجه الثالث للتعلق، ففيه يتعلق الحرف بالاسم وبالفعل ويكون على ثلاثة أضرب: الأول: أن يتوسط بين الفعل والاسم، والأمر متعلق بحروف الجر التي تؤدي وظيفة التعدية كقولنا: مررت بزيد.

الثاني: تعلق الحرف بما يتعلق به العطف ، كقولك: جاءني زيد وعمرو.

الثالث: تعلق بمجموع الجملة، كتعلق حرف النفي والاستفهام، و الشرط والجزاء بما يدخل عليه، فمثلا لا رجل في الدار "، فإن المعنى فيها لنفي الكينونة في الدار عن الجنس، فلا يتصور تعلق نفي بالمفرد⁽⁵⁾.

هذه هي الاحتمالات التركيبية في تعلق الكلم بعضها ببعض، وهي ليست سوى معاني النحو وأحكامه⁽⁶⁾ كما وردت عند الجرجاني. فبصنيعه هذا رصد لنا إمكانات تكوين الجملة المقبولة نحويا، والتي تعتمد على مجموعة المعاني المفادة من التركيب النحوي، كالإنشاء، و النفي، والإثبات، والأمر والنهي.....الخ، مع مجموعة المعاني الوظيفية للمفردات في

(1) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) ينظر : كوليزار كاكل عزيز ، القرينة في اللغة العربية ، ص 33.

(5) ينظر : دلائل الإعجاز ، ص14-15

(6) ينظر : المرجع نفسه، ص16.

داخل الجملة كمعنى الفاعلية، والمفعولية، و الحالية، بالإضافة إلى مجموعة القرائن التي تربط بين المعاني الخاصة، كقرينة الإسناد أو التخصيص أو التبعية⁽¹⁾

وقد وضّح بعض الباحثين بأن "تمام حسان" قد نحا المنحى نفسه في فهم التعليق؛ حيث أشار إلى أن النظم: التعليق و التعليق = العلاقات السياقية أو القرائن ، لتكون بالمعادلة التالية: النظم ← التعليق ← العلاقات السياقية (القرائن)⁽²⁾.

ويرى "تمام حسان" أن فكرة التعليق التي نادى بها هي نفسها التي قال بها الجرجاني، إلا أن عملية استقرار نصوص "دلائل الإعجاز" تؤكد خلاف ذلك، وإن كانت في المنحى العام تبدو واحدة⁽³⁾.

فمثلا "تمام حسان" اعتقد أن فكرة التعليق ستقضي على خرافة العامل، فربط هذا بالجرجاني، و لكن اثبتنا أن "الجرجاني" لا ينكر العامل، وهذا الذي أوقع "تمام حسان" في الخطأ لعدم فهمه فكرة التعليق، ليتدارك قوله عن عبد القاهر الجرجاني فيقول: « عبد القاهر لم يقصد قصدا مباشرا إلى شرح ما يعنيه بكلمة التعليق ولكن إشارات عامة »⁽⁴⁾.

أيضا ربط "الجرجاني" بين المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي وأكد على أهميته في إبراز المعنى وتقوية النظم فيقول: « ومعلوم علم الضرورة أن لا يتصور أن يكون للفظه تعلق بلفظة أخرى من غير أن تعتبر حال معنى هذه مع معنى تلك، ويراعي هناك أمر يصل أحدهما بأخرى، كمرعاة " نيك " جوابا للأمر في قوله : قفا نيك: وكيف بالشك في ذلك؟ ولو كانت الألفاظ يتعلق بعضها ببعض من حيث هي ألفاظ، ومع اطراح النظر في معانيها لأدّى ذلك إلى أن يكون الناس حين ضحكوا مما يصنعه المجان من قراءة أنصاف الكتب، ضحكوا عن جهالة، وان يكون أبو تمام قد أخطأ حين قال:

عَدَلًا شبيها بالجنون كأنما قرأت به الورهاء شطرا كتاب»⁽⁵⁾

أما "تمام حسان" فقد فصل بين المعنيين: المعجمي و الوظيفي وهذا ما جعله يبتعد عن مفهوم التعليق، والأمر الذي زاد الطين بلا أنه فصل بين المعنى والإعراب، و هذا الذي

(1) ينظر: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 35.

(2) ينظر: المرجع نفسه. ص 36

(3) ينظر: دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين علماء النحو والدلالة، ص 279

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، ص188.

(5) دلائل الإعجاز: ص 293، 294.

جعله ينسج بيتا هراثيا لا معنى له كما رأينا من قبل، وفي اعتقادنا إن هذا ضرب من المغالاة والاستهزاء بنظرية عريقة كنظرية الإعراب، وبذلك نختلف مع "تمام حسان" في ما ذهب إليه من إمكان إعراب الجملة عند اتضاح المعنى الوظيفي دون الحاجة إلى المعجم، وفي هذا الرأي نستأنس بقول ابن هشام: « أول واجب على المعرب أن يفهم ما يعربه مفردا أو مركبًا »(1).

فالفصل بين المعنى المعجمي و المعنى الوظيفي يزري باللغة بل يضيق من دائرة المعنى، ويبعده عن دائرة البلاغة والنظم الذي قال به "الجرجاني"، كما أن التعامل مع القرائن لا ينفك عنه اللجوء إلى المعاني المعجمية للوقوف على حقيقة كل قرينة، فمثلا في جملة: التلميذ مجتهد، كيف نعرف بأن هناك علاقة إسناد بين التلميذ و المجتهد ، إذا لم أكن أعرف المعنى المعجمي لكل من التلميذ و المجتهد(2) .

ومحصول الحديث عن محاولة "تمام حسان" نقول كما قال هو: « تعد أجزأ محاولة قام بها بعد سيبويه والجرجاني»، فالرجل الذي يقف مواجهها للتراث، ويلغي نظرية من نظرياته، هو بالفعل جريء ، فلو أن «جمهور الدارسين أعطى هذا الكتاب ما يسعى إليه من إثارة الاهتمام ، فإنه ينبغي لهذا الكتاب أن يبدأ عهدا جديدا في فهم العربية الفصحى: معناها و مبناها ، وأن يساعد على حسن الانتفاع بها لهذا الجيل وما بعده من أجيال» (3)، لكن بطآن مافعل ، ولعل مرد ذلك بحسب قول سعد عبد العزيز مصلوح: «إلى إثثار جمهور المخالفين لارتكاب طريق في البحث وطئه كل خف و حافر ، وإعراضهم عن سبيل مخوفة لم تتيسر لصاحبها حتى ضربت لها حزون شعاب الفكر، ولم تسلم زمامها له إلا بعد طول شמוש وحران»(4)

3-8- القيمة اللغوية لنظرية تضافر القرائن:

إن نظرية "تضافر القرائن" تعد من أهم ما تمّ ضمن الاتجاه الوصفي، فلقد استطاع "تمام حسان" من خلالها أن يطور منهجا جديدا من التراث النحوي والبلاغي القديم، معتمدا

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 491.

(2) ينظر: دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين علماء النحو والدلالة، ص 282، 283

(3) اللغة العربية معناها و مبناها ، ص10.

(4) في اللسانيات العربية المعاصرة – دراسة وثائق - ، ص202.

على منهج من مناهج الدرس اللغوي الحديث، وأعطى للنحو مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمة اللغة العربية⁽¹⁾.

فهي تعد أهم محاولة لفهم النظام اللغوي للعربية، حوّلت الدرس النحوي من منهجه اللفظي المتمثل في الإعراب، القائم على فكرة العامل إلى منهج قرائن التعليق، الذي يضع المعنى في المقام الأول، فقدمت نظرة شاملة متكاملة إلى اللغة، فكشفت عن العلاقات التي تربط بين أنظمة اللغة الثلاثة⁽²⁾.

ونستطيع أن نجمل قيمتها في النقاط التالية:

1- الفكري التجديدي الذي ميز عمل تمام برز في عدة جوانب من اللغة، إذ جعل اللغة نظاما تدرج تحته أنظمة صغرى تحكم المباني والمعاني، ولكل خصائصه ومميزاته، فالعلاقات التي تحكم المبنى غير التي تحكم المعنى و تجتمع هذه العلاقات وفق تتابع تسلسلي يظهر في المعادلة التالية: المعنى المعجمي + المعنى الوظيفي (المعاني النحوية) = المعنى اللفظي للسياق + المقام = المعنى الدلالي⁽³⁾.

2- يمكن استثمارها في علم البيان، وذلك أن وظيفة القرينة تعين دائما على أمن اللبس سواء في حقل النحو أو حقل البيان أو أي حقل من حقول السيمياء⁽⁴⁾.

3- تفريقها بين القرائن المعنوية التي تشمل المعاني النحوية العامة كالإثبات و النفي و التوكيد ، و المعاني النحوية الخاصة كالفاعلية والمفعولية والإضافة، والعلاقات السياقية التي تربط بين تلك المعاني الخاصة و بين القرائن اللفظية، وما يقدمه النظام الصوتي والصرفي للغة، و العناصر المستخرجة من هذين النظامين كعلامة الإعراب، والمطابقة، والرتبة ومبنى الصيغة، والنظام، والأداة و التنغيم، فيمثل هذا التفريق فصلا بين مفهوم المعنى ومفهوم المبنى⁽⁵⁾.

و خلاصة القول نستطيع أن نقول إن نظرية تضافر القرائن تحمل وجهة نظر صاحبها ، و إنه لما اقترحها لم يفرضها على الدارسين ؛لأنه مقتنع بأن لكل واحد نظرتة ، كما أننا لا

(1) ينظر: خالد بن عبد الكريم سنيدي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، ص 12.
(2) ينظر: حسن بن عبد الله بن محمد الغنيمان، التفكير اللساني في الفكر العربي، توطئة. www.ahlalhadeeth.com
(3) ينظر: دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين علماء النحو والدلالة، ص 284.
(4) ينظر: حسن بن عبد الله بن محمد الغنيمان، التفكير اللساني في الفكر العربي، توطئة. www.ahlahodeeth.com
(5) ينظر: حسن عبد الله الغنيمان، التفكير اللساني في الفكر العربي ، www. Ahl al hadeth.com.

يمكن أن نجزم بخطئها لأن الرجل متكئ على جملة من المسلمات. وتبقى محاولة تمام حسان مجرد محاولة في إعادة النظر في نظرية العامل التي شغلت عقول العلماء نظرية وحيدة تحكم النظم النحوي ، تنتظر محاولة أخرى تساندها أو تصوبها أو تفندها.

3-9- الترخّص في القرائن:

وقبل أن نختم الحديث عن القرائن اللغوية ، جدير بنا أن نذكر مبدأ لا يقل أهمية عن مبدأ تضافر القرائن ، اتكأ عليه "تمام حسان" في نموذج ، وهو مبدأ إهدار القرينة أو الترخّص في القرائن من أجل أمن اللبس ، ومؤداه «أنه ليس من الضروري أن تستخدم كل القرائن اللفظية في إعراب كلمة معينة و أن بالإمكان الاستغناء عن بعض القرائن إذا تحقق أمن اللبس بفعل تضافر القرائن»⁽¹⁾ ، لكن لا يجب أن نفهم من هذا المبدأ أن المقصود به « هو فتح الباب على مصراعيه أمام العبث في علاقة الجملة وقرائنها اعتمادا على فهم المعنى وعدم اللبس»⁽²⁾، خاصة في عهدنا هذا فهناك بعض الأشخاص يدعون أن لا قيمة للإعراب في الفهم والإفهام، مما جعلهم يتمسكون بمبدأ الترخّص في القرائن لكن هذا المبدأ لا يستقيم إلا مع لغة التراث الفصحى ، لا للغة الفصحى التي نسمعها اليوم.

وقد أشار تمام حسان إلى أن أمن اللبس غاية لا يمكن التفريط فيها ؛ لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم، فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توفر إحدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى، فإن العرب كانت تترخص أحيانا في هذه القرينة اللفظية لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدهم⁽³⁾، أي أن في بعض الحالات نجد المتكلم يتجاوز في كلامه بعض الشيء في الحركة الإعرابية حتى يأمن اللبس مع توفر القرائن الأخرى. ولكن يجب أن نشير إلى أن اللغة لا تترخص في قرائن الجملة جزافا، بل يكون في موقعيات خاصة، بحيث لا يمثل هذا الترخّص قاعدة عامة يمكن النسيج على منوالها⁽⁴⁾، وقد وجد في التراث اللغوي العربي، الكثير من الشواهد على هذه الظاهرة، وعلينا أن نشير إلى أن مبدأ الترخّص في القرائن لا يكون إلا في القرائن اللفظية، وسنوردها كما جاءت عند "تمام حسان" :

(1) عطا محمد موسى ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي، ص 320

(2) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة، ص 317

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 233

(4) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 320.

1 - العلامة الإعرابية: باعتبار أن العلامة الإعرابية إحدى قرائن الجملة، فإنه ينطبق عليها ما ينطبق على القرائن الأخرى من جواز التسامح فيها بشرط فهم المعنى؛ ففي عبارة " خرق الثوب المسمار " أهدرت القرينة اللفظية العلامة الإعرابية لأن اللب مأمون بسبب توافر قرينة الإسناد بين (خرق والمسمار) ، وقرينة التعدية بين (خرق و الثوب)؛ بحيث لا يصح أن يسند الخرق إلى الثوب بل يسند إلى المسمار ، فعلم أيهما فاعل وأيهما مفعول.(1)، أي أن كلا من الفاعل والمفعول به قد يتخلى عن العلامة الإعرابية الدالة عليه بسبب فهم المعنى وعدم الإلباس ، وذلك غير مقيس بل يقتصر وروده على النص الذي يأتي فيه وحده. وقد أورد تمام حسان في هذا الموضوع عدة شواهد من كلام العرب، والشعر والقرآن الكريم، ووضع في كل شاهد سبب الترخص في القرينة؛ فمثلا في قول العرب: جحر "ضبٍ خربٍ" يرى أن قرينة التبعية أغنت عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية ، وكان الداعي إلى ذلك داعيا موسيقيا وهو المناسبة بين المتجاورين، وهو ما سماه النحاة بالمجازة(2)، لأن صفة خرب ليس للضب وإنما هي للجحر. ولذلك أصلها هو الرفع وليس الجر. وكذلك في قوله تعالى: ((إن الله برئ من المشركين ورسوله))(3) ، يجر المعطوف على قراءة وهو إتباع في الموسيقى اللفظية لا في المعنى(4)

وفي آخر كلامه يميل إلى أن الحركات الإعرابية، ليست هي أهم ما في النحو العربي، والدليل الذي قدمه على ذلك هو فهم المستمع لنشرة الأنباء بما فيها من أخطاء في الإعراب وهذا لأنه فهم علاقات الكلمات بعضها مع بعض؛ ولأن قرائن أخرى قد أغنت عن العلامة الإعرابية(5) . فصحيح نستطيع فهم النشر الإخبارية رغم عدم توفر قرينة الاعراب ، لكن علينا أولا أن نراعي اللغة التي يتكلم بها الصحفي فهي لغة قريبة من العامية ، ولولا الصورة التي تتبع الكثير من الأنباء لما استطاع أحد أن يفهم ما يجري في العالم، كذلك إثبات العلامة على الكلمة يعطي ذوقا لا مثيل له في النص المقروء.

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 234

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

(3) سورة براءة، آية 03

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 235

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص 236

2-الرتبة: الترخص في الرتبة ،يتضح في عدم حفظها والاعتراف بوجود رتبة غير محفوظة، وهذا عندما تغنى عنها القرائن الأخرى⁽¹⁾، ومن ذلك مثلا تقديم الفاعل على الفعل، وهذا ما يسميه سيبويه وضع الكلام في غير موضعه لأن مستقيم ليس فيه نقص، فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة: صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم وإئما الكلام: قلما يدوم وصال⁽²⁾

ومن ذلك تقديم المعطوف على المعطوف عليه إذا كان مرفوعا بغير الفاعلية لقول الشاعر: ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام⁽³⁾ وهذا مما تختص به الواو دون سائر حروف العطف⁽⁴⁾، والذي أغنى عن رتبة المتعاطفين هنا:

1. التضام: وهي شهرة التعاطف بين المتعاطفين على نسق خاص.

2. حفظ الرتبة بين حرف العطف والمعطوف.

3. توسط المعطوف بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر مما جعله لا يزال في حيز الجملة⁽⁵⁾

ولكن علينا أن نشير أن هناك قرينة حرّة، ففي هذه الحالة لا يجوز أن يعد التقديم والتأخير ترخسا في قرينة الرتبة⁽⁶⁾

3 -الترخص في مبنى الصيغة: ويكون الأداء معنى خاص في التركيب الذي جاءت فيه الصيغة التي خرجت عن مألوف أمرها ومعتاد شأنها مثلا قوله: الحمد لله العلى الأجل والمقصود الأجل⁽⁷⁾، وفي النحو تأتي الحال جامدة، وقد تأتي المفعول المطلق بغير صفة المصدر أو بمصدر فعل غير فعله⁽⁸⁾

(1) ينظر : المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) سيبويه: ج1/ ص 123.

(3) ابن هشام، مغنى السبب، ص 340، والبيت ينسب للأحوص ،والنخلة كناية عن امرأة

(4) المرجع نفسه، ص 337

(5) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها، ص 336 ن ص 323

(6) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص323.

(7) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها، ص 337

(8) ينظر : المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

4- الترخص في المطابقة، سبق وأن ذكرنا أن المطابقة تكون في الشخص والنوع والعدد والتعيين والعلامة الإعرابية، وسنحاول أن نذكر بعض الترخص في هذه القرينة ونذكر:

عدم تطابق الفعل والفاعل المؤنث عند الفصل بينهما؛ نحو " أتى القاضي بنت الفاضل " (1)

5- الترخص في الربط: يعتبر عود الضمير من الروابط الهامة في الجملة؛ لكن الارتباط قد يتم بقرائن أخرى، فيصبح المعنى واضحاً دون حاجة إلى الضمير الرابط؛ فمثلاً قول بعضهم: مررت بالبر قفيز بدرهم " أي "منه" (2)

6- الترخص في التضام: كأن يفصل بين المضاف والمضاف إليه، وفي هذه الحالة تنشط العلامة الإعرابية لأداء دورها في بيان الوظائف النحوية الخاصة (3)، أو قد يحذف المضاف، والموصوف، والمبتدأ، والخبر والفعل إن دلت عليه قرينة؛ فمثلاً ورد إسقاط صلة الموصول في قول الشاعر: نحن الأولى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا (4)، فلأن المعنى واضح بأن الشاعر في مقام فخر، لذلك حذف صلة الموصول، قد نقدرها ب: نحن الأولى نظفر

7- الترخص في الأداة: قد يسقط حرف النداء ويبقى النداء مفهوماً بواسطة قرائن أخرى، وقد يسقط حرف العطف، ويبقى مفهوماً بقرينة النغمة مثلاً: يستمر الامتحان في الأيام الآتية: السبت - الأحد - الاثنين (5)، والقصد السبت والاحد والاثنين، كما أن النداء يفهم من خلال طريقة النطق أي السياق الذي يرد فيه الكلام.

8- النغمة: قد تسقط قرينة النغمة لوضوح الكلام بدونها، فمثلاً حين نقرأ قوله تعالى: ((أَأَنْتَ أَقْنَتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ)) (6)، فعند توقعك في التلاوة لا لا تقف بنغمة الاستفهام، ولكن بنغمة الترتيل العادي، فلا يحس السامع غرابية في ذلك، كما يحسها لو سمع منك جملة: هل رأيت محمداً؟ (7)

لكن هناك من الباحثين من فسر مبدأ الترخص في القرائن عند "تمام حسان"، تفسيراً آخر؛ وذلك أنه رأى بأن الأمثلة التي حلها "تمام حسان" في هذا المبدأ إنما هي لتفسير

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 238.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 329

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 239

(5) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 239.

(6) سورة المائدة، الآية 116.

(7) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

مظاهر الشذوذ في النحو العربي ، وقد تحقق له ذلك بالاعتماد على ظاهر النص المتمثل في القرائن المعنوية و اللفظية ، دون الاستناد إلى التقدير و التأويل⁽¹⁾، و في هذا يقول "تمام حسان" : « وفي إدراك هذه الحقيقة تفسير لكثير مما عده النحاة مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه او عده شاذا أو قليلا أو نادرا أو خطأ »⁽²⁾.

فهذا هو نموذج "تمام حسان" ،الذي بناه على أساس ثنائية المبنى و المعنى ، جاعلا اللغة نظاما متشابكا من العلاقات ، قائمة على ثنائية المبنى و المعنى ، كاشفا من خلال هذا على الأنظمة التي بني عليها نظام اللغة .

فاستطاع من خلال محاولته الوصول إلى نتيجة مهمة ، تتمثل في نظرية تضافر القرائن التي نافست نظرية العامل ،التي تربعت على عرش القواعد اللغوية العربية منذ زمن طويل، باعتبارها أهم نظرية ،بل باعتبارها النظرية الوحيدة التي تستحق الدراسة ، فجاء "تمام حسان" بنظريته النحوية الجديدة التي تضرب بجذورها اللغوية إلى نظرية "الجرجاني" في التعليق ، وبهذا نستطيع أن نقول أن هذه النظرية ستحرر المعرب من البحث عن العامل و العلامة الإعرابية ؛ لكن يجب أن ننوه إلى أن المرء ينتفع بهذه النظرية على مستوى التفسير لكنه سيجد صعوبة بالغة في الانتفاع بها على مستوى استخدام اللغة ، لأن الاتكاء على المعنى و قرينة الإعراب أجدى من حيث سهولة التواصل من الاتكاء على عدد كبير من القرائن ؛ لأن المرء معها يحتاج إلى كثير من الأناة لا يحتملها التواصل الشفوي⁽³⁾. وبهذا لا يحق لنا أن نرمي بنظرية العامل عرض الحائط، ونسميها بالخرافة أو بالقصة كما فعل بعضهم ، كما أننا لا ندعو إلى رفض رأي "تمام حسان" ؛لأنه قريب من المنطق أمام كثرة التأويلات و التفسيرات التي لا يفهمها متكلم اللغة ، و لذلك علينا أن نتمسك بالنص و نتذوق لغته و نتمتع بمعانيه بدلا من الغوص في القواعد التي تلهي السامع عن معنى النص .

(1) ينظر : عطا محمد موسى ، الدرس النحوي في العالم العربي ، ص320

(2) اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 240.

(3) ينظر : عطا محمد موسى ، الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ، ص320
